


RÜLÜ KÜ
561
Asım B



قد دخل في نوبة ... الفقير الى الله
السيد محمود ... ابن السيد مصطفى
عفا الله عنه ولوالديه ... سنة ١٢٦٢
الصداوي

الحمد لله وحده
وقف هذه الحاشية مؤلفها الفقير حسن بن محمد الشهير بالعطار المصري الأزهري
على كل من ينتفع بها من أهل العلم وجعل مقرها بكتبخانه الوزير محمد باشا
الكبيرلي رحمه الله وعلى من نظر فيها أن يدعو لمؤلفها بحسن الختام وغفران الذنوب
وأن يتجاوز عما يجد فيها من السهو والخلل ستر الله عيوبنا وغفر ذنوبنا و [illegible]

حسن مصري عطاري

الحمد لله الذي

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله الذي جعل اي صير والموصول وصلته في قوة المشتق وتعليق الحكم بالمشتق وما
في حكمه يؤذن بعلية المأخذ للحكم والتعليل هنا للاشعار بالمحمود لانه اذ هو لمحض الذات
او الاستحقاق ذاتي والانشاء انما يقصد منه استحداث مدلوله فهو حمد في مقابلة نعمة فيكون
شكرا ايضا والتعبير بالموصول وان كان الوصف قد ورد كقوله تعالى وجاعل الليل سكنا وقوله
جاعل الملائكة رسلا لما فيه من الايضاح بعد الابهام وهو اوقع في النفس وامكن في الذهن ولما
ان المقام للاطناب وليس صريحا في ان اللغة توقيفية لجواز كون الجعل على السنة البشر
فان افعال العباد مخلوقة له تعالى والالفاظ جمع لفظ كيفية قائمة بالصوت عند ابن سينا
او هو نفس الصوت المتكيف بها عند غيره كما سيجي تحقيقه ان شاء الله فهو اخص من الصوت اذ هو
كيفية تقوم بالهواء بسبب تموجه من قلع او قرع والقوالب جمع قالب اسم لما هو كالمثال
تفرغ فيه الجواهر المذابة ويجوز فيه كسر اللام والمعاني جمع معنى سيأتي بيانه وجعل
الالفاظ قوالب المعاني كعكسه شائع في الكلام لتحقق المناسبة بينهما المقتضية
جعل كل واحد منهما ظرفا للاخر واختيار ما هنا اشارة الى ان موضوع النحو هو اللفظ
اولى كبقية العلوم الادبية وان ظرفية اللفظ للمعنى باعتبار السامع والمتكلم
لانه يسمعه فياخذ منه المعنى والمقام للتعليم اذ هو غرض التاليف ففي ذلك لطيفة
لا تخفى قوله وفضلها اي الالفاظ وسائر مشتق من السور بالهمز بمعنى بقية ما اكل
او شرب ومعناه الباقي قال في الكشاف واستعماله في كلام المصنفين بمعنى الجميع غير
ثبت لكن قد اثبته صاحب القاموس على سبيل القلة واستشهد له بشعر وينظم بالباء
سببية وهو بمعنى الجمع او ادخال اللآلي في السلك ففيه استعارة لطيفة واضافة درر
للحروف من قبيل لجين الماء والمباني جمع مبنى اما مصدر ميمي بمعنى الحدث فاضافة حروف
اليه من اضافة المسبب للسبب او اسم مفعول اصله مبني بالتشديد فخفف فالاضافة
بيانية ولفضل الالفاظ على بقية الاصوات اختص بها النوع الانساني المفضل على بقية
المخلوقات وجعل البيان من اجل نعمة على الانسان كما يشير له قوله تعالى الرحمن علم
القرآن خلق الانسان علمه البيان حيث خص بالذكر من بين النعم الواصلة اليه بعد خلقه
وذكر في اوائل السورة المشتملة على تعداد النعم وقرن بتعليم القرآن وخلق

الانسان

الانسان وهما نعمتان جليلتان ومنحتان عظيمتان قوله ولفضله متعلق برفع
قدم للحصر ففيه رد على المعتزلة القائلين بوجوب الصلاح والاصلح عليه تعالى والخطا
ضد الصواب ويكون في الاقوال والافعال وان اشتهر ما هو في الاقوال باللحن
والتحريف وفيه اشارة لقوله عليه الصلاة والسلام فيما رواه الطبراني في معجمه الكبير من حديث
ثوبان رفع عن امتي الخطا والنسيان وما استكرهوا عليه قوله وبتكوينه التكوين
هو المعنى الذي يعبر عنه بالفعل والخلق والتخليق والايجاد والاحداث والاختراع
ونحو ذلك ويفسر باخراج المعدوم من العدم الى الوجود وهو صفة ازلية قائمة
بذاته تعالى بناء على انه صفة حقيقية كالعلم والقدرة على ما ذهب اليه الماتريدية
وعند الاشاعرة ان صفات الافعال اضافات واعتبارات مرجعها تعلقات القدرة
التنجيزية فهي حادثة ولا يلزم عليه قيام الحوادث بذاته تعالى اذ هي امور اعتبارية نسبية
لا تحقق لها خارجا لكونه تعالى قبل العالم وبعده ومعه ولا دليل على كون التكوين
صفة اخرى غير القدرة والارادة والجار متعلق بكان بعده قدم للحصر ففيه رد
على الفلاسفة القائلين بالايجاب والمعتزلة القائلين بان الفعل مخلوق للعبد ومن
قال من اهل السنة انه حاصل بمجموع القدرتين كما بين في الكتب الكلامية قوله كانت
الافعال تامة يحتمل ان كان تامة فالافعال فاعل وتامة منصوب على الحال
اي وجدت الافعال حالة كونها تامة وهذا الوجه ظ ويحتمل ان تكون ناقصة
لكنه مشكل من حيث ان كان ونظائرها موضوعة لتقرير الفاعل على صفة فمعنى
كانت الافعال تامة اتصفت بالتمام فيقتضي سبق الافعال على تماميتها كما في
كان زيد قائما ضرورة تقدم الموصوف على الصفة مع ان الغرض افادة ان الافعال
توجد بتكوينه تعالى متصفة بصفة التمام لكونها اثر حكيم لا يعجزه شي وهذا المعنى
لا يؤخذ من العبارة الا بتكلف فان قلت ما معنى وصفية الافعال بالتمام قلنا
التمام هنا بحسب حكم العقل بحسنها وعدم نقصها معنى وان كان بعض الافعال قد
يوجد ناقصا حسا فان قلت الافعال جمع معرف يفيد العموم فيدخل فيه
الافعال القبيحة كالكفر والمعاصي قلنا نعم جميع الافعال مخلوقة له تعالى خيرها
وشرها وهي بالنظر لكونها صادرة عنه تعالى حسنة جميلة ووصفها بالقبح انما هو

باعتبارنا وكسبنا كما قلت وافعال مولانا الجليل جليلة والبسها التقبيح كسب البرية
فنرضى بها من حيث مصدرها ولسنا نرضى بها من حيث كسب الخليقة وقد
اشار لذلك بعض العارفين بقوله واذا نظرت الى الوجود بعينهم فجميع ما في الكائنات
ملاح وما ذكرناه من ان الافعال خيرها وشرها كلها مخلوق لله هو مذهب اهل الحق
خلافا للقدرية فالوا خطابا لاهل السنة

يا امة هلكت ضلالا بيننا حتى استوى اقرارها وجحودها
ازعمتم ان المعاصي ان جرت خلق الاله واليه وجودها
لو صح ذا كان الاله بزعمكم منع الشريعة ان تقام حدودها
حاشا وكلا ان يكون الهنا ينهى عن الفحشاء ثم يريدها

وقلت ردا عليهم

يا امة خسرت عقائد دينها فالى الشقا مصيرها وورودها
ازعمتم جهلا بان الهنا لا يخلق الفحشا وليس يريدها
لو صح ذا كان الاله مشاركا في ملكه جبرا اليه وجودها
حاشا لمملكة المهيمن يرى متصرفا في الكائنات عبيدها

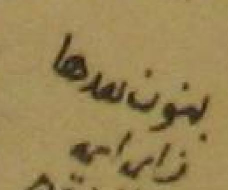
ولا يسع ظروف الكنايات الظروف جمع ظرف الوعاء والكنايات جمع كناية
لفظ اريد به لازم معناه كطويل النجاد المراد به طول القامة والاضافة من
قبيل اضافة المشبه به للمشبه باعتبار ان اللفظ متضمن لمعناه فكانه محيط به احاطة
الظرف بمظروفه والتعريف الاعلام فاعل يسع وموصولات جمع موصول ضد
المقطوع والنعما ان فتحت نونه مد وان ضمت قصر وهي الشي المنعم به والانسب
هنا المد لمشاكلة الالا واضافة موصولات لها من اضافة الصفة للموصوف والمعنى
ان الكنايات المحيطة بمعانيها كاحاطة الظرف بمظروفه لا تسع اعلام
اي افادة وادراك انعم الله تعالى المتواصلة على عبيده اي تقصر عن افادتها والاعلام
بها كما قال الله تعالى وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها فنعم الله على عبيده لا تدخل
تحت العد والاحصا ولذلك قيل افرد النعمة في الاية مع ان العد انما يتعلق
بالمتعدد واشارة لعجز الانسان عن نعمة واحدة لان اعترافه بتلك النعمة شكر وهو

نعمة

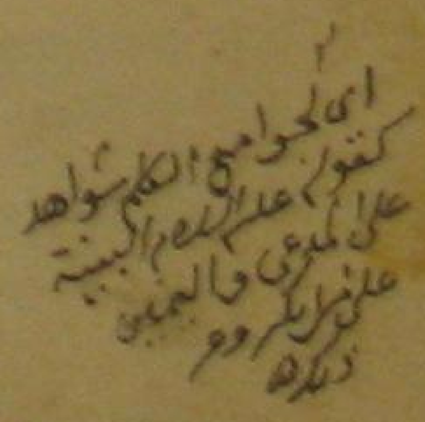
نعمة ايضا وهلم جرا لكن نعمه وان كانت تتراءى واحدة لكنها في الحقيقة نعم لا تتناهى
باعتبار ما يترتب عليها وينشأ عنها من بقية النعم وما وصل الى الانسان من المضار
والالام والامور الغير الملائمة نعم ايضا باعتبار ما يترتب عليها من تكفير السيئات ورفع
الدرجات ولله در القائل

اذا كان شكري نعمة الله نعمة علي له في مثلها يجب الشكر
فكيف بلوغ الشكر الا بفضله وان طالت الايام واتسع العمر
فان مس بالسراء عم سرورها وان مس بالضرا اعقبها الاجر

وتبين ان نفي احاطة الكنايات بموصولات نعمائه تعالى لا يستلزم عدم احاطة الصريح
بها لان الصريح اكثر افرادا اذ هو في قوة كل احد ولا كذلك الكناية لافتقارها الى
لوازم ووسائط ومن ثم كانت الحقيقة في اللسان اكثر منها ومن المجاز واصلا لهما
فيجوز ان تحيط بها صريح العبارة مع ان العبارة مطلقا قاصرة عن الاحاطة فلا معنى
لذكر الكنايات هنا لايهامه ان القاصر عن الاحاطة بالتعريف هو الكنايات وليس
كذلك وبهذا تعلم ان ما نقل عنه هنا من قوله وعدم وسع ظروف الصريحات بالطريق
الاولى بديهي البطلان غني عن البيان ولا يتأتى بتاء بين مثناتين من فوق
احاطها بياء بين مثناتين من تحت بينهما الف اي يمكن وبالاشارة متعلق باظهار
ومضمرات مخفيات جمع مضمر اسم مفعول من اضمره اخفاه والالاء جمع الى بفتح الهمزة
والقصر بمعنى النعمة واضافة مضمرات لها من اضافة الصفة لموصوفها اي نعمه الخفية
ثم الاشارة تستعمل في العرف بمعنى الاشارة الحسية وهي الاشارة بيد ونحوها وقد
تستعمل في الاشارة العقلية وهي احضار المشار اليه عند العقل اي ملاحظته
بالعقل ومراده بمضمرات الالا النعم الخفية التي ليست ظاهرة بحيث يمكن مشاهدتها
وان شوهدت اثارها كالملكات النفسانية من الحلم والعلم والفرح وغيرها والنعم
المنطوية في ادراج الالام والمشاق فان المشاهد للانسان في تلك الحالة امور
غير ملائمة لكنه ينطوي تحتها نعم ومصالح له لا يطلع عليها ولا يعلمها ويقرب
هذا ما يجده المريض من معاناة استعمال العلاج ومشقة تناوله وتحت ذلك من
المصلحة له ما لا يخفى ثم المراد بالاشارة هنا الحسية كما هو الشائع والا فالالا



الخفية بل لاحظها العقل ويستحضرها بوجه ما على طريق الاجمال فلا يصح تَنفْي تاني الاشارة
اليها مطلقا فانه لو اريد استحضارها بالكنه على وجه التفصيل صح ان يراد بالاشارة
هنا ما يشمل الحسية والعقلية   والصلاة اذ ينبغي للعاقل ان يستعين في جميع
اموره وكل شُؤُونه بجناب الحق سبحانه ويسال له افاضة طلبته وانجاح بغيته
لكن لا بد من نوع ملايمة وقرب معنوي بين المفيض والمستفيض ولكوننا متوغلين
غاية التعلق بالعلايق البشرية والعوايق البدنية ومتدنسين بادناس اللذات
الحسية والشهوات الجسمية وكونه تعالى في غاية التجرد ونهاية التقدس
تكون الملايمة منتفية راسا فاحتجنا في سلوك سبيل الاستفاضة منه جل وعلا
الى متوسط له وجه تجرد ووجه تعلق فبوجه التجرد يستفيض من الحق وبوجه
التعلق يفيض علينا وهذا المتوسط اصحاب الوحي واعظمهم وارفعهم مرتبة
نبينا صلى الله عليه وسلم فلذا توسل ارباب التصانيف في مستهلها ومفتتحها بالصلوة
عليه صلى الله عليه وسلم وكذلك ايضا توسلوا بالال والاصحاب لكونهم متوسطين
بيننا وبينه عليه ~~السلام وملايمة~~ السلام وملايمة الال والاصحاب
لجنابه عليه السلام اكثر من ملايمتنا له وملايمتنا للال والاصحاب اكثر من
ملايمتنا له صلى الله عليه وسلم وكلما كانت الملايمة اكمل واوفر كان امر الاستفاضة
اتم وحصول الافاضة اكثر   على من اوتي الجار متعلق بمحذوف خبر اي كاينات
واوتي مَاضي مجهول بمعني أُعْطِي ماضيه المعلوم اتى بالمد بمعني أَعْطى قال
تعالى وآتيناه الحكمة وفصل الخطاب اما اتى بدون مد فمعناه جا ومنه
قوله تعالى اتى امر الله   وجوامع الكلم من اضافة الصفة لموصوفها والكلم اسم
جمع لكلمة اي اعطي الكلم الوجيز اللفظ الكثير المعنى وفيه تلميح لقوله صلى الله عليه وسلم
اعطيت جوامع الكلم واختصر لي الكلم اختصارا رواه ابو يعلى في مسنده عن عمر
وله في السنة شواهد كثيرة وحذف فاعل الاعطا وهو الله للعلم به لان هذا الفعل
لا يصلح الا له تعالى   محمد بالجر بدلا او عطف بيان من من ويجوز فيه الرفع
على القطع بجعله خبر محذوف والجملة استينافية واقعة جواب سوال مقدر كانه
قيل من هو فقيل محمد   اعرب اي اظهر وازال الفساد والحجج جمع حجة بضم الحا



بمعني

بمعنى الدليل اي اظهر ادلة الدين واوضحها وازال الفساد اي الشبه عنها بحيث
صارت واضحة جلية لا يتطرق اليها شبهة ولا تشكيك لمن نور الله بصيرته   واودع
في قلبه معرفته   الجازمين من الجزم وهو القطع والمراد قطع الشك بحصول اليقين
والعاملين جمع عامل من العمل ومرفوعات احكامه من اضافة الصفة لموصوفها والمراد الاحكام
الشرعية اضيفت له عليه السلام لانه اتى بها من عند الشارع حقيقة وهو الله ~~...~~
والجار والمجرور تنازعه كل من الجازمين والعاملين   اهل الخفض هم فرق الضلال
والبدع او الكفار فان الخفض من الامور النسبية اذ معناه هنا الانحطاط وبا بالاضافة
سببية والاضافة النسبة اي امتازوا وانفصلوا عن غيرهم بسبب الانتساب والانتما
له صلى الله عليه وسلم بتمسكهم بهديه وشريعته المعبر عنه بمنصوبات الاعلام
والاعلام جمع علم يطلق على الجبل كما في قول الخنسا
وان صخرا لتاتم الهداة به   كانه علم في راسه نار
وفي الكلام استعارة تصريحية بتشبيه الاحكام بالجبال بجامع الرسوخ والثبات وعدم
الزوال والاهتدا والنصب ترشيح والقرينة اضافة الاعلام للضمير ويطلق العَلَم
ايضا على الراية ففيه تصريحية ايضا بجامع الاقتدا فان الراية يقتدي بها الجيش
وكذلك الاحكام يقتدي بها او تمثيلية بالتجوز في مجموع المركب بتشبيه الحالة
الحاصلة من اتباع الال له والانتما اليه والاستمساك باحكامه والاحتما بظلال
انعامه بهيئة الجيش المنتمي للملك المجتمع تحت رايته بجامع ان كلا من الهيئتين
داخل تحت مطلق هيئة من يريد النجاة من الهلاك وفي ذكر الالفاظ والاصوات والحروف
والرفع وغيرها من المحسنات البديعية مراعاة النظير وبراعة الاستهلال وهي ان
يشير المتكلم في افتتاح كلامه بما ينبئ عن مرامه   كقول بعضهم في التهنئة
بشرى فقد انجز الاقبال ما وعدا   وكوكب المجد في افق العلا صعدا
وقوله في مقام التعزية
هي الدنيا تقول بملاء فيها   حذار حذار من بطشي وفتكي
فلا يغرركم مني ابتسام   فقولي مضحك والفعل مبكي
اللهم اصله يا الله حذف حرف الندا وعوض عنه الميم ولا يجمع بينهما في السعة

لامتناع الجمع بين العوض والمعوض واما قوله

انّي اذا ما حدث الملمّ اقول يا اللهم يا اللهما فضرورة

صدورنا اي قلوبنا مجاز مرسل من اطلاق المحل وارادة الحال مصادر جمع مصدر وهو المكان الذي يصدر عنه الشي اي محال وصفات الكرام هي الاخلاق الجميلة كالحلم والسخا والداعي للتجوز والصرف عن الحقيقة هو ان محل الاخلاق والملكات القلب والصدر وعاء واصرف اي ابعد جوارحنا اي اعضانا عن الذي منع في الاسلام وهي المحرمات وما تصلح للموصولية والموصوفية دعا له بالحماية والحفظ عن المعاصي وابدل مغفرتك اي اجعل المغفرة لنا بدلا عما اي عن الفعل الخطا الذي جينا به غلطا وفيه تلميح لقوله تعالى فاولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات فان قلت ان الخطا متجاوز عنه ومغفور فالدعا بغفرانه طلب تحصيل الحاصل والجواب ان المراد طلب غفران الذنب لكن عبر عنه بالخطا اشارة الى انه وان وقع عن عمد لكن الشان بالمسلم المراقب لجلال الله ان لا يقع عنه ذلك الا على سبيل الخطا كما ورد في حديث لا يزني الزاني وهو مسلم اذ الزنا لا ينبغي للاسلام لكن المعنى انه اذا وجد منه في هذه الحالة الخشية والمراقبة التي يقتضيها الاسلام لا يقع منه الزنا فكلامه رح يشير الى ان شان الذنب وان وقع عن عمد لا يكون الا عن خطا لما ان كف النفس عنه واجب شططا في القاموس اشتط في سلعته شططا محركة جاوز القدر والحد وتباعد عن الحق والمناسب هنا الثاني اي تباعدا عن الحق ~~وهو منصوب على الحالية من ضمير جينا فيأول باسم الفاعل فهو اما صفة المقول~~ المحذوف اي قولا شططا تباعدا عن الحق والوصف بالمصدر للمبالغة كزيد عدل وجعل المفعول القول لانه في معنى الجملة فتحقق الشرط في عمل القول النصب او هو مفعول مطلق اي واشتطوا شططا وصح عطف الفعل على الاسم لان فيه معنى الفعل على حد فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على قراءة الكوفيين فانه قد عطف جعل وهو فعل على فالق لكونه بمعنى فلق او هو حال من ضمير القائلين فيأول بالمشتق اي متباعدين عن الحق والمفعول محذوف للعموم اي كل قول او لتنزيل الفعل المتعدي منزلة اللازم على حد قوله

شجو

شجو حساده وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واعى

اذ القصد هنا الى اتصافهم بنفس القول دون المقول لما انه لاستهجانه يصان عنه اللسان ولا يحكى فتدبر فيقول فيه التفات من التكلم الى الغيبة على مذهب القوم اذ لوحظ متعلق البسملة او على مذهب السكاكي فقط ان لم يلاحظ نكتته التوصل للوصف بما بعده وان امكن بالتعبير بالجملة الحالية وهي وانا الشيخ العبد الفقير مثلا الا انه لا داعي للحالية هنا كما لا يخفى والعبد فاعل الفقير صفته وقوله الشيخ بدل او عطف بيان على ما هو القاعدة من ان نعت المعرفة اذا تقدم عليها يعرب بحسب العوامل وتعرب المعرفة بدلا او عطف بيان ويصير المتبوع تابعا كما في قوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجر الشيخ مصدر ~~وصف~~ شاخ يشيخ كباع يبيع وصف به للمبالغة او صفة مشبهة يقال في المذكر شيخ وفي المونثة شيخة والجمع شيوخ قيل ان الانسان ما دام في البطن فهو جنين فاذا ولد فهو طفل فاذا بلغ فهو شاب فاذا طعن في الثلاثين فهو كهل وبعد الاربعين شيخ وفي القاموس الشيخ والشيخون من استبانت فيه السن من اربعين او من خمسين او احدى وخمسين الى اخر عمره او الى الثمانين ا‍هـ وقد يطلق الشيخ على من لم يبلغ هذا السن للتبجيل ومنه يقال شيخت الرجل على ما في الصحاح اي وصفته بالشيخ للتبجيل وهذا المعنى هو المراد في هذه المواضع وان كان المعنى اللغوي الاول قد تحقق في بعضها ثم التعبير بالشيخ هنا فيه مخالفة لما هو الشايع من حذفه في مثل هذا المقام ولعله اراد به معنى كبير السن كما سيشير لذلك بقوله وهن العظم مني ويبعد ان يراد المعنى العرفي وان صح لعدم جري العادة به ان كنا ان ظهار معقول القول الى اخر الكتاب امعان الانظار فيه تورية لانه يحتمل ارادة المعنى التركيبي ويحتمل ان يراد شرح المقصود للمصنف المسمى بهذا الاسم يتبع الفضل البديع المخترع ويلزمه الانفراد فالاضافة على معنى في اي المفرد في الفضل بين اقرانه وفي علما زمانه والاعصار جمع عصر وهو الزمن وبينه وبين الابصار جناس لاحق خلف مفتوح اللام مجرور على انه وصف للفاضل فهو وصف رابع و~~بالسلف~~ المراد هنا بالسلف من تقدم من العلما والخلف من جا بعدهم فكل قرن سلف

زه

وخلف باعتبارين اي ان المصنف خَلَفُ السَّلَفِ وورث علومهم فحاز من العلم ما حازه المتقدمون سند الخلف في المختار فلان سند اي معتمد اي ان العلماء في زمان المصنف يعتمدون اقواله ويلجأون اليه لازالة الشبه وحل عويصات المسائل ~~بالنوال الوفي اي العطا الكثير~~ المحقق ماخوذ من التحقيق وهو اثبات الشي على الوجه الحق ويطلق على اثبات المسالة بدليل والتدقيق اثبات الدليل بدليل والحقاني نسبة للحق والفرق بينه وبين الصدق اعتباري لانه مطابقة الواقع للخبر والصدق مطابقة الخبر الواقع والرباني نسبة للرب مصدر بمعنى التربية وهو الذي يربي المتعلم بصغار العلوم قبل كبارها زيدت الالف والنون للمبالغة في النسبة كما في الحقاني والنحرير المتقن والحبر بفتح الحا وكسرها كثير العلم والالفاظ كلها من جمع الشي واحد وهو الوصف بكثرة العلم واتقانه وارّكنه من اجدها كاف كذا في نسختين بين يدي وهذه المادة لا تصح هنا سوا قرئ بالرا المهملة او الزاي المعجمة فانه يقال ركن اليه بمعنى مال وزكن بالزاي بمعنى علم وازكنه اعلمه ولقد تصفحت هاتين المادتين في المختار والقاموس فما وجدت معنى يصلح ارادته هنا وفي القاموس في مادة رجن بالرا المهملة بعدها جيم ما نصه رجن بالمكان رجونا اقام والابل وغيرها الِفَتْ ويثلث ودابته حبسها واساء علفها او حبسها في المنزل على العلف وفلانا استحيي منه اذا علمت هذا فالصواب وارجنه اي اقامه فلعل ما بالكاف حُرِّف عنه او اطلع المصنف على استعمال ركن بمعنى اقام ونحوه مما يصح هنا فاتى به لتحصيل الجناس اللاحق بينه وبين اساكنه واللغة واسعة فسبحان العليم الخبير

بالجيم

في كنة الكن وقاك اي ستره كالكِنة والكنان بكسرهما والكنة بالضم جناح يخرج من حائط او سقيفة فوق باب الدار او ظلة هناك او مخدع او رف في البيت والجمع كنان والكنة بالفتح امراة الابن او الاخ والجمع كنائن كذا في القاموس وحينئذ يصح ان يقرا كنه بكسر الكاف وهو الاظهر وبضمها الصحة بعض معانيها هنا بضرب من التجوز ولا يصح الفتح لما كان مشتملا خبر ان والاشتمال من قبيل اشتمال الكل على الجزء او الدال على المدلول وهو الاظهر لان الكتاب اسم للالفاظ والامور المذكورة من قبيل المعاني دقيقة يقال دق الشي لطف فدقة المسائل خفاؤها بحيث تحتاج الى شدة

تامل

تامل وتفكر وتحقيقات اي محققات اطلق المصدر واريد اسم المفعول مجازا مرسلا وقوله عميقة اي تحتاج للمبالغة في النظر قال في القاموس عمق النظر في الامور بالغ وتعمق والعُمق بالفتح وبالضم وبضمتين قعر البئر ونحوها عمق ككرم وبئر عميقة فعلى الاول وصفها بعميقة وصف للشي بحال متعلقه وعلى الاخير على طريق الاستعارة التصريحية بجامع مطلق البعد في كل والمراد بالمحققات المسائل التي تعلق بها التحقيق والحامل على التجوز في التحقيقات انه جعل الكتاب مشتملا عليها والتحقيق بالمعنى المصدري وصف قائم بالشخص لا يصح وصف الكتاب بالاشتمال عليه بل الذي تشتمل عليه الكتاب متعلقه وهو المسائل فتدبر واعتبارات اي معتبرات نظر سابقه لطيفة دقيقة خفية ورموز جمع رمز وهو الاشارة والايما بالشفتين والحاجب والمراد عدم التصريح بها فوصفها بالخفا مبالغة لان هذا الوصف لازم لها التراتيب جمع ترتيب وهو وضع الشي في موضعه اللائق به والبديع الشي المخترع على غير مثال ومنكبا في القاموس كبه قلبه وصرعه كاكبه وكبكبه فاكب لازم متعد واكب عليها قبل ولزم كانكب ولم نجاني وكب ثقل ذكره وليس فيه ما هو بمعنى الصب المراد هنا فيؤخذ من مطاوع الفعل الاول بضرب من التاويل والاسلوب الطريق والبربعة الفائقة من برع الرجل فاق اقرانه اي منصبا ومفرغا في الطرق الفائقة وبين بربعة وبديعة جناس مضارع ومقصورا اي المقصر الحبس ومحض الفوائد خالصها والفوائد جمع فائدة في اللغة كل ما استفيد من علم او مال ونحوه وفي العرف المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انها ثمرته اي محبوسا على الفوائد الخالصة لا يتجاوز الى غيرها مما يوجب حشوا وتطويلا فقوله ومحذوفا منه اي بمعنى هذه السجعة فهو تاكيد والحُطْب محل الطناب واتما قال كالزوائد لان الزائد هو المستغني عنه في الكلام والزائد على الفوائد هو الامثلة والشواهد وبعض تعريفات وحكاية اقوال وغير ذلك مما له ارتباط بالمسائل وكلها ليست زائدة فغرض الشارح بالزوائد ما ليس من الفوائد ~~ولا من متمماتها~~ فهو كالزائد وليس زائدا حقيقة تامل مع غاية اي مع اسم بدليل التنوين في قولك معًا والجر كما حكي س ذهبت من معه وتسكين عينه لغة غنم وربيعة لا ضرورة خلافا لسيبويه وتستعمل مضافة فتكون ظرفا ولها ح ثلاثة معان

٧

أحدها موضع الاجتماع ولهذا يخبر بها عن الذوات نحو والله معكم الثاني زمانه
نحو جئتك مع العصر الثالث مرادفة عند كذا في مغني اللبيب فمع هنا مرتبط بقوله مشتملا
وحاويه مع بقية ما بعده من قوله مرتبا ومنكبا الخ على سبيل التنازع وكل من المعاني
الثلاثة صالح الارادة هنا كما لا يخفى فتفطن والغاية والنهاية متقاربان آخر الشيء
كالاقتصار والاختصار ضد البسط والتطويل والخطب محل الاطناب ولهذا
اللام للتعليل والمشار اليه الصفات السابقة اي ولاجل اتصاف الكتاب بما ذكر
طار ذكره وطار ماخوذ من طار الشيء اذا تفرق قال في القاموس تطاير تفرق كاستطار
وطار كطار والسحاب في السماء عمها ولا يصح ان يكون ماخوذا من طار الطائر والامطار
جمع مطر والاقطار جمع قطر بضم القاف اطراف الارض ونواحيها وتشبيهه
بالامطار لحصول النفع في كل كالامثال جمع مثل بالتحريك وهو ما يشبه
مضربه بمورده واصله كلام يصدر من بعض العرب في حادثة فيصير مثلا يستعمل
بعينه في كل ما شابه تلك الحادثة كقولهم الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ ولا عِطْرَ بَعْدَ
عَرُوسٍ ونحو ذلك في الآفاق جمع افق جهة العلو ويريد هنا جهة السفل
وكان اظهاره عطف على قوله كان مشتملا اي ولما كان اظهاره والاسرار جمع
سر الامر الخفي اراد به المسائل الخفية والتعمق بالعين المهملة في القاموس
عمق النظر في الامور بالغ وتعمق والاغوار جمع غور بالغين المعجمة القعر من كل
شيء كالغوري كسكري وما بين ذات عرق الى البحر وكل ما انحدر مغربا عن تهامة
وموضع منخفض بين القدس وحَوْرَان مسيرة ثلاثة ايام في عرض فرسخين
وموضع بديار بني سليم وماء لبني العدوية والمناسب هنا من بين هذه المعاني
الاول اي وكان الدخول في معانيه البعيدة تشبيه لا يبقى الشيء لانه البعد سائر
اجزائه فداه وقد حير كان وافئدة جمع فؤاد ~~القلب~~ بضم الفاء والهمز
المهموز هو القلب والفواد بالفتح والواو غريب نبه عليه صاحب القاموس
سائلي جواب لما يحل بضم الحاء من الحل ضد العقد فيه استعارة تصريحية تبعية
بتشبيه البيان بحل طاقات الحبل والعقد جمع عقدة ترشيح او مكنية
بتشبيه الالفاظ بالشيء المعقد واثبات الحل تخييل والحل ~~ترشيح~~ العقد ترشيح

وعطف

وعطف مبانيه على الفاظه مرادف الغوامض جمع غامض خلاف الواضح
من الكلام وقد غمض ككرم ونصر غموضة وغموضا ويطلق الغامض على المطمئن
من الارض والعويصات جمع عويص عوص الكلام كفرح وعاص يعاص عياصا
وعوصا صعب والشيء اشتد والعويص من الشعر ما يصعب استخراج معناه قال الاغ
وارْوي من الشعر شعرا عويصا ينسّي الرواة الذي قد رووا
وقوله من معانيه بيان للغوامض والعويصات ما له اي ما يفتقر اليه من
اجوبة الاعتراضات التي عساها ترد والاستشهاد على القواعد والتمثيل لها ونحو
ذلك وما عليه اي من الاعتراضات وما فيه اي من المسائل والنكات نكت دقيقة
جمع نكتة بضم النون فيهما وتجمع النكتة على نكات ايضا وهي اللطيفة المستخرجة من
الكلام من نكت في الارض بالقضيب ونحوه اذا ضربه فاثر فيها سميت بها
لتاثيرها في القلب ولمقارنتها عند الاستخراج نَكْتَ الارض بنحو اصبع غالبا
ولحصولها بحالة فِكْرِيَّةٍ تشبيهها بالنَّكْتِ ووصفها بالدقة للمبالغة
ورموز خفية ذكره سابقا في اوصاف المتن وهنا في اوصاف الشرح وتكرر
الفقرة بعينها معيب في صناعة السجع موجز بصيغة اسم المفعول صفة
شرحا وحال من بحرا ومنه وما بعده على سبيل التنازع وقوله بلا اخلال احتراس
لايهام ان غاية الايجاز يلزمها الاخلال فنفاه اي عدم الاخلال بشيء مما يقتضيه
اللفظ او المعنى ومن تتبع كلامه وجد الامر بخلاف ذلك لانه قد وقع التعقيد في
اكثر المواضع بسبب مراعاة الايجاز وهو اخلال قوي تسهيلا مفعول
لاجله عامله محذوف اي فعلت ذلك اي الايجاز لاجل التسهيل للضبط
اي ضبط المسائل بمعنى جمعها وعدم انتشارها والحفظ اي ليسهل حفظه كما قيل
الكلام يبسط ليفهم ويختصر ليحفظ بلا املال اي ملل وسآمة وكسل راجع
لكل من الضبط والحفظ فقلت لهم شروع في الاعتذار عن عدم
الاجابة اوّلاً بان ما سالوه امر صعب يحتاج لقوة بدن وفراغ بال وانا في
بخلاف ذلك كما قال وهن العظم مني كناية عن ضعف القوة والطبيعة السجية
قال في القاموس الطبع والطَّبِيعة والطِّباع بالكسر السجية التي جبل عليها الانسان

ويصح ان يقرا بصيغة اسم
الفاعل على انه حال من ضمير
التنبه

ووهن ضعف ومراده هنا خمود نار الفطنة المشتعلة وقت الشباب فان الانسان
اذا وصل الي حد ضعف البنية اثر ذلك في قواه الظاهرة والباطنة التي هي الات
للنفس في الادراكات والعلوم ولذلك قال والقوي اي وضعفت القوي ايضا
جمع قوة وهي قوي النفس التي تستعين بها علي الادراكات وغيرها من القوي المُمِدّة
للبدن كالغاذية والمنمية والهاضمة وغير ذلك مما هو مبسوط في الحكمة
وفاحت القطيعة في القاموس فاح المسك فوحًا وفُوُوحًا وفوحانا وفيحا وفيحانا
انتشرت رائحته ولا يقال في الكريهة او عام والقِدْر غلت وأفحتها وافاحها افرها
والقطيعة كشريعة الهجران كالقطع والشاعر استعمل فاح في لازمه فهو مجاز عن ظهر لان
انتشار الرائحة يلزمه الظهور اي ظهرت القطيعة اي البعد اما بموته نفسه لكونه
وصل الي سن الشيب الذي هو نذير الموت او بما اخبر عنه فيما بعد من موت ولده
والجوي بالجيم والقصر هوي باطني والحزن والما المنتن والسل وتطاول
المرض ودا في الصدر جَوِيَ جوي فهو جَوٍ وجَوِيٌّ وصف بالمصدر ولا يخفي
صحة ارادة بعض هذه المعاني هنا ولجبت لحب كفرح الحلة الكبر كذا في القاموس
وفي المختار لحبه يلحبه لحبا اذا واظبه ومرّ فيه ولازبني بالبا اي لازمني والعرة
الجماعة والعلل جمع علة بمعني المرض ثم علي ما في المختار يصح قراءة عدة بالرفع فاعل
لازبني وبالنصب مفعول لحب ففيه استغال كقول امري القيس

ولو ان ما اسعي لادني معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال

وقوله ووجبت بالجيم بعدها باموحدة وجبت يجب وجبة سقط والشمس
وجْبا ووجوبا غابت والعين غارت فاذا اريد المعني الاول ابقي الكلام علي
حقيقته وان اريد واحد من الاثنين اللذين بعده وهو ابلغ في المعني احتيج للتجوز
وقوله وفادني اي قربني فالمفاعلة ليست علي بابها ويصح ابقاوها علي بابها باعتبار
ان كل واحد منها يقرب من صاحبه فكان كل واحد منهما يمشي للاخر والعلة بعين مهملة
مضمومة بعدها لام ساكنة وهو عصب العنق والصلب الشديد والصلابة
والاشتداد والفعل كسمع والاجل محركة غاية الوقت في الموت وحلول الدين
ومدة الشيء والجمع اجال والمراد المعني الاول اي قربني شدة الاجل وتطلق

الاجل

الاجل ايضا علي القطيع من بقر الوحش والجمع اجال وعليه قول بعضهم

حدق الاجال اجال والهوي للمرء قتال

ووقع في نسخة وقادني عنق الاجل وهي بعيدة لفظا ومعني علي ما لا يخفي ولعله
كان اصلها علة فاستغربت هذه اللفظة فاصلحت لعدة بظن ان الاصل كذلك
[illegible] انكدارا واني الكدر ضد الصفا والاوان الزمن وليس هذا باول فاضل
شكي الزمان فانه ما من صاحب فضيلة الا والزمان متكدر عليه وافد بكل خطب
اليه وانتشارا اي تفرق جناني اي قلبي انتشر الشي انبسط كتنشر والنهار طال
وامتد والخبر انداع والابل افترقت علي غرة من راعيها ثم يحتمل انه اراد بالجنان الفكر
تسمية للشي باسم محله اي تفرقت فكري وتشتتت افهامي لكثرة الهموم والوساوس
ويحتمل انه اراد حقيقة القلب والعادة ان الانسان اذا حصل له غموم وهموم ولو
من بهجة خفق قلبه واضطرب ولم يستقر وما اظرف قول بعض الشعرا المجربين معتذرا
عن خفقان قلبه عند حضور محبوبه بين يديه واضطرابه بمشاهدة قرة عينيه

لا تنكروا خفقان قلبي والحبيب لدي حاضر
ما القلب الا دار ه ضربت له فيه البشائر

من نايبات من تعليلية او ابتدائية والنايبات جمع نوبة نزول الامر كالنوب
وحوال الدهر كسحاب تغيره وصرفه وهذا من حولة الدهر بالضم وحولانه محركة
وحِوَلِه كعنب وحُوَلانه بالضم من عجايبه ولله القايل

علي انها الايام قد صرن كلها عجايب حتي ليس فيها عجايب

ولذا كني الادبا الدهر بابي العجب والمراد انه توالت عليه من الدهر حوادث وامور
عجيبة كانها تتناوب ويعقب بعضها بعضا فهي غير مفارقة قال المتنبي

رماني الدهر بالارزاء حتي فوادي في غشاء من نبال
فصرت اذا اصابتني سهام تكسرت النصال علي النصال

واين الصفا الاستفهام للانكار كانه يقول لا صفا واذا انتفي صفو الزمان
كان حصول الامل بعيدا فلذلك قال هيهات ايقاع الامل هيهات اسم فعل ماض بمعني بعد
والايقاع الوقوع والامل الشي المامول الذي تتوقع النفس حصوله وتترجاه اي

بعيد علي اهل الفضائل حصول المامول كيف والدهر عادته الاتيان بنقيضه كما قال

والدهر يعكس آمالي ويقنعني من الغنيمة بعد الكد بالقفل

وقد صدر الاحسن لكنه صدر نحو ظاهره يقتضي الحالية والمعنى عليها سخيف لكن خطبة الشارح هذه مما لا ينبغي ان يدقق النظر فيها لانها ليست من البلاغة في المكان المقبول فانها مخبطة جدا وهو معذور لانه متكلف لذلك ونابي الطباع على التامل في اثنا هذا الكلام وهو قوله اني وهن العظم مني الخ اصرف عنان الهمة صرفه يصرفه رده والعنان ككتاب سير اللجام الذي تمسك به الدابة جمعه أعنة والهمة بالكسر وتفتح ما هم به من أمر ليفعل وفي الكلام استعارة مكنية بتشبيه الهمة بالدابة والعنان تخييل والصرف ترشيح نحو اي جهة هذا المرام اي المقصود وهو شرح الكتاب على الصفات المذكورة الاقتراح هو ارتجال الكلام واستنباط الشي من غير سماع والاجتبا والاختيار وابتداع الشي والتحكم وركوب البعير قبل ان يركب والمراد هنا الطلب فنظرت اي تفكرت يقال نظره كسمعه وضربه واليه نظرا تامل بعينه والنظر تحرك الفكر في الشي تقدره وتقيسه والتفكر في حصول الشي من بعد اخرى ومراده بالاعتذار هو قوله سابقا اني وهن العظم مني الخ والالتماس الطلب قيل ان كان الطلب من الاعلا للادنى فهو امر وبالعكس دعا ومن المساوي فهو التماس فيحتمل ان الطالب للشرح تلامذة الشارح والتعبير عنهم بالاخوان والخلان وعن طلبهم بالالتماس تواضع منه ويحتمل ان السائل بعض اقرانه فالتعبير بالالتماس في محله لو وصل اي انتهي والاخماس جمع خمس بالكسر من اظما الابل وهو ان ترعى ثلاثة ايام وترد الرابع ويضرب اخماسا لاسداس يسعى في المكر والخديعة يضرب لمن يظهر شيا ويريد غيره لان الرجل اذا اراد سفرا بعيدا عود ابله ان تشرب خمسا سدسا وضرب بمعنى بين اي بظهر اخماسا لاجل اسداس رقي ابله من الخمس الى السدس كذا يوخذ من القاموس وبه يعلم ان ضرب المثل هنا ليس في محله كالتعبير بلو ورحم الله الشارح اراد ان يحسن سجعه بتضمين مثل عربي فشانه بل افسده اذ

صار

صار المعنى هكذا اني تفكرت لو كرر عذري وكرر طلبهم لا ينتهي ذلك الى ضرب اخماس اي ينتهي الى اني اظهر شيا واريد غيره وليت شعري اي شي يظهره ويريد غيره فان اريد انه يظهر الاجابة ويريد عدمها كان هذا غاية في الذم الذي لا ينبغي ان يتصف به الجاهل فضلا عن العالم وان اريد انه يظهر لهم انه لا يشرع الكتاب ولكنه يشرع فيه خفية مثلا قلنا هذا اشنا غدا ابجه لانه متعب للطالبين بتكرار الطلب وان اريد شي خلاف ذلك مما يستقيم به المعنى فلم نقف على ما تتضح به بعد شدة التامل سيما وقد فسر المثل انفا بانه يضرب لمن يسعي في المكر والخديعة وبالجملة فالمتتبع لسجع هذه الديباجة يعلم ان غرض منشيها مجرد جمع الكلام بعضه مع بعض كيفما اتفق ولذلك تجدها خلية عن الطلاوة والحلاوة التي توجد في غيرها يعرف ذلك من ذاق حلاوة البيان وتمرن بممارسة تراكيب اهل هذا الشان فلاح لي اي ظهر انه ليس فيه اي فيما ذكر من التكرار والاعتذار فلاح اي فوز وظفر سوي اجابتهم لما طلبوا. وهذا شطر بيت اخذه الشارح وتصرف فيه واوله

امَّلْتُهُمْ ثم تَأَمَّلْتُهُمْ فلاحَ لي انْ ليس فيهمْ فَلَاحْ

وبين فلاح وفلاح جناس تام سوي اسعاف سوي للاستثنا بمعنى غير والاسعاف مصدر اسعف يقال سعف بحاجته كمنع واسعف قضاها له وقوله وانجاح على تقدير المضاف اليه اي وانجاحها والانجاح بمعني الاسعاف من البضاعة بي البضائع التي يقع فيها البيع والشرا استعارها هنا لما حصله من العلوم والمعارف قال الزمخشري في النوابغ مجد التاجر في كيسه ومجد العالم في كراريسه والمزجاة القليلة قال في القاموس مزجاة رديئة او قليلة ترد وتدفع رغبة عنها من ازجيته اذا دفعته ومنه تزجية الزمان ضعفا استطاعة الضعف بفتح الضاد وضمها عدم القوة واما بالكسر فهو مثل الشي اي مضاعفته والاستطاعة الطاقة ومرجاة بالرا المهملة اسم مفعول من رجي الشي تعلقت رغبته بحصوله اصله مرجوي أعل وبينه وبين مزجاة جناس مصحف ولا حوايض باعتبار بين غير اني الهمة غير بمعنى لكن والالهام القاي في القلب على طريق الفيض ولا يكون الا خيرا واما قوله سبحانه

فالهمها فُجُورها وتَقْوٰها فقد قيل ان أَلْهَمَ فيه بمعنى علّم وبما ذكرناه لك من معنى
الالهام تعلم انه لا معنى لجعل متعلقه ما ذكر من ان الضرورات تبيح المحظورات واعجاه
هذا الامر مشهور مستفيض حتى على السنة العامة كيف يدعي الشارح انه الهم ذلك مع
ان الالهام يكون من قبيل الفا علوم ومعارف لا تحصل بالكسب والتعلم بل بطريق
الافاضة من جانب الحق وقد قدمنا لك ان غرضه لبيان الاجع الكلام حيثما اتفق
له وما كل عالم يقتدر على انشا السجع على قانون البلاغة ولو كان ماهرا فيها
فان ذلك ملكة متعلقة بالعمل غير المسئلة المتعلقة بالعلم ورحم الله القائل
لا يعرف العشق الا من يكابده ولا الصبابة الا من يعانيها
الضرورات جمع ضرورة وهي الحاجة يقال اضطره الى الشي احوجه اليه
والمحظورات الممنوعات من الحظر وهو المنع والاباحة ضده اي ان الحاجة
تصير الشي الممتنع مباحا وله شواهد كثيرة كاكل الميتة لمن لا يجد غيرها فقد كان
ذلك عند الاختيار وهو حالة وجود ما يا كله حراما فلما لم يجد شيا غيره صار
حلالا والمعنى ان الانسان قد يضطر الى الشي الذي لا يقدم عليه حالة الاختيار
قال الشاعر اذا لم يكن الا الاسنة مركبا فلا راي للمضطر الا ركوبها
من الفصاحة بالفا والضاد المعجمة يقال فصح ككرم اذا انكشف مساوئه
فافصح والاسم الفصيحة والفصوح والفصوحة بضمها والفصاحة
بالفتح والفصاحة بالكسر والمعنى ههنا ان تاليفي لهذا الشرح يظهر
مساوي لان كل من الف فقد استهدف كان من تشبيه المصمت
احدى الجملتين بالاخرى بجامع التلبس بفعل لا يقدر عليه وكتاب مصدر
بمعنى الكتابة وفي نسخة كتابة وهي ظ والاشل هو عاجز اليد ماخوذ من الشلل
بالتحريك وهو اليبس في اليد او ذهابها يقال شلت يده تشل بالفتح شللا
وشللا واشلت وشلت مجهولين ورجل اشل والضياعة بفتح الضاد
مصدر ضاع يضيع ضيعا ويكسر وضيعة هلك والمراد هنا عدم الاثر
والمعنى ان كتابة الاشل غير ممكنة لفقد ما يحصل به الكتابة وهو اليد كما ان
تاليفي لمثل هذا الشرح ~~عسر~~ غير ممكن لفقد اسبابه سيم

ان

ان الامكان في جانب المشبه به وهو كتابة الاشل بخصوص ربه عقلي والامكان في جانب
المشبه وهو تاليف مثل هذا الشرح عادي والكلام كله على سبيل المبالغة في التواضع من
الشارح رحمه الله تضرعت تضرع الى الله ابتهل وتذلل او تعرض بطلب الحاجة
وكلاهما مراد هنا ولين شكرتم لازيدنكم هكذا وجدته بالواو والصواب حذفها
اذ التلاوة هكذا واذ تاذن ربكم لئن شكرتم لازيدنكم ولئن كفرتم ان عذابي
لشديد والخطاب لبني اسرائيل اي ان شكرتم يا بني اسرائيل ما انعمت به عليكم
من الانجاء وغيره بالايمان والعمل الصالح لازيدنكم نعمة على نعمة ولئن كفرتم ان عذابي
لشديد فلعلي اعذبكم على الكفران عذابا شديدا ومن عادة الكرم الاكرمين ان
يصرح بالوعد ويُعرِّض بالوعيد وتاذَّن بمعنى اذن كتوعد واوعد
نتايج الافكار النتايج جمع نتيجة يقال نتجت الناقة كعني نتاجا وانتجت وقد
نتجها اهلها وانتجت الفرس حان نتاجها فهي نتوج لا منتج وفي الاصطلاح
تصديق يلزم من تسليم تصديقين والافكار جمع فكر وهو حركة النفس في المعقولات
وفي الاصطلاح ترتيب امور معلومة للتادي الى مجهول تصوري او تصديقي
هذا هو المعنى الاصلي التركيبي والافتتايح الافكار صار علم شخص على الشرح
مسماه الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة فكل من الكلمتين
باعتبار هذا المعنى لا دلالة له على شي كالزاي من زيد واشعر العلم باعتبار معناه
الاصلي ان ما في الشرح من الدقايق والنكات من نتايج فكر المولف وبدايع نظره
وهو من قبيل المرء مشغوف بما يفعل والا فمن تتبع الشرح وجده كله مستمدا
من الامتحان والجامي وحواشيه حتى كلامه في شرح الخطبة فانه ماخوذ من الهواد
والامعان وتفسير القاضي البيضاوي وحاشية العصام لم يات من عنده بشي
ابدا سوى المبالغة في ايجاز العبارة وتعمية معناها وتعقيد مبناها وربما
نقل عبارة الغير بالحرف فان قلت ان جميع المولفات كذلك مستمدة من غيرها قلت نعم
ولكن لا بد للمولف من ابداء مزية اما جواب عن ايراد اورده وتركوه او ترجيح احد قولين
اورد لكلام قاله الغير او توضيح لمعنى خفي ونحو ذلك من تقييد مطلق واطلاق
مقيد مما هو شان المولف حقيقة والا فمجرد الجمع بدون اظهار مزية لا يحسب من التاليف

عند ارباب الرَّوِيَّة   وسائر الطلاب ان استعمل سائر بمعنى باقي كما هو المشهور
كان الدعا للمولدين مرة وان استعمل بمعنى الجميع تحقق الدعا لهما مرتين خصوصا وعموما
ذخرا بالذال المعجمة يقال ذخره كمنعه ذخرا بالضم واذخره اختاره او اتخذه
والذخيرة ما اذُّخِر كالذُّخْر   يوم منصوب على الظرفية ليكون اي يكون ذخرا
لنا في يوم [illegible] ويقوم الحساب يثبت مستعار من القيام على الرجل كقولهم قامت
الحرب على ساقها او يقوم اليه فحذف المضاف واسند اليه قيامهم مجازا والاية
اقتباس من قوله تعالى حكاية عن ابراهيم عليه السلام ربنا اغفر لي ولوالدي
وللمومنين يوم يقوم الحساب   ماوى المكان الذي ياوي اليه   فرطا
بالتحريك يقال فرط فروطا بالضم سبق وتقدم والفرط ما تقدمك من اجر
وعمل وما لم يدرك من الولد   في العُقبى اي العاقبة وهي الدار الاخرة لانه تعقب
الدنيا فناي عقيبها   لانهما كالعلة الغائية ماخوذ من قول الجامي في شرح
الخطبة الضيائية وسميتها بالفوائد الضيائية لانه لهذا الجمع والتاليف كالعلة
الغائية والعلة الغائية ما تقدم في التصور لانه باعث على الفعل وتاخر في الوجود
لكونه ثمرته   ولذلك قيل

نعم ما قاله سادة الأُوَلِ   اول الفكر آخر العمل

ومعلوم ان ذات الولدين سابقة على التاليف فالعلة الغائية حقيقة للتاليف
هو تعلمها وهو متاخر ولذلك قال كالعلة   لئن ادركت من بيتان من
بحر الوافر قد يمين استشهد بهما الشارح في هذا المقام ومعناهما ان التاليف
والنظم وكل فضيلة تحصل بالتروي والفكر انما تكون على مقدار رغبة ابنا
الزمان وهمة الفاعل بسبب مساعدة الدهر له بتحصيل الاسباب وارتفاع الموانع
اما من تكدرت احواله وتوالى عليه من الزمن وحاله فواضح العذر فيما اتقنه
لانه اتى به على قدر ما امكنه   ولهذين البيتين شواهد كثيرة منها ما قال بعض
الاندلسيين في حق شعر المتنبي

لئن جاد شعر ابن الحسين فانما   تجود العطايا واللُّها تَفْتَحُ اللَّها
تنبّأ عُجْبا بالقريض ولو درى   بانك تروي شعره لتألَّها

وقال

وقال اخر

ففسوق ايامي وغلظة اهلها   مما انقلا الاطباع عن رقة الشعر
وقد خمدت تلك القريحة بعد ما   رحلت وكانت وهي سيالة تجري

وقوله فتورا اي ضعفا وهنا عطف مرادف والرقص لعب معلوم يقال رقص
الرقاص لعب والال اضطرب والخمر غلت والرقص والرقصان محركتين
الخبب ولا يكون الرقص الا للاعب والابل [illegible]   والتنشيط
انشراح النفس للعمل يقال نشط كسمع نشاطا بالفـ[illegible]   طابت
نفسه للعمل وغيره كتنشط وانشطه ونشطه تنشيطا [illegible] البيتين من
اللطائف ما ان ذكرناه لجر الى السآمة فلنتركه لنظر الذكي الفطن   الافتتاح
بالبسملة والحمدلة الافتتاح كالابتدا وفاتحة الشي اوله والظرف لغو فنسبة الافتتاح
حينئذ الى الحمد فقط مع تاخره عن التسمية لا ينافي وقوع الافتتاح به فلا تعارض بين
الحديثين لا لمجرد ان البا فيهما للاستعانة والاستعانة بشي لا تنافي الاستعانة باخر
كما قيل اذ الحمل على الاستعانة لا يليق بحسن الادب لجعل اسم الله تعالى الة والالة لا تكون
مقصودة لذاتها وحمل البا في الحديث عليها يقتضي خروج الحمد عن الكتاب وهو مناف
للعرف بل لان الابتدا امر عرفي يعتبر امتداده من الاول الى المقصود والاول حقيقي
والثاني اضافي اقتدا بالسنة والاجماع الواردين على تقديم التسمية على التحميد
واحتياطا في العمل لان في التسمية جهة التحميد الا انهم لم يكتفوا بها لان من اتى
بالتسمية لا يقال له حامد عرفا ولهذا اثبت التعارض لظ بين الحديثين واحتيج الى
التوفيق ولان المناسب بمقام التعظيم التصريح بحمده   كما هو اسلوب الكاف
للتشبيه وما موصولة او موصوفة فجملة هو اسلوب اما صفة او صلة اي كشي
هو اسلوب الكتاب او كالذي هو اسلوب الكتاب وذلك الشي هو الافتتاح بهما ثم
ليس في عبارته تصريح بان افتتاحه بهما لاجل الاقتدا باسلوب الكتاب المجيد مع انه
احد علل الافتتاح بهما فكان الاولى ان يقول كغيره اقتدا باسلوبه وعملا بالاجماع
وصيانة فقد خالف صنيع عامة المؤلفين بدون داع سوى غرابة التركيب وان كان
صنيعه يفيد بطريق الايما الاقتدا باسلوب الكتاب المجيد حيث جعل الافتتاح بهما

وقدمنا التسمية ٧

٣ هذا ولك ان تجعل الكاف للتعليل وهو مع بعده هنا من جهة التركيب وكون مجيئها للتعليل ليس اتفاقيا فقد اثبته قوم ونفاه الاكثرون وقيد بعضهم جوازه بان تكون الكاف مكفوفة بما كحكاية سيبويه كما انه لا يعلم فتجاوز الله عنه قال ابن هشام في المغني والحق جوازه في المجردة من ما نحو وي كانه لا يفلح الكافرون اي اعجب لعدم فلاحهم وفي المقرونة بما الكافة الزائدة كما في المثال وبما المصدرية نحو كما ارسلنا فيكم رسولا منكم قال الاخفش اي لاجل ارسالي فيكم رسولا منكم فاذكروني واذكروه كما هداكم اظهر من جهة افادة الاقتداء والامتثال من التشبيه صح

شبيهابه[٢] وانما قال اسلوب لان المفتتح بها الكتاب باعتبار اسلوبه اي ترتيبه في الخارج
لا باعتبار نزوله فان اول ما نزل سورة اقرا وكانت بدون بسملة بدليل انه صلى الله
عليه وسلم كان يصدر رسائله اولا باسمك اللهم فلما نزلت اية هود وهي قوله تعالى وقال
اركبوا فيها بسم الله مجريها ومرسيها كتب بسم الله فلما نزلت اية قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن
كتب بسم الله الرحمن فلما نزلت اية النمل وهي انه من سليمان وانه بسم الله الرحمن الرحيم
كتب البسملة اي امر بكتابتها ماذكر لانه صلى الله عليه وسلم لم يكتب بيده وعليه الاجماع
في دعوى الاجماع نظر فان كثيرا من المولفين يقتصر على البسملة بدون حمدلة اكتفاء بان
كل امر ذي بال لا يبدا بذكر الله فهو اجذم وان البسملة متضمنة للحمدلة لان المراد بالحمد
المامور به في الحديث الثنا وهو حاصل في ضمن البسملة الدفتر العتيق اي الكتاب
القديم ومراده الجنس اي في الكتب القديمة اي كتب العلما المتقدمين وفيه ان كثيرا منهم
لم يجمع بينهما بل اقتصر على البسملة كما وقع في صحيح البخاري وغيره وقوله والجديد اي
الدفتر الجديد ومراده كتب المتاخرين من العلما وكثير منهم يقتصر على البسملة ايضا كما يعلم
ذلك بالاستقرا ومعنى عبارته ان العلما كلهم المتقدم منهم والمتاخر اجمعوا على الافتتاح
بهما لكنه سلك الاستغراب بالتعبير بالدفتر كما هي عادته حبا انه مفعول لاجله لقوله
اراد الافتتاح والاقطعية مصدر المبني للفاعل ومثله الاجذمية اي صونا للتاليف
عن كونه اقطع واجذم اي ناقصا قليل البركة لقوله صلى الله عليه وسلم كل امر ذي بال
لا يبدا فيه ببسم الله الرحمن الرحيم وفي رواية بالحمد لله فهو اقطع او اجذم او ابتر
روايات مشهورة والاجذم مقطوع الاصابع والابتر مقطوع الذنب من الحيوان والاقطع
مقطوع اليد والكلام من قبيل التشبيه البليغ كزيد اسد او استعارة عند من
جوز ذلك المقالة مصدر ميمي بمعنى القول والقاسمية اي المنسوبة للقاسم
اي الى النبي صلى الله عليه وسلم لان من اسمايه الشريفة ابو القاسم فالنسبة هنا الى مركب
اضافي والمركب الاضافي ينسب الى عجزه في ثلاثة مواضع احدها ما كان كنية كابي بكر
وام كلثوم فتقول بكري وكلثومي وما هنا من قبيل الثاني ما عرف صدره بعجزه كابن عمر
فتقول عمري الثالث ما يخاف اللبس من حذف عجزه كقولهم في النسب الى عبد الاشهل
اشهلي والى عبد مناف منافي وما سوى هذه المواضع الثلاثة ينسب اليه الى الصدر

ثم الاجماع منعقد على تقديم البسملة على الحمدلة حيث جمعا وهذا اخلا فمدعي الشارح صح

وشذ بنا فعلل من جزئي المضاف منسوبا اليه والمحفوظ من ذلك تَيْمَلِيٌّ وَعَبْدَرِيٌّ
وَمَرْقَسِيٌّ وَعَبْقَسِيٌّ وَعَبْشَمِيٌّ في النسب الى تيم اللات وعبد الدار وامري القيس
ابن حجر الكندي وعبد القيس وعبد شمس الصلاة الاحدية اي المنسوبة للاحد
وهو الله تعالى الابدية المنسوبة للابد اي الزمان المستمر يقال هذا الشي ابدي
اي مستمر كما يقال ازلي اي غير مسبوق بانقطاع وانعدام والابدي ما لا يطرا عليه
ذلك وان لم يكن ازليا كنعيم اهل الجنة فكل ازلي ابدي ولا عكس الحمد مبتدا خبره
لله فالجار والمجرور في محل رفع واختلفوا في الخبر الواقع ظرفا سوا كان ظرف زمان
او مكان او جارا ومجرورا فحكم الاكثر من النحاة انه مقدر بجملة فيقدر المتعلق فعلا
كاستقر وحصل ونحوهما والاقل منهم انه مقدر بمفرد نحو حاصل او كاين او مستقر
ووجه الاول بان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا
وجب التقدير فالاصل اولى به ووجه الثاني بان الظرف وقع خبرا والاصل في
الخبر الافراد له معنى لغوي له خبر مقدم ومعنى مبتدا موخر ولغوي صفته
نسبة للغة وهي لغة اللهج في الكلام واصطلاحا الالفاظ الموضوعة للمعاني
الوصف بالجميل المفهوم من لفظ الوصف ضمنا هو ذكر اللسان فانك اذا قلت وصفت
زيدا بكذا لم يتبادر منه الا فعل اللسان ففيه اشارة الى ان مورد الحمد هو اللسان فقط
وبالجميل سببية فهو اشارة الى المحمود به وهو ثبوتا وله الانعام وغيره من مكارم
الاخلاق ومحاسن الصفات كالشجاعة والحلم والمراد الجميل ولو بحسب اعتقاد الحامد
او المحمود فيدخل ما يذكره الشعرا ونحوهم في مدح السلاطين والعظما من قتل
النفوس ونهب الاموال وغير ذلك كقول المتنبي
نهبت من الاعمار ما لو حويته لهنئت الدنيا بانك خالد
فان الظاهر ان هذا حمد ولذا يذم هذا الحامد لانه حمد لم يقع في محله مع انه لبس
على الجميل تعظيما مفعول لاجله اي قصد تعظيم فاتحد الفاعل الذي هو شرط
في نصب المفعول لاجله اي الوصف لاجل قصد التعظيم فخرج الوصف بالجميل لا على
قصد التعظيم بان كان على قصد استهزا او سخرية كقوله تعالى حكاية عن خطاب الزبانية
لاهل النار ذق انك انت العزيز الكريم على الجميل الاختياري هذا هو المحمود

من ؟

عليه ومنهم لم يشترط كون المحمود عليه اختياريا فيكون الحمد مرادفا للمدح عنده والمراد
بالاختياري ما حصل عن قصد واختيار كالانعام وح يشكل الحمد على صفاته تعالى
لانها ليست اختيارية اذ الاختياري يستدعي الحدوث واحسن ما اجيب به هنا ان
المراد بالاختياري ما هو اعم من الاختياري حقيقة كافعالنا الصادرة عنا او حكما كما
في صفاته تعالى فانها منزلة منزلة الاختياري لصدور الافعال الاختيارية عنها
ونوقش بانه لا يصدق الا على صفات التاثير واجيب ايضا بان المراد بالاختياري
ما قام بالفاعل المختار وهو مخدوش ايضا قال اللاري في حاشية المطول يمكن ان
يمنع صدور الحمد على صفاته تعالى من النفاة وما يوهم ذلك لا نسلم انه محمود عليه
بل محمود به ولا يجب ان يكون اختياريا   مطلقا حال من الجميل الاختياري اي
حالة كونه مطلقا عن التقييد بكونه نعمة وغيرها ففيه تنصيص على تعميم متعلق الحمد
وعرفي معطوف على لغوي اي وله معنى عرفي منسوب للعرف اي الاصطلاح
والمراد عرف العلماء   فعل هو شامل للسان والقلب وبقية الجوارح فيكون مورد الحمد
العرفي عاما و~~[illegible]~~ المراد بالفعل هنا مطلق الحدث اي الحصول
سواء كان فعلا او انفعالا على ما هو متعارف العربية فلا يرد النقض ح بما هو من
مقولة الانفعال كاعتقاد عظمة المحمود ومحبته ونحو ذلك لان التفرقة بين الفعل
والانفعال بحث فلسفي   يشعر اي يدل اما دلالة القول والفعل الظاهري فواضح
واما دلالة الفعل الباطني فقد تمنع اذ لا اطلاع لنا عليه لا يقال انه يدل عليها
بالقول كان يقول للمحمود انا اعتقد عظمتك لانا نقول في هذه الحالة الحمد حصل بالقول
لا بالجنان وقد يجاب   ان المراد بقولهم يشعر ان ذلك الفعل يشعر في حد ذاته
بحيث لو اطلع عليه علم تعظيمه ولا ريب في تحقق هذا في الشكر الجناني اذ لا يقدح
فيه الجهل بالمثبت كما لا يقدح في دلالة اللفظ الموضوع لمعنى الجهل بالوضع وعدم
استعماله وانه يحصل ذلك في الجناني بالهام او ميلان قلب من جانب المحموح فان
القلب الى القلب يميل   ولذلك في هذا المعنى قيل

قلوب العاشقين لها عيون   ترى ما لا يراه الناظرون

قصد الانعام اي تعظيما مقصودا فهو منصوب على المفعولية المطلقة

اي

اي يكون ذلك الفعل قصد به التعظيم فخرج الفعل الذي يدل على التعظيم اذا اقترن به
سخرية كما اذا قام له استهزاء به ونحو ذلك فليس هذا بحمد ولام لانعامه للاجل   مطلقا
حال من الانعام اي حالة كون ذلك الانعام مطلقا عن التقييد بكونه على الحامد او
على غيره وفيه تنصيص على ان متعلق الحمد العرفي خاص وهو النعمة   فعل هو
ايضا عام للثلاثة كما سبق قال الشاعر

افادتكم النعماء مني ثلاثة   يدي ولساني والضمير المحجبا

على الشاكر قيد في الانعام فلا يكون شكرا الا اذا كانت النعمة واصلة الى
الشاكر واما اذا كانت واصلة لغيره فهو حمد عرفي وليس شكرا لغويا ومنهم
من لم يشترط كونه على الشاكر فيكون مرادفا للحمد العرفي عنده   صرف العبد اي
استعمال العبد النعم التي انعم الله تعالى بها عليه لما خلقت له كاستعماله نور البصر
في النظر في كتب العلوم وكتابتها ونور السمع في استماع القران والعلم الى غير ذلك
وهذا المعنى عزيز الوجود اذ ليس كل احد يصرف جميع النعم فيما خلقت لاجله الا من
وفقه الله وقليل ما هم قال الله تعالى وقليل من عبادي الشكور وهذا معنى ما يقال
التوفيق عزيز ولعزته لم يذكر في القران الا مرة في قوله تعالى وما توفيقي الا
بالله قال الجنيد كنت بين يدي السري السقطي العب وانا ابن سبع سنين وبين
يديه جماعة يتكلمون في الشكر فقال يا غلام ما الشكر فقلت ان لا يعصى الله بنعمه
فقال اخشى ان يكون حظك من الله لسانك قال الجنيد فلم زلت ابكي على هذه الكلمة
التي قالها   مطلقا اي اختياريا او غيره فيكون اعم من الحمد لتقييد المحمود عليه
بالاختياري في الحمد وتعميمه هنا وهذا ما درج عليه الامام الرازي في تفسير
سورة الانعام من ان الحمد اخص مطلقا من المدح لاختصاص الحمد بما يدخل تحت الاختيار
وتبعه على ذلك البيضاوي في تفسيره والطيبي في شرح الكشاف ومنهم من منع اطلاق
المدح على الثناء لاجل جميل غير اختياري بناء على انه مساو للحمد وقال ما يقال مدحت
اللؤلؤ على صفائها مولد لا عبرة به ومدحت زيدا على رشاقة قده خطا او مؤول
بدلالته على الافعال الاختيارية وعلى هذا فالتقييد بالاختياري في تعريف الحمد
لبيان الماهية لا للاحتراز وفي الكشاف الحمد والمدح اخوان قال التفتازاني

من الشارح في كتبه انه يريد بكون اللفظين اخوين ان يكون بينهما اشتقاق كبير بان يشتركا
في الحروف الاصول من غير ترتيب كالحمد والمدح او اكبر بان يشتركا في اكثر الحروف فقط
كالفلق والفلج والفلذ مع اتحاد في المعني او تناسب لكن سوق كلامه هنا وصريح كلامه
في الفائق يدل علي ترادفهما   والثنا فعل الخ قال الفناري في حاشية المطول المفهوم
من الصحاح ومن الكشاف في تفسير قوله تعالي واذكر واما فيه وغيرهما من الكتب ان
الثنا هو الاتيان بما يشعر بالتعظيم مطلقا ثم ذكر في المجمل ان الثنا الكلام الجميل انتهى
فالشارح درج علي ما هو التحقيق من تفسير الثنا بما ذكر وبعضهم فسره بالذكر بخير
حتى قال اللاري في حواشي المطول الثنا لا يتجاوز عن الذكر بخير عند من تصفح كتب
اللغة ودعوي عمومه ما بعم اللسان وغيره يحتاج لنقل   فهو اعم مطلقا هذا
شروع في اخذ النسبة بين الحمد بكلا معنييه والشكر والمدح والثنا وذكره بطريق التفريع
لعلمه من تعاريفها والمقصود من اخذ النسبة بين المفاهيم المذكورة كمال انضاحها وينبغي
ان يعلم اولا ان النسبة بين المفردات توخذ باعتبار الصدق بمعني الحمل ويتعدي فيها
الصدق بعلي كما يقال مثلا لصدق الحيوان علي الفرس وعدم صدق الانسان عليه وفي
القضايا باعتبار الصدق بمعني التحقق ويتعدي بفي كما يقال لصدق الجزئية في
بعض الحيوان انسان اي لتحققها في هذه المادة فاذا قيل مثلا بين الانسان والحيوان
عموم وخصوص مطلق معناه ان كل فرد حمل عليه الانسان صح ان يحمل عليه الحيوان
كزيد مثلا تقول زيد انسان زيد حيوان دون العكس اي ليس كل فرد حمل عليه الحيوان
صح ان يحمل عليه الانسان كفرد من افراد الفرس فانك تقول هذا حيوان ولا يمكن ان تقول
انسان واذا قيل ان الجزئية اعم من الكلية معناه ان كل مادة تحققت فيها الكلية
تتحقق فيها الجزئية بدون عكس فالانسان حيوان يصح ان يحمل كلية بان يقال كل
انسان حيوان وجزئية بان يقال بعض الانسان حيوان والحيوان انسان لا يصح ان تتحقق
فيه الكلية لكذب قولنا كل حيوان انسان وتتحقق الجزئية لصدق بعض الحيوان انسان
اذا علمت هذا تعلم ما في كلام الشارح من التخليط في اخذ النسبة بين المفاهيم لانه اعتبرها
تارة بمعني الصدق واخري بمعني التحقق تابعا للمصنف في الامعان وقد سلك غير
هذه الطريقة غير ما المحيي الدين في حاشية حسام كاتي والحامل لهم علي هذا هو تكثير

النسب

النسب وهو كلام قليل الجدوي فلذلك لم يتعرض له احد من محققي المتقدمين اصلا
كما يعلم ذلك بالوقوف علي تاليفاتهم وانما هذا من ضيق العطن الداعي لتشويش
الفطن   مطلقا من الكل اي عموما مطلقا عن التقييد بكونه من وجه والعموم
متي اطلق ينصرف الي هذا فالوصف ~~بيان المطلق لا تقييد~~ لبيان اطلاق العموم
لا تقييده وقوله من الكل العوض عن المضاف اليه اي من كلها وهي الحمد بكلا معنييه
والشكر والمدح كذلك فيتحقق ح خمس نسب يكون الثنا في كلها اعم وكل واحد من
افراد المفاهيم الخمسة اخص فكل ما صدق عليه فرد من افراد المفاهيم الخمسة صدق
عليه الثنا وليس كل شي صدق عليه الثنا صدق عليه كل واحد من المفاهيم الخمسة
لانه قد اعتبر في كل واحد منها من القيود ما لم يعتبر فيه فينفرد عن كلها في ثنا
بغير لسان لا في مقابلة شي كما اذا قمت لزيد تعظيما له لا لاجل كونه منعما عليك
او غيرك فهذا ليس واحدا من الامور الخمسة ولكنه يقال له ثنا وبقية النسب
لا يخفي عليك التمثيل لها   فلا نطيل بها   لانه يكون ح بيانا لوجه كونه اعم من
الكل   اخص مطلقا من المدح لتقييده بكون المحمود عليه اختياريا واطلاق
مفهوم المدح فيجتمعان في قولك زيد كريم وينفرد المدح في قولك زيد حسن الوجه
مثلا   ومن وجه من الحمد العرفي اي والحمد اللغوي اخص من وجه من الحمد العرفي
واعم من وجه فيكون بينهما من النسب العموم والخصوص الوجهي وهو الذي يعبر
عنه المناطقة بالتباين الجزئي ووجهه ان الحمد اللغوي يكون باللسان فقط
والحمد العرفي يكون به وبغيره فيجتمعان في ثنا بلسان في مقابلة احسان وينفرد
الحمد العرفي بثنا لا بلسان في مقابلة احسان والحمد اللغوي في ثنا بلسان لا في
مقابلة احسان   والشكر اللغوي مجرور معطوف علي الحمد العرفي اي والحمد
اللغوي اخص من وجه من الشكر اللغوي ايضا لان الشكر اللغوي يكون باللسان
وبغيره ومتعلقه يكون النعمة فقط فهو اخص من الحمد اللغوي باعتبار المتعلق
واعم منه باعتبار المورد وح يجتمع الحمد اللغوي والشكر اللغوي في ثنا بلسان
في مقابلة احسان واصل الي الحامد وينفرد الحمد اللغوي في ثنا بلسان لا في مقابلة
احسان او في مقابلة واصلا الي غيره والشكر اللغوي في ثنا لا بلسان في مقابلة

اذا جعلت الكريم محمودا عليه ٩٩

احسان واصل الي المثني وجعل النسبة بينهما التباين الجزئي مبني علي ماسبق في
تعريف الشكر من تقييد الانعام بكونه علي الشاكر ومثله ما اذا اطلق عن هذا القيد
لانه ح يكون مفهومه مفهوم الحمد العرفي فيكون مساويا له وقد علمت فيما سبق ان النسبة
بين الحمد اللغوي والحمد العرفي هي التباين الجزئي فلتكن كذلك بينه وما يساويه لان
ما ثبت لاحد المتساويين يثبت للاخر نعم يختلف البيان كما يعلم بالوقوف علي ما ذكرناه
هنا وهناك فحال النسبة لا يختلف علي كلا القولين فلا تغفل   واعم من وجه منهما
اي والحمد اللغوي اعم من وجه منهما اي من الحمد العرفي والشكر اللغوي وهذا تصريح بما
فهم التزاما لانه حيث صرح بانه اخص من وجه علم كونه اعم من وجه ووجه كونه
اعم من وجه منهما انه لم يقيد بكونه في مقابلة انعام بخلافهما فان كلا منهما قيد بكونه
في مقابلة الانعام   ومباين للشكر العرفي فالنسبة بين الحمد اللغوي والشكر
العرفي التباين الكلي وهو عدم اجتماعهما في مادة اصلا كتباين الانسان والفرس
والتباين متي اطلق ينصرف للتباين الكلي اما التباين الجزئي فهو المعبر عنه
بالعموم والخصوص الوجهي ومرجع التباين الكلي لسالبتين كليتين والتباين الجزئي
لموجبتين جزئيتين وسالبتين جزئيتين تقول لا شي من الحمد اللغوي بشكر عرفي
ولا شي من الشكر العرفي بحمد لغوي   بحسب الحمل متعلق بقوله مباين يعني ان
جعل النسبة بينهما التباين الكلي مبني علي ما هو المتعارف الذي قررناه لك سابقا
ان النسبة بين المفردات تعتبر بحسب الحمل فكل فرد حمل عليه الشكر العرفي لا يحمل عليه
الحمد اللغوي وبالعكس وقوله واعم منه بحسب الوجود اخذ للنسبة بين المفهومين
باعتبار التحقق علي خلاف ما هو المتعارف في المفردات لان هذا المعني انما هو في نسب
القضايا ثم ان الضمير المرفوع في اعم يعود علي الحمد اللغوي والضمير المجرور يعود
علي الشكر العرفي اي ان الحمد اللغوي اعم من الشكر العرفي بحسب الوجود والتحقق
عموما مطلقا لانه كلما تحقق صرف العبد جميع ما انعم به عليه فيما خلق لاجله الذي
هو مفهوم الشكر العرفي تحقق الوصف اللساني في ضمنه من غير عكس كلي اي ليس
كلما تحقق الوصف باللسان تحقق صرف الجميع فيكون الحمد اللغوي اعم باعتبار التحقق
والشكر العرفي اخص باعتباره وان تباينا بحسب المفهوم فجعل النسبة التباين تارة

نظرا للمفهوم والعموم والخصوص نظرا للتحقق والوجود وهذا كما يقال ان الجزئية
اعم من الكلية فان العموم والخصوص بينهما انما هو بحسب التحقق والوجود اما باعتبار
المفهوم فهي التباين الكلي اذ لا يصدق مفهوم احدهما علي ما يصدق عليه مفهوم الاخر
فان قيل لا نسلم ان النسبة بينهما العموم والخصوص المطلق بل التباين الجزئي
لتحقق الشكر العرفي في الانسان الاخرس اذا صرف جميع ما انعم الله به عليه الي ما
خلق له ولم يتحقق الحمد اللغوي فيه لعدم الوصف باللسان قلنا ان المراد بالشكر
العرفي الشكر الكامل الذي لا يكون شكر اكمل منه ولم يتحقق هذا في الاخرس لان
شكر غير الاخرس اكمل من شكر الاخرس وهذا الجواب واه فالاحسن ان يقال ان حقيقة
الشكر من حيث هي صرف الجميع وتخلف البعض في بعض الافراد لمانع لا يقدح في تحقق
تلك الماهية   والحمد العرفي اعم مطلقا وذلك لعدم اختصاصه بكون الانعام
علي الحامد بخلاف الشكر اللغوي فانه قيد بكون الانعام واصلا الي الشاكر فيجتمعان
في ثنائك علي زيد لاجل احسانه اليك وينفرد الحمد العرفي في ثنائك عليه لاجل
احسانه علي غيرك وهذا مبني علي تقييد النعمة في الشكر اللغوي بوصولها الي الشاكر
اما اذا لم تقيد كانا متحدين فتكون النسبة بينهما التساوي   من الشكر اللغوي
والعرفي اما اعميته من جهة الاول فقد عرفتها واما من جهة الثاني فقد بين ذلك
محيي الدين الذي هو قدوة الشارح في هذه المسالة كالمصنف في الامعان بقوله
لصدق الحمد العرفي علي كل ما صدق عليه الشكر العرفي من غير عكس كلي لصدق
الحمد العرفي علي كل واحد من فعل القلب واللسان وافعال الجوارح دون الشكر
العرفي وفيه نظر لان صنيعه يقتضي ان تكون النسبة بينهما بهذا المعني باعتبار
الصدق والحمل وسكوت الشارح عن البيان وسوقه يقتضي ذلك مع ان النسبة
بينهما بهذا المعني انما هي باعتبار التحقق كما بينه وبين الحمد اللغوي فكان اللائق
ان يقول هنا اعم مطلقا من الشكر اللغوي واعم ايضا من العرفي بحسب التحقق
وان كانا متباينين بحسب الصدق   ومن وجه من المدح اي واعم من وجه من
المدح فقوله من وجه متعلق بقوله اعم فتكون النسبة بين الحمد العرفي والمدح العموم
والخصوص الوجهي فيجتمعان في الثنا باللسان علي الانعام وينفرد المدح في الثنا

اي ان المصنف في الامعان ومحيي الدين رحمهما الله [illegible] فقدح الامر فيهما [illegible] كما له وكذا [illegible] مرح بالعرف ولله معانا اطراد دون محيي الدين فقولنا كالمصنف لا حاجة لعقد التشبيه

باللسان علي جميل غير اختياري كحسن الوجه وينفرد الحمد العرفي في ثنا بغير اللسان
في مقابلة الانعام واخص من وجه الضمير المرفوع يعود للحمد العرفي والمجرور
يعود للمدح وذلك لعدم اختصاص المدح بكونه في مقابلة احسان وعدم اختصاص
الحمد العرفي باللسان ففي كل واحد منهما جهة عموم وخصوص فقوله واخص
مستغني عنه بقوله واعم من وجه لكونه لازما له لكنه ذكره توضيحا علي حلا وعادته
مباين للمدح بحسب الحمل تباينا كليا فلا يصدق احدهما علي ما يصدق عليه
الاخر واخص منه مطلقا بحسب الوجود اي ان الشكر العرفي اخص من المدح
خصوصا مطلقا بحسب التحقق والوجود فاذا تحقق الشكر العرفي تحقق المدح
لان من جملة صرف جميع ما انعم صرف اللسان في الثنا وفي هذه الحالة يتحقق المدح
وليس كلما تحقق المدح تحقق الشكر العرفي فيكون المدح اعم مطلقا من الشكر العرفي
وهو اخص مطلقا منه ولامه الاضافة علي معني في والضمير يعود علي الحمد
اي اللام في الحمد والمراد باللام لفظة ال فالشارح جري علي المختار من ان المعرف هو
اللام وحدها وزيدت الهمزة لئلا يلزم الابتدا بالساكن وهو مذهب سيبويه
واختاره ابن الحاجب ومذهب الخليل ان المعرف هو المجموع من الهمزة واللام ونقل عن
المبرد ان المعرف الهمزة وحدها واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام
ثم ان اصل ال ان تكون للتعريف وقد تستعمل في غيره والتعريف هو الاشارة الي
معين في ذهن المخاطب فاما ان يشار بها الي نفس المسمي وحقيقته من غير التفات الي
ماصدق عليه من الافراد نحو الرجل خير من المراة وتسمي لام الجنس ولام الطبيعة والحقيقة
وحينما دخلت علي معرف تكون لذلك المعني لان التعريف انما هو للحقائق الكلية دون
الافراد الجزئية ومن ثم قيل الشخص لا يحد ونظير المعرف بها علم الجنس كاسامة
او الي حصة معينة منه كقوله تعالي فارسلنا الي فرعون رسولا فعصي فرعون
الرسول وتسمي لام العهد الخارجي ونظير المعرف بها علم الشخص كزيد او الي حصة
غير معينة كقوله تعالي مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا
فان المراد اي فرد من افراد الحمير وتسمي لام العهد الذهني ونظير المعرف بها في المعني
النكرة في الاثبات كحمار او الي الماهية من حيث تحققها في جميع الافراد نحو ان الانسان

لكن

لفي خسر الا الذين امنوا فان مدخول ال هنا جميع الافراد بدليل ورود الاستثنا
الذي شرطه دخول المستثني في المستثني منه علي تقدير السكوت عن ذكره وتسمي
لام الاستغراق ونظير مدخولها لفظ كل مضافا الي نكرة نحو قوله تعالي كل نفس
ذائقة الموت اذا علمت هذا فاعلم ان ال هنا تحتمل المعاني الاربعة اما الجنس والاستغراق
فسيتبيان واما العهد الخارجي فعلي تقدير ان يراد من الحمد فرد مخصوص وهو
الحمد المعهود الذي حمد الله به نفسه بنفسه في سابق ازله كما اشار لذلك سيد
الحامدين بقوله لا احصي ثنا عليك انت كما اثنيت علي نفسك فهذا اشارة لحمده تعالي
القديم وهو فرد من افراد ماهية الحمد والعهد الذهني علي تقدير ان يراد فرد ما من
افراد المحامد والشارح ردهما اي الجنس والاستغراق دونهما اما الاول
فلعدم دخوله في حقيقة الحمد المعرفة هنا لان المعرف هنا هو الحمد الحادث اللساني
وحمده تعالي نفسه بنفسه قديم منزه عن اللسان واما الثاني فلان المناسب
في مقام الحمد اظهار المحمود به حتي ذكر بعض العارفين من الصوفية ان الحمد هو اظهار
الصفات الكمالية والمعهود الذهني مبهم فلا يناسب المقام فتعين في اما الجنس
واما الاستغراق وقدم اختيار الجنس لكونه اقوي سيما وقد اختاره صاحب الكشاف
ووجهه السعد في مطوله بانه المتبادر للفهم الشايع في الاستعمال خصوصا في
المصادر وعند خفا قراين الاستغراق وايضا اللام لا تفيد سوي التعريف والاسم
لا يدل الا علي مسماه فاذن لا يكون ثمة استغراق وقيل ان وجه اختياره الجنس
دون الاستغراق مبني علي قاعدة اعتزالية وهي ان افعال العباد مخلوقة لهم
فلا تكون جميع المحامد راجعة اليه تعالي اذ من المحامد ما يرجع للعباد علي افعالهم
الحسنة فانهم يستوجبون المدح والذم علي افعالهم ولذا يثابون ويعاقبون
ورد بان اختصاص الجنس يستلزم اختصاص جميع الافراد استلزاما ظاهرا اذ
لو ثبت من الحمد فرد لغيره تعالي لكان جنسه ثابتا في ضمنه فلا يكون الجنس مختصا به
تعالي والمقدر خلافه فحيث صرح صاحب الكشاف باختصاص جنس الحمد به تعالي
فقد حكم باختصاص المحامد كلها به فكيف يتصور منه ان يمنع الاستغراق بنا علي
القاعدة الاعتزالية علي ان المعتزلة يقولون بان الداعي مخلوق له تعالي فيرجع الحمد

هو النبي صلى الله عليه وسلم

الحادث

الذي هو مفاد الاستغراق

لبي

له تعالي باعتبار اقدار العبد علي الفعل وايا ما كان اي اي معنىً اريد من الجنس
والاستغراق فالتنوين عوض عن المضاف اليه اي اي معنى اريد وما زائدة للتعميم
فتعريف المسند اليه وهو الحمد لتخصيصه بالمسند وهو الكون لله لان
تعريف المبتدا بلام الجنس يفيد تخصيصه بالمسند اي قصره عليه ~~والمسالة الخلافية~~
~~فذهب صاحب التلخيص~~ قال في المطول ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدا فهو
مقصور علي الخبر سوا كان الخبر معرفا بلام الجنس او بغيره نحو الكرم التقوي والامير
الشجاع والامير هذا والامير زيد او غلام زيد او كان غير معرف اصلا مثل التوكل
علي الله والامر بيد الله والكرم في العرب والامام من قريش وان جعل خبرا فهو
مقصور علي المبتدا مثل زيد المنطلق انتهى فيوخذ منه ان ~~القصر هو~~ التخصيص والقصر
مستفاد من ال وحدها وفي حاشية السيد عليه انما يظهر اذا قصد بالحمد كل حمد
واما اذا قصد به الجنس من حيث هو فانما يلزم اختصاصه بالله بدلالة اللام علي
الاختصاص كانه قيل جنس الحمد مختص بالله فيلزم منه اختصاص افراده كلها به وليس
ذلك من قصر المبتدا علي الخبر بل هو في المعنى نظير ان يقال الكرم مختص بالعرب اذا لم
يرد به ان الكرم مقصور علي المختص بالعرب لا يتعداه الي المختص بغيرهم بل اريد
انه مختص بهم لا يتعداهم الي غيرهم وهذا القصر المقصود استفيد من لفظ الاختصاص
ههنا ومن اللام هناك واما تلك الامثلة فلو حملت علي الجنس لم يلزم فيها اختصاص
وقصر اصلا لان الحكم بان جنس الكرم موصوف بكونه حاصلا في العرب لا يستلزم اختصاص
افراده بهم لجواز ان يثبت لهم في ضمن فرد ولغيرهم في ضمن فرد اخر فيظهر منه ان مفاد
القصر بلام الاستغراق واما لام الجنس فانما تفيده بمعونة جعل لام لله للاختصاص
والشرح جري علي مختار السعد تامل هذا واستشكل بان التخصيص الذي هو
القصر مشروط برد الخطا بتوهم مشاركة الغير في الحكم او استقلاله به الي الصواب
واجيب بانه لا يبعد صدور ذلك عن الجهلة المعاندين واذا تقرر ان التخصيص
حاصل من التعريف باللام فلا داعي لتقديم الخبر بان يقال لله الحمد لقصد ذلك
المعنى بل تقديم الحمد اولى لكونه الاصل ولا مرجح للعدول عنه وايضا المقام مقام
الحمد فيقدم من اجزا الجملة ما يدل عليه ويشعر به فلذلك قدم لفظ الحمد وان

الجنسية و

كان

١

٩

كان تقديم اسم الله اهم بالنظر لذاته لكن البلاغة ينظر فيها للامور العارضة دون
الذاتية فان قلت قد قدم لفظ الجلالة في قوله تعالي فلله الحمد رب السموات الاية وقوله
تعالي وله الحمد في السموات والارض وغير ذلك من الايات والجواب منع ان المقام
في الايات المذكورة مقام الحمد حتى يعارض ما ذكر هنا بل مقام بيان استحقاقه تعالي
للحمد واختصاصه به كما اشير اليه في الكشاف وهذا يقتضي تقديم الظرف فلكل مقام
مقال اما في الاستغراق تفصيل لاجمال قوله فيكون جميع افراده مختصا
بالمسند اي اما كون جميع افراد الحمد مختصا بالمسند اذا كان اللام للاستغراق فقط
لان مدخولها جميع الافراد وقد حكم بثبوت المسند لها فتكون مختصة به ولا يخرج
فرد منها لغيره الماهية في نفسها اي حقيقة الحمد وماهيته من حيث هي هي
فقوله لا في ضمن الفرد تفسير لقوله في نفسها ومراده الفرد كلا كما في الاستغراق او
بعضا كما في العهد الذهني والخارجي فان هذه الاقسام الثلاثة يراد فيها الماهية
من حيث تحققها في الفرد كلا او بعضا فهي قسيم للام الجنس التي يراد بها الماهية من
حيث هي فيكون المسند لازم الماهية المسند هنا في الحقيقة متعلق الجار
والمجرور وهو الثبوت او الحصول او الكينونة ونحوها كما سيشير لذلك بقوله
بعد فلا يوجد فرد من الحمد بدون الاتصاف بالكينونة لله ولازم الشي هو
الخارج عن حقيقته الغير المنفك عنه وينقسم الي لازم الماهية ولازم الوجود
فلازم الماهية كالزوجية للاربعة والفردية للثلاثة فانه متي تحققت ماهية
الاربعة امتنع انفكاك الزوجية عنها وكذلك الثلاثة متي تحققت امتنع انفكاك
الفردية عنها ولازم الوجود كالسواد للزنجي فان السواد لازم لوجوده وتشخصه
بحيث كلما وجد في الخارج الزنجي وجد معه السواد وليس السواد لازما للماهية
لان ماهيته الاسود هي الانسانية ولو كان السواد لازما لها لكان كل انسان اسود
فما نحن فيه من قبيل لازم الماهية ومعناه انه متي وجدت وتحققت ماهية الحمد
يلزمها كونها ثابتة له تعالي لا ينفك عنها ذلك الثبوت فلا يوجد فرد اي بيان
لتحقق اللزوم وعدم الانفكاك بين المسند اليه والمسند فرد من الاربعة
اي فرد من العدد الذي احاده اربعة وليس المعنى فرد من الاعداد المتركبة

منها الاربعة لانها افراد لا زوج وما وقع لغير الله جواب سوال مقدر هو
ان التخصيص ههنا علي كلا تقديري الاستغراق والجنس ممنوع فان هناك افراد
من المحامد ثابتة للخلق علي افعالهم الجميلة فلا يصح القصر ومحصل الجواب ان هذه
المحامد وان كانت في الظاهر للخلق لكنها بحسب الحقيقة ثابتة له تعالي وراجعة اليه
وانما العباد مظاهر فقط لانه تعالي هو المتولي امر كل احد بخلق ما يحمد عليه وبه
واستعداد الحمد واسبابه في الحامد وتلفظه بالحمد والمجازي علي الحمد وغير ذلك
فالكل منه واليه اختار الثاني وهو الاستغراق لظهوره في اداء
المرام اي المطلوب وهو افادة الاختصاص والقصر فدلالته عليه صريحة بخلاف الجنس
فان افادته القصر بطريق اللازم فيكون كناية وقد يقال ان الكناية ابلغ من الصريح
لانها كدعوي الشيء ببينة فتعليل الشارح ضعيف جدا سيما وقد تقدم لك
ما وجه به اختيار الجنس فلا تغفل ولان معني تعليل ثان لوجه اختيار
الاستغراق وهذا ايضا اوهي مما قبله لان افراد المحامد الثابتة موجودة في الخارج
لكنه في الاستغراق يكون المقصود حصرها وفي الجنس يقصد الي الماهية من حيث هي
ومعلوم ان تلك الماهية وان لم تكن موجودة في الخارج كبقية الماهيات فانها
من الامور الاعتبارية لكن لها افراد موجودة في الخارج والحكم علي الماهية هنا
ليس من قبيل الاحكام العارضة لها باعتبار وجودها الذهني كالانسان نوع
بل من قبيل الاحكام العارضة لها باعتبار وجودها الخارجي ووجودها
الخارجي هو نفس وجود افرادها لتحققها في كل الافراد فلا فرق بين الاعتبارين
الا بالاعتبار والشارح اختلط عليه الاحكام العارضة للماهية من حيث الوجود
الذهني والعارضة من حيث الوجود الخارجي فظن ان ما هنا من قبيل الاول
وليس كذلك واستوضح هذا من قولك الانسان نوع والانسان كاتب علي انه قد
يقال يلزم علي تعليله هذا ان لا يكون الاستغراق علي تقدير الجنسية او في
لانه حيث جعل الاستغراق دالا علي وجود افراد جميع المحامد كان المستغرق
تلك الافراد الموجودة واما علي تقدير ارادة الجنس فان الاستغراق اللازم
لارادته شامل للافراد الموجودة والافراد المقدرة الوجود ضرورة تحقق

الماهية

المَاهية التي حكم باختصاصها في تلك الافراد فاي فرد وجد شمله ذلك الاختصاص
فقد انقلبت علته عليه بكونها اولي بتنقيص المدعي فيكون اي الاستغراق في الافادة
اي افادة قصر المسند اليه علي المسند المعبر عنه بقوله سابقا فتعريف المسند اليه
لتخصيصه بالمسند واوفي افعل تفضيل اي اكثر واتم يقال وفي الشيء يفي وفيا علي فعول
اذا كثر وتم والمفضل عليه محذوف اي ازيد واتم من الجنس والتفضيل بحسب ما ذكره
من التعليلين وقد علمت ضعفهما واحري بالحاء المهملة معناه احق افعل تفضيل من حق
الشيء ثبت فان قلت في اي معنيي الحمد معنيي بياء بين مثنى معني حذفت نونه
للاضافة اي اي معني من المعنيين اللغوي والعرفي اعتبر فيه الجنس والاستغراق
المفيد كل منهما تخصيص المسند اليه بالمسند لا يكون القصر حقيقيا بل عرفيا لان المنحصر
علي تقدير ارادة المعني اللغوي افراده وتكون بعض افراد المعني العرفي خارجة وكذلك
علي تقدير ارادة المعني العرفي المنحصر افراده وبعض افراد المعني اللغوي خارجة مع ان
المطلوب جعل الحصر حقيقيا اذ المحامد كلها ثابتة له تعالي في الواقع وهذا مما يفيد
الجلال محمود هذا السوال قولي وايا ما كان فتعريف المسند اليه لتخصيصه بالمسند
اذ المتبادر منه اختصاص جميع الافراد علي ان يكون القصر حقيقيا وهذا السوال منع
له يكون بعض افراد الاخر خارجا كون الخارج بعض الافراد لا كلها ظ لانه اذا حمل علي
المعني اللغوي خرج عنه من افراد المعني العرفي ما كان بالاعتقاد وفعل الجوارح
واما ما كان باللسان فداخل مع افراد المعني اللغوي وان حمل علي العرفي تحقق معه بعض
افراد المعني اللغوي وهو ما كان في مقابلة الانعام وخرج بعض افراده وهو ما لم
يكن في مقابلة الانعام والحاصل انه لو اريد اي معني من المعنيين يبقي بعض افراد المعني
الاخر خارجا لا كلها كما لا يخفي فلا يكون حمد المخصص بكسر الصاد المهملة بعد
الخاء المعجمة اسم فاعل من التخصيص اي لا يكون الحمد الصادر من الشخص المخصص اي الحاكم
بالتخصيص المستفاد من الجملة علي وجه الكمال متعلق بمحذوف خبر يكون اي
وافيا وذلك لخروج بعض الافراد عن التخصيص بعموم المجاز هو عبارة عن
ان يستعمل اللفظ في معني كلي شامل للمعني الحقيقي والمعني المجازي وذلك كاطلاق
لفظ اسد علي المجتري اي صاحب الجراة والقوة فان هذا المعني يتناول الرجل

الشجاع الذي هو المعنى المجازي والحيوان المفترس الذي هو المعنى الحقيقي للفظ
اسد وهنا يراد بالحمد معنى كلي شامل للمعنى اللغوي والعرفي وتوضيحه ان الحمد اذا
استعمله اللغوي في معناه اللغوي كان حقيقة عنده وان استعمله في معناه العرفي
يكون مجازا واستعمال اهل العرف بالعكس حقيقة عندهم في المعنى العرفي مجاز في المعنى
اللغوي نظير ما قيل في لفظ صلاة اذا استعملها اللغوي في الدعا حقيقة وفي
الافعال المخصوصة مجاز والشرعي بالعكس فاذا قصد بلفظ الحمد كلا المعنيين
معا كل واحد بخصوصه في اطلاق واحد لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ
واحد وهو ممنوع فيصار لعموم المجاز بان يراد مطلق الثنا اعم من ان يكون باللسان
او غيره في مقابلة الاحسان او غيره ولا شك ان هذا معنى كلي عام لجميع افراد المعنيين
واستعمال لفظ الحمد في هذا المعنى يرجع للمجاز المرسل الذي علاقته الاطلاق
عن التقييد فعموم المجاز من قبيل المجاز المرسل لكنه اطلق عليه هذا اللفظ لعموم
معناه وتناوله للمعنى الحقيقي والمجازي فان قلت اذا استعمل الحمد في مطلق
الثنا خرجت جميع افراد المحامد كلها لغوية وعرفية لانها ثناآت مخصوصة قلت
التقييد معتبر في الحقيقة ونفس الامر لكنه اعتبر تجرد الماهية عن القيود لصحة
اطلاق اللفظ عليها واستعماله فيها بطريق المجاز فهذه امور اعتبارية دعي اليها
التماس العلاقة لارتكاب التجوز لا تخرج بسببها الحقيقة عما هي عليه في الواقع
واعلم ان هذا الاعتراض وجوابه ماخوذ من العلامة اللاري في حواشي الفوائد
الضيائية قال ما ملخصه ان الحمد اما مصدر المبني للمعلوم وهي الحامدية او مصدر المبني للمجهول
وهي المحمودية او القدر المشترك بين المصدرين فان مقام حمده سبحانه يلايم الاستغراق
كما يلايم الاستغراق وهذا السوال بعينه يرد هنا فيقال ان اريد تخصيص الحمد الذي
هو مصدر المبني للفاعل خرج المحمود مصدر المبني للمجهول وان اريد الثاني خرج الاول
والجواب ما اشار له بقوله او القدر المشترك اي يراد بالحمد القدر المشترك بين
المعنيين وهو كل ما يطلق عليه لفظ الحمد وهذا التعميم اما بناء على ان المصدر
موضوع لمعنى واحد ينسب تارة الى الفاعل فيقال هو مبني للفاعل وتارة الى
المفعول فيقال مبني للمفعول واما باعتبار انه مشترك بين المعنيين فاستعماله

فيهما اما بناء على جواز استعمال المشترك في معانيه معا وبناء على استعماله في معنى
مجازي مشترك بينهما وهو الذي عبر عنه الشارح بعموم المجاز ويصح ان يراد بالحمد هنا
المعنى الحاصل بالمصدر فبعد هذه التعميمات كلها يرد ان يقال انه اذا اريد المعنى المصدري
بقيت افراد المعنى الحاصل بالمصدر خارجة عن التخصيص وان اريد الحاصل بالمصدر بقيت
افراد المعنى المصدري وجوابه ان كلا من المعنى المصدري والحاصل بالمصدر متلازمان
لا ينفك احدهما عن الاخر فمتى ثبت انحصار احدهما ثبت انحصار الاخر ايضا فان اردت
زيادة التعميم بحيث لا يخرج فرد ابدا باي معنى كان قلت المراد بالحمد الذي قصد به
التخصيص ما يطلق عليه لفظ الحمد الشامل للغوي والعرفي مصدر المبني للمعلوم
والمجهول والحاصل بالمصدر وح لا يخرج فرد من افراده عن التخصيص اصلا
ان لم يقابل حمده بنعمة بان حمد على جميل غير انعام كالحمد لله القادر المريد مثلا وانما قيد
بعدم مقابلته للنعمة لانه لو كان في مقابلة نعمة لا يطلق عليه حامد لغة فقط بل حامد
عرفا وشاكر لغة ايضا   ان قابله بها اي قابل الحمد بالنعمة كالحمد لله الذي هدانا
للاسلام ففي هذه يتحقق الحمد العرفي واللغوي والشكر اللغوي لكن المقابلة بالنعمة
شرط لتحقق الحمد العرفي والشكر اللغوي دون الحمد اللغوي لانه لا يشترط ان يكون
في مقابلة النعمة وان وقع في مقابلتها اذ المحمود عليه في الحمد اللغوي هو الجميل
مطلقا لا خصوص النعمة كما عرفت   وشاكر كذلك اي لغة وعرفا وقوله ان
جعله الضمير يعود للحمد الصادر من الحامد في بدء تصنيفه اي ان جعل الحامد
حمده جزاه وهذا القيد بالنظر لوصف الحامد بالشكر العرفي بان يقال هو
شاكر عرفا اذ لا يتحقق هذا الوصف الا اذا صرف جميع جوارحه في الطاعة ومن
جملتها اللسان في الثناء فيكون شاكرا عرفا واما بالنظر لوصفه بكونه شاكرا
بحسب اللغة بان يطلق عليه شاكر عند اهل اللغة فيكفي الثنا باللسان فقط
لكن بقيد ان يكون في مقابلة نعمة وصنيع الشارح يوهم ان قوله ان جعله راجع
للمشار اليه بقوله كذلك وهو لغة وعرفا فيقتضي انه لابد في صحة اطلاق
لفظ شاكر عليه بحسب اللغة تحقق ما ذكر وهو جعل الحمد جزا من شكر عرفي
لكن هذا الايهام مندفع بما ذكره سابقا بقوله وشاكر لغة ان قابله بها فتامل

يؤكد هذا التقييد هنا وانما قال هنا اوحامد لغة وعرفا وشاكر كذلك مع انه سبق
منه التنصيص علي ذلك دون الشكر العرفي تنبيها علي انه في هذه الحالة يتحقق
الاتصاف بالصفات الاربعة فيقال لمن جعل الحمد جزا من شكر عرفي انه حامد لغة
وعرفا وشاكر كذلك لغة وعرفا ولا يخفاك انه في هذه الحالة لابد من كون الحمد
واقعا في مقابلة النعمة ليتحقق الحمد العرفي والشكر العرفي فكان الاولي ان يقول
وشاكر كذلك ان قابله بها وجعله جزا من شكر عرفي فيكون قوله ان قابله بها
راجعا للحمد العرفي والشكر اللغوي لا الحمد اللغوي لانه لا يشترط وقوعه في مقابلة
نعمة وقوله وجعله جزا راجعا للشكر العرفي فقط والتوزيع موكول
لفطنة الناظر لانه مما يستفاد من كلامه بالفكر الصائب فتفكر وذلك المشار
اليه جعل الحمد جزا من شكر عرفي وكونه اعلي المراتب واضح جلي لان فيه صرف جميع
الجوارح وقت التلفظ بالحمد في طاعة فهو حمد حاصل عند كمال التوجه للمحمود
فيرجع لمقام الاحسان المشار له بقوله سيد ولد عدنان الاحسان ان تعبد الله
كانك تراه بخلاف غيره من بقية افراد الحمد لحصولها باللسان مع امكان غفلة القلب
واشتغال بقية الجوارح بما ليس من ملابسات الحمد اذ يكفي في اطلاق لفظ حامد
التلفظ بالجملة فكل من قال الحمد لله او العزة لله مثلا يقال له حامد اما لغة
فقط ان لم يكن في مقابلة نعمة او حامد لغة وعرفا وشاكر لغة ان كان في مقابلتها
اما هذا المعني الاخير اعني تحقق الشكر العرفي فلا يكفي فيه التلفظ وحده كما علمت
ولام لله اي اللام الجارة له وقد ذكر ابن هشام في المغني للام الجارة اثنين وعشرين
معني بين الذات والصفة قال ابن هشام لام الاستحقاق هي الواقعة بين معني
وذات فعبر بمعني والشارح بصفة وهما متقاربان الجنة للمومنين ثم جعل ابن
هشام المثال الثاني من امثلة الاستحقاق حيث قال ومنه وللكافرين النار اي عذابها
فبهذا التاويل وقعت اللام بين ذات ومعني وجعل المثال الاول من قسم الاختصاص
وهو تحكم فانه يقدر فيه ايضا اي نعيمها فيرجع للاستحقاق فلذلك خالف شارحنا
وجعل المثالين من قبيل الاختصاص نظرا الي اللفظ وعدم التقدير والا فالفرق تحكم
وعمم الثاني وهو الاختصاص للاول فجعل الاختصاص شاملا للاستحقاق

ثم

ثم ان كلام الشارح يقتضي ان لام الاختصاص علي هذا شاملة للام الاستحقاق فقط وليس
كذلك بل القائل بالتعميم جعلها شاملة للاختصاص وللملك الممثل له بقوله تعالي له ما في
السموات وما في الارض وعبارة المغني هكذا وبعضهم يستغني بذكر الاختصاص عن
ذكر المعنيين الاخرين ويمثل له بالامثلة المذكورة ونحوها وقد يجاب عن الشارح بانه لم يذكر
هنا احتمال الملك فلذلك سكت عن التصريح بشمول لام الاختصاص له وبقي انه اذا جعلت
اللام للاختصاص وقد استفيد ولا ان التخصيص حصل من ال سواء كانت جنسية او
استغراقية فيتحقق اختصاصان فما مرجع كل واحد منهما قلت قال بعض حواشي
الفتحية الظاهر ان اللام انما تدل علي الاختصاص بمعني التعلق الخاص لا بمعني الانحصار
لانهم ما عدوه من طرق القصر فقولك المال لزيد لو كان مفيدا للحصر لكان قولك
ما المال الا لزيد مفيدا لحصر المال علي صفة الانحصار في زيد لا علي قصر المال
في زيد ولكان قولك لله الحمد مفيدا لقصر الحمد علي الاختصاص بالله لا علي قصره
علي الله واللازم منتف كيف لا وقد قال صاحب الكشاف في قوله تعالي له الملك
وله الحمد قدم الظرفان ليدل بتقديمهما علي اختصاص الملك والحمد بالله
لما فيه اي في التعميم المذكور من تقليل الاشتراك اي تقليل المعاني التي وضعت لها
اللام وتقليل الاشتراك في اللفظ المشترك مطلوب ثم ظاهر كلامه ان هذا التعليل ليس
من كلام ابن هشام بل للشارح من طرفه وليس كذلك وعبارة ابن هشام هكذا وبعضهم
يستغني بذكر الاختصاص عن ذكر المعنيين الاخرين يعني الاستحقاق والملك
ويمثل له بالامثلة المذكورة ونحوها ويرجحه ان فيه تقليلا للاشتراك وانه اذا
قيل هذا المال لزيد والمسجد لزم القول بانها للاختصاص مع كون زيد قابلا للملك
لئلا يلزم استعمال المشترك في معنييه دفعة واكثرهم يمنعه ه وبعضهم
رجح الاستحقاق قال ابن ام قاسم في شرح التسهيل قال بعضهم والصحيح ما قاله
سيبويه من انها للاستحقاق وهو معناها الخاص لانه لا يفارقها وانما جعلت
للملك لانه ضرب من الاستحقاق وقد يدخلها مع ذلك معان اخر الهوادي
اسم كتاب في المعاني والبيان متن وشرح للمولف المحمد كوافل حجام شرح التلخيص
الصغير للتفتازاني والله علم اي علم شخص والواضع له هو الله تعالي

وما اشتهر من الخلاف في ان اللغات هل هي من موضوعات البشر او الله تعالى فذلك
في غير اسمائه تعالى واسما الملائكة فانها ليست من موضوعات البشر وغير الاعلام
الشخصية فانها من موضوعات البشر اتفاقا فمحل الخلاف انما هو اسما الحقايق الكلية
كالانسان والفرس والاسد ونحوها ولقد حرر هذه المسالة الكمال ابن الهمام الحنفي
في تحرير الاصول اتم تحرير فراجعه لذات واجب الوجود ليس الوصف بوجوب
الوجود داخلا في حقيقة المسمى وجزا منه والا نافي العلمية الشخصية لان العلم
الشخصي لا دلالة له الا على مجرد الذات بل ذلك الوصف طريق لاحضار المسمى
بذلك الاسم وخص هذا الوصف دون غيره لا ستتباع جميع الصفات الكمالية عليه
لكونه منشا لكل كمال ومعدن لكل جلال اذ وجوب الوجود يفيد الاستغنا المطلق
ومن اتصف بذلك وجب افتقار جميع ما سواه اليه ويلزم هذا الاتصاف بكل
الصفات واضافة واجب الوجود من اضافة الصفة للموصوف اي الذي ثبت
لوجوده الوجوب والواجب هو ما اقتضت ذاته وجوده وامتنع عليه العدم
وقيل هو الذي يلزم من فرض عدمه محال وواجب الوجود اما واجب الوجود
لذاته وهو الله او واجب الوجود لغيره كما في الحوادث وقت وجودها فانها
واجبة الوجود بالغير على ما بين في الكلام ووجوب الوجود الذاتي ينافي الامكان
بخلاف وجوب الوجود العرضي فانه يجامعه واصله لاه فيه ميل
لما ذهب البيضاوي في تفسيره وغيره من انه في الاصل صفة ثم غلبت عليه الاسمية
قال ~~البيضاوي~~ في التفسير والاله في اصله يقع لكل معبود ثم غلب على المعبود
بحق وقيل علم لذاته المخصوصة لانه يوصف ولا يوصف به ولانه لا بد له
من اسم تجري عليه صفاته ولا يصلح له مما يطلق عليه سواه ولانه لو كان
وصفا لم يكن قولنا لا اله الا الله توحيدا مثل لا اله الا الرحمن فانه لا يمنع
الشركة والاظهر انه وصف في اصله لكن لما غلب عليه بحيث لا يستعمل في غيره
وصار كالعلم مثل الثريا والصعق اجري مجراه في اجرا الوصف عليه وامتناع
الوصف به وعدم تطرق احتمال الشركة اليه لان ذاته من حيث هو بلا اعتبار
امر اخر حقيقي او غيره غير معقول للبشر فلا يمكن ان يدل عليه بلفظ ولانه لو

التحرير اسم كتاب ... لابن الهمام ...

الكمالية ح

دل على مجرد ذاته المخصوصة لما افاد قوله تعالى وهو الله في السموات معنى صحيحا
قال اللاري في حاشية المطول الحق ان الله اسم لا صفة وعلم للذات المعين كما هو
مصرح به في شرح الكشاف وبهذا الاعتبار كان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد اي
لا معبود بحق الا ذلك الواحد لا انه من الاسما الغالبة ولا انه اسم لمفهوم كلي منحصر
في فرد لاه اسم فاعل من لاه يليه كباع يبيع فاصل لاه لايه تحركت اليا
وانفتح ما قبلها قلبت الفا واصل يليه يلييه بسكون اللام نقلت حركة اليا وهي
الكسرة للساكن قبلها ولاه لاهي استثقلت الضمة على اليا فحذفت الضمة
فاجتمع ساكنان اليا والتنوين فحذفت اليا لالتقا الساكنين ويصح ان يجعل
لاه مصدرا قال البيضاوي وقيل اصله لاه مصدر لاه يليه ليها ولاها
اذا احتجب وارتفع لانه تعالى محجوب عن ادراك الابصار ومرتفع عن كل شي
وعما لا يليق به وقيل انه لاها سرياني فعرب بحذف الالف الاخيرة وادخال
اللام فجعل علما معها اي مع الالف واللام بعد الادغام فيكون في الاصل
كليا ثم غلبت عليه العلمية الشخصية بعد دخول ال الف لاه في الخط لان الها
موصولة باللام لا في النطق لانه ينطق بالالف بعد اللام وحذفها نطقا لحن
تفسد به الصلاة ولا ينعقد به صريح اليمين وقد جا في ضرورة الشعر كقوله
الا لا بارك الله في سهيل اذا ما الله بارك في الرجال
وكما حذفت الالف حذف التنوين ايضا لكن لما كان حذف التنوين بديهيا لم يحتج للتنبيه
عليه لان عدم مجامعته لال امر ضروري والحاصل انه عند دخول ال عليه يحذف
التنوين وتحذف الالف التي في لاه فيصير الله ثم يدغم وجوبا لاجتماع المثلين ويفخم
وتفخيم لامه اذا انفتح ما قبلها او انضم سنة لئلا يكون على صورة النفي اي وليس
نفيا حقيقة فلما ادخل عليه اللام اي الجارة بعد التصرفات المذكورة حذفت
همزة الوصل التي هي همزة ال التي اتي بها اولا وقوله لئلا يلتبس بالنفي علة لقوله
حذفت لانها لو بقيت لاتصلت بها اللام الجارة فيكون صورته الخطية هكذا لا لله
فالالتباس بالنفي من جهة الصورة الخطية لا النطق وقوله ولام لاه معطوف على
همزة الوصل اي وحذفت لام لاها ايضا عند دخول اللام الجارة فيكون المحذوف عند

ونكتة ح م

دخولها حرفان همزة الوصل ولام لاه وقوله لئلا يجتمع ثلاث لامات علة لحذف لام لاه
ووجهه انه لو ابقيت لام لاه ولم تحذف تحقق ثلاث لامات لام لاه واللام المعرفة واللام
الجارة والعرب تستكره توالي ثلاث امثال في كلمة واحدة او ما هو في حكمها ولا يخفى ان
حذف اللام انما هو في الخط اما في النطق فلم تحذف لان اللام الثانية مشددة والحرف المشدد
بحرفين فحذفها كحذف الف لا خطا لا نطقا وظهر لك من هذا الاعلال انه لم يبق من الكلمة
الاصلية بعد دخول اللام الجارة سوى الهاء اما قبل دخولها فالهاء واللام والالف والتنوين
محذوفان وقد علمت وجه حذفهما واعلم ان الشارح اختار هذا لعدم الشذوذ فيه
بخلاف المشهور من ان اصله اله دخلت عليه ال ثم حذفت الهمزة ثم ادغم لان احد الشذوذ
لازم اما الادغام او الحذف وبيانه ان الهمزة ان حذفت بعد نقل حركتها كان الحذف
قياسيا لكن الادغام غير قياسي لوجود فاصل بين الحرفين المتجانسين وهو الهمزة
المحذوفة لان المحذوف لعلة كالثابت وان حذفت الهمزة مع حركتها كان الحذف غير قياسي
لان الحرف المتحرك متعاص بالحركة ويكون الادغام ح قياسا لان المحذوف لا لعلة
بمنزلة العدم وكذا كلما اول لام من المشار اليه التصرفات السابقة وقوله ثم ادخل
عليه اي ما اوله لام وقوله ثم اللام اي ادخل عليه اللام الجارة بعد دخول الالف واللام
وقوله نحو للحم مثال لذلك مثلا تقول جئتك للحم اصله لحم دخلت عليه ال فصار اللحم
بلامين فاذا اريد ادخال اللام الجارة تحذف همزة ال لئلا يلتبس بالنفي اذ لو ابقيت الهمزة
لاتصلت اللام الجارة بها فيصير هكذا لاللحم فيلتبس بالنفي وحذفت ايضا لام لحم لئلا
يجتمع ثلاث لامات فبقي اللام الجارة واللام المعرفة ونحو لحم لبن وليث ولبد وكل
اسم اوله لام دخلت عليه اللام الجارة يفعل به ما ذكر رب العالمين مجرور على
انه صفة لله فان اضافته حقيقية مفيدة للتعريف وقيل يجوز ان يكون بدلا والرب
في الاصل مصدر بمعنى التربية وهي تبليغ الشيء الى كماله شيئا فشيئا وصف به للمبالغة
كما يوصف بالمصادر وقيل انه صفة مشبهة من ربه يربه اخذ منه بعد جعله لازما
بالنقل الى فعل بالضم كما قاله بالقرائن التي تؤخذ منها امثال هذه الصيغة كما هو المشهور
ولا يطلق على غيره تعالى الا مقيدا كرب الدار ورب الدابة ومنه قوله تعالى فيسقي
ربه خمرا وقوله ارجع الى ربك ويجي بمعنى السيد والمالك والخالق والمعبود وكل ذلك

صحيح

صحيح الارادة هنا والش اقتصر على معنيين اشار للاول بقوله اي مالكهم والثاني بقوله
ومبلغهم فهذا معنى اخر للفظ الرب لانه من جملة المعنى الاول كما يوهمه صنيعه وكان الاولى له
الاتيان باو والمعنى الاول على انه صفة مشبهة والثاني على انه مصدر بمعنى اسم الفاعل
شيئا فشيئا نصب على المفعولية اي تبليغا تدريجيا ونصح الحالية ايضا اسم لما
يعلم به بتخفيف اللام وبنا الفعل للمجهول فهو مشتق من العلم لا من العلامة والا لشددت
اللام وليس بصفة بل اسم لما يحصل به العلم بالشيء اي شيء كان صانعا او غيره ثم غلب
على ما يعلم به الصانع بحيث متى قيل عالم فانما يفهم منه ما يعلم به الصانع ثم هو في اللغة
يطلق على معنيين احدهما جنس ذوي العلم اعني الملك والانس والجن يقال عالم
الملك وعالم الجن وعالم الانس وثانيهما جنس ما يعلم به الصانع من المخلوقات فيقال
عالم الافلاك وعالم العناصر وعالم النبات وعالم الحيوان وعالم الاعراض وعالم
الجواهر فهو اسم للقدر المشترك بين اجناس ذوي العلم واجناس ما يعلم به الصانع
فصح اطلاقه على كل واحد منهما وعلى مجموعهما : كالخاتم بفتح التاء اسم لانه يختم بها
والقالب بفتح اللام اسم لما هو كالمثال يفرغ فيه الجواهر المذابة ويجوز كسر
اللام . وهو كل ما سواه الضمير المنفصل راجع للعالم اي لما يعلم به والمجرور يعود للصانع
ومن الجواهر والاعراض بيان لما سواه اي كل شيء يصدق عليه لفظ السوى اي الغير
من واحد واحد واثنين اثنين وجماعة جماعة حتى الجميع وقيل لا يقال عالم زيد فهو
اسم لكل نوع من الموجودات وكل جنس ذكره العصام في حاشية تفسير البيضاوي وقوله
لا يقال عالم زيد هو الصحيح بل يقال زيد من العالم وح فقوله من واحد واحد اي من
نوع واحد او جنس واحد لا شخص واحد وانما جمع انه جواب عما يقال ان
العالم اسم للقدر المشترك بين اجناس ذوي العلم واجناس ما يعلم به الصانع فهو
اسم لما سوى الله فلا حاجة للجمع لان اللفظ المفرد مفيد ما افاده الجمع اجاب
بانه انما جمع ليشمل اي شمولا واضحا بلا خفا فانه لو لم يجمع لاحتمل ان يراد منه
فرد من افراد القدر المشترك كالعالم المشاهد مثلا واحتمل ايضا ارادة استغراق جنس
واحد كعالم الانس فالجمع يرفع الاحتمال ويصير نصا في الشمول كسائر اوصافهم
اي كما تجمع بقية اوصاف العقلا لان الذي يجمع جمع المذكر السالم اما علم المذكر العاقل

اوصفة بشروط لعلها ستاتي فان قلت قد سبق ان العالم اسم لا صفة فكيف يندرج
تحت اوصاف العقلا فالجواب انه وان كان اسما الا انه اشبه الصفة من حيث كونه يعلم
به الصانع فهو اسم حقيقة وصفة حكما ولا غرابة في ذلك وقيل وضع لذوي العلم
اي القدر المشترك بين اجناس ذوي العلم فيطلق على كل جنس من تلك الاجناس وعلى
مجموعها وتاخير هذا الوجه وتصديره بقيل يقتضي ضعفه وهو كذلك لان هذه الصيغة
اي صيغة فاعَل لم تستعمل الا فيما يكون آلة بين الفاعل والمفعول كالخاتم والقالب
ولم يوجد استعماله في نفس الفاعل اذ لم يسمع ناصر وضارب بالفتح من الملك بك والثقلين
بيان لذوي العلم والثقلان هما الانس والجن سميا بذلك لثقل الارض بهما هكذا قيل
ولكن لا يظهر بالنسبة للجن لانه لا ثقل فيهم لانهم اجسام نارية لطيفة فالاحسن لثقلهم
بالاوزار او لثقل الطاعات والتكاليف عليهم وتناوله اي تناول لفظ
عالمين على تقدير وضعه لذوي العلم لغيرهم اي لغير ذوي العلم على سبيل الاستتباع اي
تبعية غير ذوي العلم لهم لان تربية ذوي العلم تستلزم تربية غيرهم بالطريق الاولى
واما على الوجه الاول فالتناول بحسب دلالة اللفظ فلذلك احتيج للتغليب في الاول
لصحة الجمع بالياء والنون دون الثاني فانه لما اختص بذوي العلم صح جمعه بالياء
والنون وقيل عني بالعالم خصوص الانس فان كل واحد منهم عالم من حيث انه يشتمل
على نظائر ما في العالم الكبير ولذلك سوّى الله بين النظر فيهما فقال اولم ينظروا
في ملكوت السموات والارض وقال تعالى وفي انفسكم افلا تبصرون ولله القائل
وتزعم انك جرم صغير وفيك انطوى العالم الاكبر
والصلاة ان جعلت الجملة انشائية وجملة الحمدلة كذلك كان المقام للوصل
وكذلك ان كانتا خبريتين والجامع خيالي لا قترانهما في خيال المولفين اما اذا اخولف
بينهما بالخبرية والانشائية فالمقام للفصل فلا تجعل الواو عاطفة فاما ان يصار الى
القول بجواز عطف الانشا على الخبر وعكسه على قول الصفار وجماعة مستدلين بقوله
تعالى وبشر الذين امنوا في سورة البقرة وبشر المومنين في سورة الصف قال ابو حيان
واجاز سيبويه جاني زيدٌ ومَن عمرو العاقلان على ان يكون العاقلان خبر المحذوف
ويونيه قوله وانّ شفائي عَبرةٌ مُهراقةٌ وهل عند رسمٍ دارسٍ من مُعوَّلِ

وقوله

وقوله تُناغي غزالًا عند باب ابن عامرٍ وكَحِّلْ مآقيك الحِسانَ باِثمِدِ
واستدل الصفار بهذا البيت وبقوله
وقائلةٍ خولانُ فانْكِحْ فتاتَهُمْ فان تقديره عندهم هذه خولان ورُدَّ في المغني
هذه الادلة فكان الحق المنع وهو ما ذهب اليه البيانيون وكذلك ابن مالك وابن عصفور
فليجعل العطف هنا من قبيل عطف القصة على القصة فان قلت قد فسره التفتازاني
وصاحب الكشف في شرحيهما على الكشاف بانه عطف جمل متعددة مسوقة لغرض على
جمل مثلها مع قطع النظر عن كون كل منها خبرا او انشا وفيما نحن فيه لا تعدد في
المعطوفين فالجواب انه وان لم تتعدد الجمل هنا لكن لعطف القصة على القصة
تفسير اخر يفهم من كلام العلامة المذكور في المطول وهو عطف مضمون احدى الجملتين
على مضمون الاخرى يعني ان المعتبر فيه هذا لا خصوصية الجملة الخبرية او الانشائية
وما نحن فيه من هذا القبيل او التعظيم هكذا باو في نسخة واخرى بالواو وعبارته
فيما سياتي تدل على ان الصلاة تستعمل في كل واحد من المعنيين وح فتكون الواو
بمعنى او فالعطف باو اشارة الى ان لها في اللغة معنى واحدا دائرا بين هذين المعنيين
والعطف بالواو لو لم تصرف عن معناها يوهم انها من قبيل المشترك اللفظي وقد حقق
خلافه هذا وفي حاشية اللاري على المطول قال صاحب الكشاف في سورة الاحزاب
الصلاة الدعا لكن قال في موضع اخر انها حقيقة لغوية في تحريك الصلوين
مجاز لغوي في الاركان المخصوصة استعارة في الدعا بتشبيه الداعي بالراكع
والساجد والتخشع لكن فيه ان الصلاة بمعنى الدعا في اشعار الجاهلية كثيرة الاستعمال
واطلاقها على ذوات الاركان المخصوصة بعد ورود شرعنا ولهذا تعلم انه كان الاولى
للشارح الاقتصار على تفسيرها بالدعا ~~الاعم المتفق عليه~~ واما التعظيم فلعله ليس
حقيقة لغوية وان كان لازما لها فقد نقل اللاري عن البيهقي في شعب الايمان والامام
في النهاية والحليمي في المنهاج قولنا اللهم صل على محمد معناه اللهم عظمه في الدنيا
باعلا ذكره واظهار دعوته وابقا شريعته وتكثير امته وفي الاخرة بتشفيعه في
امته وتضعيف اجره ومثوبته فهذا يدل على ان معناها التعظيم قلت لا دلالة
فيه على انه معنى لغوي فانه تفسير لخصوص الصلاة المتعلقة به عليه السلام وقد فسرت

بالرحمة وبالاستغفار وغير ذلك مع انها ليست معاني لغوية وكلامنا انما هو في المعنى
اللغوي تتنوع بالاضافة الى محالها اي ان الدعا او التعظيم جنس يتنوع الى انواع
ثلاثة باعتبارات ثلاثة فباعتبار اضافته لله تعالى في صلى الله على محمد يراد به الرحمة
وباعتبار اضافته للملائكة في صلت الملائكة على محمد يراد به الاستغفار وباعتبار
اضافته لغيرهم كالادميين والجن يراد الدعا فالدعا او التعظيم قدر مشترك في المواضع
الثلاثة لكنه ينضم له في كل موضع مُخصّصٌ يُباينُ به الموضعَ الاخر وذلك المختص بمنزلة
الفصول المُقَوِّمَةِ للماهية الكلية وهي مطلق دعا او تعظيم ولذلك قال تنوع الاجناس
بالفصول يعني ان الجنس كما يصير انواعا مختلفة بانضمام الفصول اليه كالحيوان
المتنوع للانسان والفرس والحمار بانضمام الناطق والصاهل والناهق كذلك
الصلاة لكن في جعل القدر المشترك في الصلاة جنسا وما تحته انواعا خفا واي خفا
فالظاهر ان قوله تنوع الاجناس على حذف الكاف اي كتنوع الاجناس فليس تنوعها
لهذه الاقسام الثلاثة تنوع الاجناس بل شبيه به من حيث اندراج الاقسام الثلاثة
تحت الامر الكلي كاندراج الانواع تحت الجنس لان في جعل الصلاة جنسا وما تحتها انواعا
يقتضي ان يكون القدر المشترك ذاتيا وان التميز بالفصول لا بالخواص وهو مما لا يكاد
يسلم عن شَوْبِ الشبهة فالاولى الاعراض عن امثال هذه المباحث لان اللغة
لا تبتني على التدقيقات الفلسفية ثمة قيل اي في زمن جعل التنوع للانواع
الثلاثة قيل الصلاة هي ولثبت الف الصلاة بالواو ايذانا بانها منقلبة عنها وايذانا
بالتفخيم ايضا الرحمة هي باعتبار معناها الحقيقي مستحيلة في حقه تعالى فتحمل
على لازمها وهو الاحسان ولا يصح ارادة الاحسان هنا وان صح في موضع اخر
لان الصلاة منا دعا بطلب الرحمة من الله والذي يطلب حصوله هو الاحسان لا الارادة
اذ الارادة صفة قديمة له تعالى لا يطلب حصولها لايذان ذلك بالحدوث فان قلت
النبي صلى الله عليه وسلم مغفور له ومعصوم فما الفائدة في الصلاة عليه قلنا
درجات الكمال غير متناهية لان افضال الله تعالى لا تقف عند حد فيطلب له صلى
الله عليه وسلم زيادة درجات عن الحاصل له او ان المقصود بذلك تعظيمه صلى
الله عليه وسلم او هي راجعة الى المصلي بدليل قوله عليه السلام من صلى علي

للانواع حقيقة و

[illegible]

مرة صلى الله عليه عشر مرات ولا يخفاك انه على الوجهين الاخيرين تكون جملة
الصلاة خبرية وعلى الاول انشائية فمن ثم جوز العلما فيها الوجهان كجملة الحمد لله
لتضمنها اياها اي لتضمن المعنى الشرعي المنقول اليه المعنى الاصلي اللغوي وهو
الدعا او التعظيم فان كلا منهما حاصل في الصلاة الشرعية القصر الادعائي
المراد بالقصر ههنا المعنى المستفاد من تخصيص المسند اليه بالمسند كما تقدم تقريره
ومعنى كونه ادعائيا اننا ننزل ما ليس حاصلا له صلى الله عليه وسلم من افراد
الصلاة منزلة العدم فكان تلك الافراد لم يتحقق فيها الجنس حتى يبطل الاختصاص
بخروجها عنه او الاستغراق العرفي اي على تقدير جعل ال للاستغراق اي ان
مدخول ال ليس كل الافراد حتى يكون الاستغراق حقيقيا فينتقض بان هناك
افرادا من الصلاة واصلة لغيره صلى الله عليه وسلم من الانبيا والرسل وغيرهم
بطريق التبعية لهم بل الافراد التي تصل له صلى الله عليه وسلم كما في جمع الامير
الصاغة اي صاغة اهل مملكته ثم ظاهر كلامه انه على تقدير الاستغراق ليس
هناك قصر وليس كذلك بل على تقدير الاستغراق المسند اليه يكون مقصورا على
المسند كما اعترف به هو سابقا حيث قال وايا ما كان فتعريف المسند اليه لتخصيصه
بالمسند وقد يقال ان كل واحد من القصر والاستغراق لازم للاخر فمتى تحقق
احدهما تحقق الاخر معه فقوله ومراده القصر الادعائي راجع لاحتمال الجنسية
وتعرض لذكره لكونه اظهر فيها وقوله او الاستغراق العرفي راجع لاحتمال الاستغراقية
وهو اظهر فيها من القصر وان تلازما فيهما اذ جنس الصلاة تعليل على ترتيب
اللف فجنس الصلاة راجع على تقدير ان تجعل الجنسية او جميع على تقدير جعلها
استغراقية ولذا اللام للاجل وذا اشارة لما ذكر من ان القصر ادعائي او
الاستغراق عرفي والمعلل قوله قال في الامعان قدم العلة اهتماما لامها اي
الصلاة للجنس اي للحقيقة لكن لا من حيث هي بل من حيث تحققها في بعض الافراد
وهذه العبارة تحتمل احتمالين احدهما راجح وهو ان ال للعهد الذهني والاخر مرجوح
اي فرد من افراد الصلاة حاصل له صلى الله عليه وسلم غير معلوم لنا بتشخصه بل
بماهيته وليس المراد فرد واحد كما قد يتوهم بل المعنى ان جميع الافراد ليس حاصلا

بل بعض منها وذلك البعض في حد ذاته متعدد ضرورة ان الحاصل له صلى الله عليه
وسلم من افراد الصلاة اعداد لا تكاد تحصى واما الاحتمال المرجوح فهو ما اشار اليه بقوله
ويحتمل ان يراد به الخ وهذان الاحتمالان يوخذان من التعبير بلفظ الظاهر فانه ما احتمل
معنيين احدهما ارجح من الاخر بخلاف النص فانه ما لا يحتمل غير معناه وانما كان هذا
الاحتمال مرجوحا لان المتبادر من حمل ال للجنس او الاستغراق هو ان يكون مدخولها
الماهية من حيث هي او من حيث تحققها في جميع الافراد وحملها على الماهية من حيث
تحققها في بعض الافراد بعيد جدا على ان لك ان تقول انه استحداث اصطلاح ما قال
احد اذ عبارتهم طافحة في ان ال التي يشار بها للحقيقة في ضمن بعض الافراد هي لام العهد
الذهني ولم يحملها احد على هذين المحملين كما فعل الشارح رحمه الله فتدبر هذا ولو حمل
المختص به صلى الله عليه وسلم الجنس الكامل صحت الجنسية والاستغراق بدون
احتياج لشيء من هذه التمحلات والمشاق فالمعنى جنس الدعاء تفريع على قوله ولاجلها
كلام الحمد فتقدير جنس على تقدير جعل ال جنسية وجميع على تقدير جعلها استغراقية
وقوله او جنس التعظيم جار على الاحتمالين ايضا وتقدير الدعا على احتمال ان يراد من الصلاة
المعنى الاول والتعظيم على تقدير ان يراد المعنى الثاني وانما قدر واردا او نازلا لما ان
الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم مرجعها حصول الاحسان من الله على كل حال اما
في الصلاة المضافة لله تعالى فظاهر واما المضافة للادميين والملائكة فهي
طلب للرحمة من الله فآل امرها الى شيء واحد ومعلوم ان الملا الاعلا محل التنزلات
قضايا الملا الاسفل فالكائنات كلها مفاضة منه ومتنزلة كما يشير لذلك قوله
عز وجل وان من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم وح كان تقدير
وارده او نازلة في محل متمكن من المعنى لاشارته لما ذكرنا فلذلك اختاره مخالفا
لجميع المولفين في تقدير كائنة او حاصلة ونحوه فان قلت ان تقديره حسن من
جهة المعنى لكن يعكر عليه تصريح النحاة بان الظرف الواقع خبرا يقدر متعلقه
كونا عاما والنزول والورود كون خاص قلت هو وان كان خاصا بالنظر لما هو
اعم منه كالحصول والكون لكنه عام ايضا في نفسه فتامل ودعاوه تعالى
ذاته منصوب على نزع الخافض ودعا مبتدا ومغفرة خبر والمعنى ان الصلاة

من

وان كان ح

من الله هي الدعا لما علمنا انها قدر مشترك لكن باول هذا المعنى في حقه تعالى بالمغفرة
لاستحالة المعنى الحقيقي لان الدعا طلب الادنى من الاعلى اريد لازمه وهو المغفرة
اي ودعاوه تعالى مغفرته حالة كون تلك المغفرة ناشية من ذاته العلية كبقية
افعال الله فانها صادرة عنه ومستندة اليه على سبيل الاختيار وقوله واحسانه
عطف تفسير للمغفرة يبين به ان ليس المراد بالغفران محو الذنب لعصمته عليه السلام
من الذنوب بل الاحسان الذي هو لازم الغفران هذا معنى كلامه ونحوي من امه
وركاكته لا تخفى اما اولا فلان النصب على نزع الخافض سماعي كما قيل واما ثانيا
فلان نصب ذات يوهم انه معمول المصدر وعليه يفسد المعنى فسادا شنيعا بل
المتبادر في اول النظر انه معمول المصدر واما ثالثا فلان زيادة لفظ ذات
مع كونه يترتب عليه ما ذكر مما يستغنى عنه الكلام ولا يتضح بحذفه المرام اذ معلوم
عند كل عاقل ان الافعال كلها صادرة عن ذات الحق سبحانه فلو قال ودعاوه
تعالى رحمته لكان اسلم واوضح وكذا تعظيمه كذا مركب من كاف التشبيه
واسم الاشارة والمشار اليه هو قوله دعاوه له عليه السلام واحسانه ومجموع
الجار والمجرور اعني الكاف واسم الاشارة خبر مقدم وتعظيمه مبتدا موخر اي
وتعظيمه تعالى ~~هو مغفرته واحسانه~~ فتلخص ان الصلاة معناها اما الدعا
او التعظيم واذا اضيفت اليه تعالى فمعناها ما ذكر لكن لا يبقيان على حقيقتهما
بل يأولان بما ذكر وبما ذكرنا الجار والمجرور متعلق بقوله ظهر قدم ~~للحصر~~
للاهتمام لا للحصر لان الاشتراك المعنوي له علل اخرى غير ما ذكر والذي ذكره
هو قوله سابقا بعني في اللغة الدعا او التعظيم تنوع الخ ولا خفا وهو قوله
ودعاوه تعالى الخ قال ابن هشام في مغنيه ~~ان الصـ~~ الصواب عندي ان
الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله تعالى
الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى المومنين الدعا واما قول الجماعة
فبعيد من جهات احدها اقتضا الاشتراك والاصل عدمه لما فيه من اللبس حتى
ان قوما نفوه ثم المثبتون له يقولون متى عارضه غيره مما يخالف الاصل كالمجاز
قدم عليه الثانية انا لا نعرف في العربية فعلا واحدا يختلف معناه باختلاف

تشبيه بدعائه في التاويل المذكور فيأول التعظيم بما اول به الدعا ح

المسند اليه اذا كان الاسناد حقيقيا الثالثة ان الرحمة فعلها متعد والصلاة فعلها
قاصر ولا يحسن ان يفسر القاصر بالمتعدي الرابعة انه لو قيل مكان صلى عليه دعا عليه
انعكس المعنى وهو المراد في صحة حلول كل منهما محل الاخر   مشتركة معنوية
نسبة للمعنى لان الاشتراك وقع فيه وهو المعنى المعبر عنه عند المناطقة بالكلي المتواطي
كاشتراك الحيوان في انواعه المندرجة تحته فان انواعه مشتركة في معناه وهو
مشترك بصيغة اسم المفعول على طريق الحذف والايصال اي مشترك فيه يعني معنى
كلي وقع فيه الاشتراك بين افراده   لا لفظي اي ليس مشتركا لفظيا نسبة للفظ
لما ان الاشتراك وقع فيه كلفظة عين المشترك فيه معاني متعددة من الباصرة
والجارية والربيئة والذات وغيرها فاللفظ واحد والمعنى متعدد وضع
اللفظ لكل واحد منها فهذا يقال له مشترك لفظي ولا تكون الصلاة من قبيل
المشترك اللفظي الا اذا وضعت لكل من الرحمة والاستغفار والدعا وليس كذلك
بل هي موضوعة لمعنى كلي هو الدعا او التعظيم وذلك المعنى الكلي تشترك فيه
انواعها الثلاثة كما سبق   فلا يلزم عموم المشترك تفريع على المنفي اي
يلزم على تقدير ان تكون من قبيل المشترك اللفظي استعمال المشترك في جميع معانيه
معا وهو المعنى المعبر عنه بعموم المشترك اي عموم اللفظ المشترك لجميع معانيه
وهو ما وقع فيه النزاع بين الاصوليين وتحريره كما في التلويح انه هل يصح
ان يراد بالمشترك في استعمال واحد كل واحد من معنييه او معانيه بان تتعلق
النسبة بكل واحد منهما لا بالمجموع من حيث هو مجموع بان يقال رايت العين
ويراد به الجارية والباصرة والجارية وغير ذلك وفي الدار الجون اي الاسود
والابيض واقرأت هند اي حاضت وطهرت فقيل يجوز وقيل لا يجوز وقيل يجوز
في النفي دون الاثبات واليه مال صاحب الهداية في باب الوصية ولا يخفى
ان محل الخلاف ما اذا امكن الجمع كما ذكرنا من الامثلة بخلاف صيغة افعل على قصد
الامر والتهديد او الوجوب والاباحة مثلا ثم اختلف القايلون بالجواز
فقيل حقيقة وقيل مجاز وعن الشافعي رحمه الله انه ظاهر في المعنيين يجب
الحمل عليهما عند التجرد عن القراين ولا يحمل على احدهما خاصة الا بقرينة وهذا

معنى عموم المشترك فالعام عنده قسمان قسم متفق الحقيقة وقسم مختلف الحقيقة
واختلف القائلون بعدم الجواز فقيل لا يمكن للدليل القائم على امتناعه وهو الذي
اختاره صاحب التوضيح وقيل يصح لكنه ليس من اللغة ثم اختلفوا في الجمع مثل العيون
فذهب الاكثرون الى ان الخلاف فيه مبني على الخلاف في المفرد فان جاز جاز والا فلا وقيل
يجوز فيه وان لم يجز في المفرد وذهب صاحب التوضيح الى انه لا يستعمل في اكثر من
معنى واحد لا حقيقة ولا مجازا   فان قيل اذا استعمل الدعا فهذا السوال لو
ورد فانما يرد على مثل قولنا اللهم صل على محمد لا على قولنا والصلاة على محمد لان
على في الاول متعلق بالصلاة وفي الثاني متعلق بمحذوف اي صلته فلا يلزم عليه
تعدية الصلاة بمعنى الدعا بعلى   الدعا بعلى يقال دعوت عليه اذا طلبت له
شرا واما دعوت له اي طلبت له الخير فالدعا باللام للخير وبعلى للضير   قلت
هذا مختص كم محصل الجواب منع ان تعدية الصلاة بعلى يلزم عليه كونها بمعنى
المضرة لانها بمعنى الدعا والدعا اذا تعدى بعلى يكون كذلك بل هذا المعنى
انما يكون في صريح لفظ الدعا اذا تعدى بعلى لا في الصلاة التي بمعناه
قال الله تعالى سند للمنع المذكور   في الاصل اي في الحالة الاصلية قبل جعله
علما فانه علم منقول والاعلام المنقولة استعملت قبل العلمية في معاني فالحالة
الاولى يقال لها اصل لاسبقيتها ولابتناء العلمية عليها والاصل ما بني عليه غيره
يقال اي يحمل حمل الصفة على موصوفها فهو اسم مفعول الفعل المضعف اي المشدد
العين من حمّد بالتشديد فكل من اتصف بالخصال الحميدة يقال له محمد ضرورة
ان كل من قام به وصف يجب ان يشتق له منه اسم كما يطلق لفظ مضروب على من
وقع عليه الضرب   لكثرة خصاله من لا ان يفهم ان كثرة الخصال الحميدة مدلوله
لنفس العلم اذ العلم لا دلالة له الا على مجرد الذات من غير اعتبار خصوصية معها
بل لكثرة الخصال بيان لوجه التسمية بهذا الاسم وابدا للمناسبة بين الاسم
والمسمى كما يقال سمي هذا حسنا لحسن صورته   وانك لعلى خلق عظيم ثناء
من الله على نبيه باتصافه بالخلق العظيم لانه عليه السلام كان في غاية الحلم والتواضع
فتحمل من جفوة قومه وايذائهم له ما لا يتحمله غيره وكان مع ذلك حريصا على هدايتهم

واسلامهم لينفع لهم النجاة من الهلاك الدنيوي والاخروي ولم يعاجلهم
بالعقوبة والاتيان بعلي المفيدة للاستعلا اشارة لتمكنه من ذلك الوصف شدة
التمكن كتمكن الراكب من مركوبه نظير قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم سئلت عائشة
رضي الله عنها عن خلقه صلى الله عليه وسلم فقالت كان خلقه القران اي العمل به
والتمسك بهديه ولله القائل

يا مصطفى من قبل نشأة آدم ... والكون لم تفتح له أغلاقُ
ايروم مخلوقٌ ثناك بعد ما ... اثنى على علياك الخلاقُ

وما ارسلناك الا رحمة للعالمين حصر ارساله صلى الله عليه وسلم في
الرحمة لان ما بعث به سبب لحصول السعادة الدنيوية والاخروية وموجب
لصلاح المعاش والمعاد وهو ايضا رحمة للكفار لامنهم به من الخسف والمسخ
وعذاب الاستيصال كما كان يقع للامم السالفة   صحابة او غيرهم تعميم
في الال اذ حيث فسرت الال بالاتباع شمل كل تابع من اهل بيته وعشيرته
وغيرهم بل هو شامل لكل مومن لوصف جميع المومنين بالتبعية حتى الفساق
منهم لانهم لا يخرجون من التبعية بالفسق فتفسير الال في هذا المقام بالاتباع
اولى من تفسيره بمومني بني هاشم والمطلب عندنا معاشر الشافعية لما ان
هذا مقام دعا يطلب فيه التعميم   فلذا ترك عطفها الضمير يعود للصحابة
اي لاجل ان المراد بالال هنا الاتباع وهو بهذا المعنى يشمل الصحابة ترك
عطف الصحابة كما هو الشائع في الخطب من ذكرهم مع الال في الصلاة على
الرسول المفضال فان قلت ما الدليل على ان المراد بالال هنا الاتباع
ولم لا يجوز ان يراد بهم اقاربه صلى الله عليه وسلم فلا يحسن عدم ذكر
الصحب فالجواب ان الدليل على ذلك ان المقام مقام دعا والشائع في ذكر الال
في مقام الدعا هو الاتباع   اولتركه مصدر مضاف اما للمفعول وهو
الضمير المجرور باضافة المصدر اليه الراجع للعطف والفاعل محذوف للعلم به
وهو النبي صلى الله عليه وسلم او للفاعل فالضمير المجرور يعود للنبي والمفعول
محذوف وهو العطف والمعنى على الاول لترك عطف الصحب النبيّ وعلى

الثاني

الثاني لترك النبي عطف الصحب   في تعليم كيفية التصلية التعليم مصدر
علم بتشديد اللام والتصلية مصدر صلى واما الصلاة فهي اسم مصدر لم
وكان الاولى عدم التعبير بالتصلية فانهم صرحوا بانه لا يستعمل في الصلاة
الشرعية ولا الصلاة على خير البرية تصلية لشيوع استعمالها في الاحراق بالنار
قال تعالى وتصلية جحيم واما قول الشاعر

هجرتَ الغَبانَ وَعَزفَ القِيانِ ... واذمُنت تصلية وابتهالا

فغير محتج به وح كان اللائق بمقام الادب ان يقول في تعليم كيفية الصلاة فان
عامة العلما يعبرون بذلك فلا وجه لمخالفتهم   عليه الضمير يعود له صلى
الله عليه وسلم وضمير قالوا يعود للصحابة السائلين عن كيفية الصلاة
على محمد ترك ذكر السيد تواضعا منه صلى الله عليه وسلم فلم يقل قولوا اللهم
صل على سيدنا محمد لان المقام مقام دعائه صلى الله عليه وسلم ومقام الدعا
يناسبه كمال التواضع والخشوع وهذا لا ينافي قوله في حديث انا سيد
ولد ادم ولا فخر لان هذا اخبار منه صلى الله عليه وسلم بكمال مرتبته ليعتقدوا
ذلك ومن قبيل التحدث بالنعمة كما امر تعالى بقوله واما بنعمة ربك فحدث فلكل
مقام مقال واختلف اهل الافضل ان يذكر في الصلاة عليه صلى الله عليه
وسلم لفظ سيد او يقتصر على الوارد ومال لكلٍّ طائفةٌ وتمسكتْ بدليل
ولعل المص اخذ بهذا الحديث فلم يذكر في الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم
لفظ سيد بل قال والصلاة على محمد فهذا نكتة ترك التصريح بالسيد وايضا
يقال ان وصفه صلى الله عليه وسلم بالسيادة امر مستقر مشهور مركوز في
اذهان المومنين فاغنت شهرته عن ذكره وترك المص ذكر اللهم خطا ولعله
اتى به لفظا وبذلك يخرج من الكراهة كثير من المولفين والمسالة مبسوطة في
حواشينا المسماة بالمصرية على الغريبة   الحديث يقرا بالنصب مفعول المحذوف
اي اقرا الحديث او انظر الحديث ونحوه   والجملة الصلوية قد تقدم الكلام عليها
مبسوطا هـ   تاكيد للال او حال من مجموع المعطوف والمعطوف عليه كما في مرآة الاصول
اي حالة كونهم مجتمعين في ذلك الحكم لا يخرج احد عن الشمول   بحال الاضافة

الباسبية متعلق بيراد يعني اذا جعلت الاضافة في الله للجنس لا يكون فيه نصا
على العموم اذ الجنس كما يتحقق في الكل يتحقق في البعض مع ان المقصود التعميم فتحمل الاضافة
على الاستغراق فلا يخرج فرد والقرينة على ذلك التاكيد لانه انما يكون للاحاطة
والشمول ففي التاكيد هنا فائدتان الاولى دفع احتمال ارادة البعض لجواز ان
تحمل الاضافة على الجنس الثانية التنبيه على كون اضافة الى للضمير للاستغراق
فقوله والتنبيه مجرور معطوف على لدفع فهو تمرة ثانية للتاكيد . وبعد
تستعمل ظرف زمان كثيرا كجاء زيد بعد عمرو ومكان قليلا كدار زيد بعد دار عمرو وهي
هنا صالحة لهما فللاول باعتبار النطق والثاني باعتبار الرقم وهي مبنية على الضم
لحذف المضاف اليه ونية معناه ومحلها النصب واختلف في عاملها فقيل فعل
الشرط وقيل جواب الشرط ورجح الثاني بما هو مبسوط في محله فالتقدير على
الاول مهما يكن من شيء بعد البسملة والحمدلة الخ فاقول هذه رسالة و على
الثاني مهما يكن من شيء فاقول بعد البسملة والحمدلة هذه رسالة ثم حذفت مهما
ويكن واقيمت اما مقامها ثم حذفت اما وعوض عنها الواو فاصل التركيب هو
ما ذكرناه وقد علمت ان فا فهذه داخلة على قول محذوف قدر ليصح ارتباط الجزا
بالشرط لانه يجب تسببه عنه وهذه رسالة امر محقق ثابت في نفسه
ليس مما يصح ارتباطه وتعلقه بشيء بخلاف القول فهو في الحقيقة جواب الشرط
الفراغ عن البسملة اي بعد التلفظ بالبسملة وما ذكر بعدها الى اجمعين وهذا
اشارة للمضاف اليه المحذوف ابتدائية اي مجردة عن معنى العطف اي استينافية
قائمة مقام اما القائمة مقام مهما ويكن كما عرفت او عاطفة له مقابل
لكونها ابتدائية وضمير له يعود لبعد والتذكير باعتبار كونه ظرفا ويصح التانيث
بان يقال لها باعتبار كونها كلمة وقول مع سابقه اي مع ما ذكر بعده من قوله
فهذه رسالة الخ والسابقة طائفة من العسكر تمشي خلف القلب سميت سابقة
كما سميت الطائفة التي تمشي امامه مقدمة استعارها هنا لما ذكر بعد لفظة بعد
طلبا للاستغراب والا فلو قال مع ما بعده او لاحقه لكان اوضح بطريق
عطف القصة على القصة ثم جعله من هذا الطريق فرارا من لزوم عطف الخبر

على

الرقم
الكتابة

على الانشا لانه قد صرح بان جملتي الحمد والصلاة خبريتان لفظا انشائيتان معنى وعطف
الخبر على الانشا ممنوع عند الجمهور كما تقدم وانما جعل كلا من المعطوف والمعطوف عليه
مجموع جمل متعددة حيث قال المعطوف مع سابقته مع صحة ان يجعل المعطوف خصوص جملة
بعد على واحدة من الجمل السابقة جريا على ما اسلفناه لك في تفسير عطف القصة على
القصة من انه عطف مجموع جمل على اخرى وان فسر ايضا بانه عطف احدى الجملتين على الاخرى
كما وقع في المطول لكن الشارح لعله اعتمد القول الاول فسلكه ومن امثلة عطف القصة
على القصة زَيْدٌ يُعَاقَبُ بالسجن والارهاق وَبَشِّرْ عمرا بالعفو والاطلاق فان قلت
ان لفظة بعد مفردة فكيف يصح جعلها من عطف القصة على القصة المخصوص بالجمل
قلت ان بعد معمولة المحذوف تقديره اقول مثلا لانه لا بد لها من عامل يحل في محلها
النصب وبهذا الاعتبار صح الحكم بالجملية ثم لا يخفاك انه على تقدير جعل الواو عاطفة
لا تكون بعد معمولة لفعل الشرط ولا لجوابه كما قررناه سابقا لان ذلك حيث تكون
الواو نائبة عن اما كما هو الوجه الاول اما على جعل الواو عاطفة فليس هنا شيء
مقدر في الكلام سوى العامل في محل بعد النصب والتقدير مثلا واقول بعد
الفراغ عن البسملة الخ هذه رسالة الخ اما المقدرة هذا على تقدير ان تكون
الواو ابتدائية وقوله او الموهومة على تقدير ان تكون عاطفة والفرق بين التوهم
والتقدير ان التوهم حكم العقل بواسطة الوهم بان اما مذكورة في نظم الكلام
لانه كثيرا ما ادركها في نظايره وان كان الحكم كاذبا كقوله
بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان اتيا
فان سابق مجرور بالعطف على مدرك المنصوب بتوهم دخول البا عليه لانها
كثيرا ما تزاد في خبر ليس واما التقدير فانه حكم العقل بدون الاستعانة بالوهم
بانها مقدرة ومرادة في المعنى فهي كالملفوظة في ايصال متعلق بالوساطة
اي التوسط فالمسمى بالرسالة المعنى المصدري لا نفس الواسطة المتحمل للرسالة
فلذلك قال اي الوساطة ولم يقل الواسطة ورسول بهذا المعنى في الاصل قال
الشاعر
لقد كذب الواشون ما فهت عندهم بقول ولا ارسلتهم برسول

الذي قام به المعنى
المصدري اعني ح

اي ما ارسلت لهم رسالة ثم استعمل في متحمل الرسالة ولذلك اخبر به عن المثنى مفردا في
اية انا رسول رب العالمين فالضمير يعود لموسى وهارون عليهما السلام مراعاة للاصل
وثني في اية انا رسولا ربك نظرا الجعلن وصفا المتحمل الرسالة وبهذا يندفع ما يظهر من
التعارض بين الايتين   في العرف اي عرف ارباب التدوين   على سبيل الاختصار
قيد في تسمية المشتمل على المسائل العلمية رسالة والا فلو كانت المسائل كثيرة يسمى
باسم الكتاب وهذا محض اصطلاح بدون مناسبة والا فلو عكست التسمية لصح
فان وجه التسمية بالرسالة والكتاب متحقق فيهما اذ الكتاب ماخوذ من الكتب وهو
الجمع لجمع المسائل فيه وهذا المعنى متحقق في الرسالة ايضا وايصال كلام المولفين
الى غيرهم الذي هو وجه التسمية بالرسالة متحقق في الكتاب ايضا   وعلى المعاني
اي المسمى بالرسالة اما العبارات وهي الالفاظ كما تقدم او المعاني وهذان
احتمالان من احتمالات سبعة ذكرها السيد قدس سره في حاشية المطول ثالثها ان
المسمى هو النقوش الدالة على المعاني بتوسط الالفاظ رابعها كونه عبارة عن
المركب من الثلاثة الالفاظ والمعاني والنقوش والثلاثة الباقية حاصلة من تركيبه
من اثنين منها بان يكون مركبا من الالفاظ والنقوش او من الالفاظ والمعاني او من
النقوش والمعاني والشارح اقتصر على احتمالين منها لضعف البقية وقدم الاحتمال
الاول لارجحيته عندهم   كذلك المشار اليه قوله على سبيل الاختصار
كاطلاق القضية تنظير لاطلاق الرسالة على الالفاظ او المعاني لا تمثيل فان
القضية تطلق على القضية الملفوظة وعلى القضية المعقولة اما على سبيل
الاشتراك او حقيقة في المعقولة مجاز في الملفوظة ومثلها القياس ونظائرها
كاسماء التراجم من الباب والفصل والتنبيه والخاتمة وغير ذلك   على القبيلين
ظرف لغو متعلق بقوله اطلاق والقبيلان هنا الالفاظ والمعاني والمراد
بالاطلاق الحمل من قبيل حمل الاسم على المسمى فقولك هذا باب مثلا المشار اليه
الالفاظ او المعاني حمل عليه باب واخبر به عنه لانه مسمى به كما تقول هذا زيد
لما فيهما اي في الرسالة اسما للالفاظ واسما للمعاني فالتثنية باعتبار هذا
المعنى ويصح الافراد ايضا برجوع الضمير للرسالة على احد الاحتمالين وهذا علة

لقوله

لقوله اطلقت وبيانه لوجه التسمية بالرسالة وتحقيق للعلاقة بين المنقول
عنه والمنقول اليه   فعلى الاول اي على تقدير ان المسمى بالرسالة العبارات
والعبارات عطف تفسير وقوله التي تتلى اي تقرا بعد اي بعد التلفظ بهذه الجملة وهو
قوله هذه رسالة وهذا الوجه مبني على ان تكون الخطبة سابقة على الرسالة
وقوله او التي بين الدفتين تثنية دفة بالتشديد وهي طرف الشيء سميت بها
الصحيفة لانها طرف الورق اي التي بين الصحيفتين وهذا نظير قول الفقهاء ما بين
الدفتين كلام الله فان قلت ان ما بين الدفتين ليس هو الالفاظ بل هو النقوش
الدالة عليها لان اللفظ كيفية قائمة بالهوا لا تقوم بغيره ابدا فما معنى وجود
اللفظ بين الدفتين فالجواب ان هذا تسامح والمعنى وجوده بوجود داله وهو
النقوش فالموجود بين الدفتين في الحقيقة النقوش لكن يحكم على الالفاظ ايضا
بانها موجودة بينهما ولذلك اطلقوا على ما بين الدفتين كلام الله مع ان المسمى
به هو الالفاظ التي تقرا وتتلى فان قلت الديباجة جزء من الرسالة فلا يمكن
تقدمها عليها والا لزم تقدمها على نفسها وهو محال لانا نقول الجزء مقدم على الكل
بالذات وبالزمان وانما يلزم تقدم الجزء على نفسه ان لو استلزم التقدم على الكل
التقدم على كل جزء من اجزائه وليس الامر كذلك كما لا يخفى ولك ان تقول المراد
بالرسالة هنا ما عدا الديباجة فلا تكون الديباجة جزءا من الرسالة فانها قد تطلق
عليه وان كان اكثر اطلاقها على المجموع   وعلى الثاني وهو احتمال ان
المسمى بها المعاني وقوله المرتبة الموجودة في الذهن اي على تقدير تقدم الديباجة
على المقصد   او فيه وفي الالفاظ الضمير يعود للذهن اي تكون الاشارة الى
المعاني المتعقلة في الذهن الموجودة فيه وفي الالفاظ فالمشار اليه هو المعاني
لا بقيد كونها متعقلة في الذهن فقط كما هو الاحتمال السابق بل متعقلة في الذهن
وموجودة في الالفاظ وقوله او فيها وفي الكتابة ضمير التثنية يعود للذهن
والالفاظ اي المعاني الموجودة في الذهن والالفاظ والكتابة وهذا على تقدير
ان تكون الديباجة متاخرة عن المقصود فتحصل ان مجموع ما ذكره من الاحتمالات خمس
لانه اذا كانت الاشارة للالفاظ فما الالفاظ التي ستتلى بعد بناء على تقدم

الديباجة او الالفاظ التي بين الدفتين بناء على تاخرها فهذان احتمالان فيما اذا كان
المشار اليه الالفاظ وان كانت الاشارة للمعاني فاما للمعاني الموجودة في الذهن
فقط او الموجودة فيه وفي الالفاظ او الموجودة فيهما وفي الكتابة فهذه
ثلاث احتمالات فيما اذا كان المشار اليه المعاني الاول منها على تقدير تقدم الديباجة
والاثنان بعده على تقدير تاخرها وبقي ان الموجود في الكتابة انما هو الالفاظ
الدالة على المعاني لا نفس المعاني الا ان يرتكب التجوز ويقال ايضا انها موجودة
باعتبار دوالها هذا والتحقيق ان المشار اليه هو المعاني فقط واما الالفاظ فلا
تصلح للاشارة اليها لعدم وجودها وتقررها لانها اعراض سيالة تنقضي بمجرد
النطق بها والنقوش وان كانت موجودة في الخارج لكنها ليست هي المسمى بالرسالة
والمشار اليه هو المسمى وايضا المشار اليه يجب ان يكون امرا كليا ينطبق على جميع
افراد المسمى والنقوش الموجودة في الخارج جزئي لان كل موجود في الخارج
فهو جزئي ونوع النقوش لا تحقق له خارجا فلم يبق ما يصلح لان يشار اليه
سوى المعاني وهو ما اختاره كثير من المحققين منهم الدواني في حواشي التهذيب
ثم لا بد من التجوز في اسم الاشارة لانه وضع لان يستعمل في محسوس مشاهد وقد
استعمل هنا في المعقول بتشبيهه بالمحسوس المشاهد بجامع شدة الحصول
استعارة مصرحة مبالغة في تعيين ذلك المعقول وتمييزه بحيث صار كانه
محسوس واشارة الى ان هذا المعقول سهل التناول قريب الماخذ كالامور
المحسوسة وماخذ عبارة الشارح هنا من شرح العصام على الوضعية عند قوله هذه
فائدة الا انه قصر في توفية المقام حقه وقد وفيناه بعض حقه وتمامه في رسالة
لنا منوطة ~~بجمطه~~ بخاتمة الازهري ~~[illegible]~~ غالبها في هذه المسالة لكنها
مما محتنا الدهر بالبعد عنها كبقية كتبنا ومسوداتنا اسال الله جمع الشمل بهم
ولو عكس المراد بالعكس ههنا العكس اللغوي وهو مطلق المخالفة اي لو خولف الامر
هنا فجعل المشار اليه المعاني والمسمى بالرسالة الالفاظ او جعل المشار اليه الالفاظ
والمسمى بالرسالة المعاني احتيج الى حذف مضاف في المبتدا او الخبر وتوضيحه ان
المبتدا يجب ان يكون عين الخبر في حمل المواطاة اي حمل هو هو او كلي يصدق عليه

كما

كما في حمل الاشتقاق كالانسان حيوان ناطق ~~والانسان كاتب~~ وزيد كاتب ولا يصح حمل
الشي على مباينه لامتناع ان يقال الانسان فرس والحمل هنا حمل مواطاة اذ الخبر عين المبتدا
فاذا كان المشار اليه المعاني والمسمى بالرسالة الالفاظ صار المعنى هكذا المعاني الفاظ
وهذا باطل فلا بد في تصحيح الحمل من تقدير اما في المبتدا بان تقول دال هذه رسالة
او في الخبر بان تقول هذه مدلول رسالة وكذا اذا كان المشار اليه الالفاظ والمسمى بالرسالة
المعاني يحتاج لتقدير المضاف اما في المبتدا بان تقول مدلول هذه رسالة او في الخبر
كهذه دال رسالة ولا يخفى قصور عبارته عن اداء هذا المعنى لفرط ايجازها وتعقدها
ولذلك امر بالفهم بقوله فافهم ويحتمل ان الامر بالفهم لما قلناه سابقا ان الالفاظ لا يصلح
ان تكون مشارا اليها   في بيان احوال اشار به الى ان في كلام المصنف حذف مضافين
بما بيان واحوال وتوضيحه ان ما يحتاج اليه كل معرب هو ثلاثة اشيا كما سيقول العامل
والمعمول والعمل ومعلوم ان ذات العامل من كونه اسما او فعلا او حرفا وكذلك ذات
المعمول من كونه اسما او فعلا وذات العمل ليس مما يحتاج اليه المعرب اشد الاحتياج بل الذي
يحتاج اليه هو الاحوال العارضة لها ككون هذا العامل يرفع وهذا ينصب ~~وغير ذلك~~
وهذا المعمول حالة النصب او الجر وهذا العمل على كيفية مخصوصة هي النصب او الرفع
الى غير ذلك من الاحوال فبحث المعرب انما هو عن الاحوال العارضة للثلاثة ولذلك
قالوا ان علم النحو علم يبحث فيه عن احوال اواخر الكلم من حيث الاعراب والبنا فالمبحوث
عنه في النحو هو الاحوال العارضة للكلم اي تثبت تلك الاحوال للكلم في ذلك العلم
على ما هو حقيقة البحث والرسالة انما الفت للبحث عن هذه الاحوال لانها مؤلفة
في النحو وكل مؤلف في النحو فانما يبحث عن احوال الكلم فاذن لا بد من تقدير
مضاف هو احوال ثم انك قد سمعت ان المسمى بالرسالة اما الالفاظ او المعاني فان
اريد الاول كان المعنى هذه الالفاظ في احوال ~~[illegible]~~ ومعلوم ان الالفاظ
ليست مظروفة في الاحوال فاحتيج لتقدير مضاف اخر وهو بيان والبيان هو
المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير فهو حدث قائم بالمتكلم عبارة عن التلفظ اي ايجاد
الالفاظ وقد جعل هنا ظرفا للالفاظ الذي هو مسمى الرسالة فاما ان يبقى على
حقيقته لان الالفاظ مظروفة في التلفظ او يراد به اسم المفعول اي مبين

والمبين هو نفس المعاني فيكون من ظرفية الالفاظ في المعاني وهو صحيح كعكسه واما
اذا جعلت الرسالة اسما للمعاني وقد جعل البيان ظرفا لها فاما ان يبقى البيان ايضا
على معناه ويكون ظرفا للمعاني باعتبار كونه ظرفا للالفاظ الدالة عليها او يراد به اسم
الفاعل اي مبين والمبين هو الالفاظ فيكون من ظرفية المعاني في الالفاظ هذا
ما فهمته في تقرير عبارته ويمكن ان تقرر بوجه اخر يوخذ مما سيذكره في شرح قوله
المعم الباب الاول تركناه هنا لانا سوف نتكلم عليه هناك ان شاء الله وعسى ان
يكون ما ذكرناه هنا احق بالقبول واسهل في التحصيل والحصول او في
تحصيل ادراكاتها اشارة لنوع اخر من التقدير بان يقال في تحصيل ادراكات احوال
ما يحتاج اليه كل معرب وهذا التنويع في التقدير مأخذه ما قيل ان العلوم المدونة
كالنحو والصرف وغيرهما تطلق على الادراكات والمسائل والملكة فالتقدير الاول
مبني على ان المسمى بالعلوم هو المسائل وهو الراجح المختار ومن ثم قدمه ولانه
مبني ايضا على ان يراد من الرسالة الالفاظ وهو المختار ولكن فيه تقدير مضاف بين
منهوا فلا حذف فان هذا لانه فيه تقدير ثلاث مضافات والحذف يعتبر تقليله بقدر
الامكان والثاني على ان المسمى بها الادراكات اي كل من يريد معرفة اشار الى
ان لفظ معرب مجاز مرسل علاقته الاول اي ما يؤول الى ان يصير معربا بالفعل
والحامل على التجوز هو ما ذكره بقوله اذ من عرفه بالفعل الخ فالمعنى الحقيقي لا تصح
ارادته هنا لان اسم الفاعل حقيقة في المتلبس بالفعل فيقتضي انه معرب بالفعل
فلا يصح وصفه بشدة الاحتياج لانه تحصيل للحاصل على ما بي الجار متعلق بمحذوف
حال من المعرفة اي كائنة تلك المعرفة على ما اي ثمرة ومصلحة اي تلك الثمرة
والمصلحة فائدة النحو والفائدة الثمرة المترتبة على الشي فمعرفة اجرا الاعراب على
الكلمة هو فائدة علم النحو وهو معنى ما يقال ان فائدة علم النحو هو صون
اللسان عن اللحن لان من عرف اجرا الاعراب على الكلمة صين لسانه عن اللحن وبين
بهذا ان المراد المعرفة المطابقة للواقع اذ المعنى معرفة كائنة على شي هو فائدة علم
النحو الا ان في بيانه ما يفيد ابتنا الشي على نفسه لانه جعل المعرفة كائنة على
فائدة النحو وهي نفس المعرفة فركة هذا الكلام لا تخفى مع استغنا المقام عنه لان

المعرفة

المعرفة لا تكون معرفة الا اذا طابقت الواقع والا كانت جهلا فكان الاولى به حذف
هذه الجملة فان قلت قد بين بهذه الجملة فائدة علم النحو قلت هذا بيان في غير محله
ولو قال على قاعدة النحو لسلم من هذه الركاكة وافاد معنى اخر للاعراب صرح به بعض
المحققين وهو انه كما يطلق الاعراب على المعاني المشهورة يطلق ايضا على تطبيق
الكلام على القواعد النحوية ومنه قولهم اعْرَبْ هذه الكلمة كذا واعْرِبْ لي كذا اي طبقه
على القواعد النحوية فالمعرب هنا اسم فاعل من الاعراب بهذا المعنى الذي ذكرناه
وقد علمت ان الاجرا على قواعد النحو جز من مفهومه ولعل اصل الكلام ما ذكرنا فحرف
فاني لا اثق بنسخة الشرح التي بين يدي لشدة تحريفها وتصحيفها ثم بعد كتبي لهذه
المقولة في المسودة اطلعت على نسخة وجدت فيها هكذا اي كل من يريد معرفة
اجرا الاعراب على قاعدة النحو فحمدت الله على الالهام واضافة قاعدة للنحو
جنسية فتعم اي قواعد النحو اذ الاجرا المذكور انما هو على جميع القواعد لا على
قاعدة واحدة اذ من عرفه بالفعل تعليل للتفسير معرب بمريد معرفته او صرفه
عن معناه الحقيقي . فضلا عن كونه الخ يعني ان شدة الاحتياج فرع تحقق
الاحتياج فاذا انتفى الاصل انتفى الفرع بالطريق الاولى وفضلا مصدر فضل
من حد نصر وسمع وضرب بمعنى زاد وبقي تقع بعد نفي صريح او ضمني للتنبيه
من نفي الادنى على نفي الاعلى وهي منصوبة على الحال والمعنى على الاول
انتفى الاحتياج مطلقا حال كونه بقية عن شدة الاحتياج فيكون انتفا شدة
الاحتياج اظهر وعلى الاول معناه انتفى الاحتياج مطلقا حال كونه زائدا
ومتجاوزا عن شدة الاحتياج فيكون شدة الاحتياج منتفيا بالاولى
العامل والمعمول قدم العامل لانه مؤثر والمؤثر مقدم في الوجود والرتبة
ضرورة تقدم العلة على معلولها واخر النسبة لكونه نسبة بين العامل والمعمول
يتوقف تحققها على تحقق الطرفين ووجه الانحصار في الثلاثة ان الاعراب فعل
متعد وكل فعل متعد يتوقف تحققه على ثلاثة اشيا الفاعل والمفعول وحصول
النسبة بينهما التي هي صدور الفعل عن الفاعل ووقوعه على المفعول وفي
اي لفظ يعمل بنصب يعمل عطف على العامل او شرائطه لانه ماول بان المقدرة

استفهام

بعد الحرف العاطفة علي الاسم الصريح ه كذا نقل عنه والمراد بعلم جواب هذا الا
لا انه يعلم هذا الاستفهام لانه ليس من الاعراب في شي وجواب قولنا في اي لفظ
نعمل لم مثلا هو المضارع فالذي يطلب تعلق العلم به هو جواب هذا الاستفهام
وهذه العبارة شايعة الوقوع في كلامهم ومعناها ما ذكر   واما احتياجه جواب
عما يقال ان المعرب يحتاج لاكثر من ذلك اجاب بان المنحصر في الثلاثة هو شدة
الاحتياج وهذا لا ينافي ثبوت اصل الاحتياج لغير الثلاثة   الي معرفة الاصطلا حا
النحوية كالكلمة والكلام واقسامها والفاعل والمفعول والمبتدا والخبر وغير
ذلك من بقية الاصطلاحات   فليس بهذه المثابة اي ليس في هذه المرتبة
وهو شدة الاحتياج اليه وذلك لان معرفة حقائق الاشيا الاصطلاحية الواقعة
في العلوم مثل ما ذكرهنا ومثل القضية والقياس والقول الشارح والجنس
والفصل الي غير ذلك من اصطلاحات المنطق لا تدخل في حقيقة العلم لان حقيقة
كل علم مسايله والمسايل من قبيل التصديقات واما معرفة حقائق اصطلاحات ذلك
العلم فمن قبيل التصور فلذلك تقدم من المبادي واما قولهم ان اجزا العلوم ثلاثة المسايل
والمبادي والموضوع فمبني علي المسامحة كما حققه السيد في حواشي الشمسية وحقيقة
العلم انما هي مسايله فقط فالمسمي بعلم النحو هو المسايل الباحثة عن الاحوال العارضة
للكلم من حيث الاعراب والبنا واما ما يبين فيه من حقيقة التعريف والتنكير والتثنية
والجمع وغير ذلك من الاصطلاحات فهو من قبيل المبادي فصح انحصار المحتاج اليه
شدة الاحتياج في الثلاثة وان ما عداها وان كان محتاجا اليه لكنه لا يعد من
الغرض الذي دون لاجله علم النحو فلذلك لم يجعل لكل منها بابا لان الابواب انما
تذكر فيها المسايل وهذه ليست مسايل بل هي تعريفات للحقائق الاصطلاحية ~~الباحثة~~
فاللايق بها ان تذكر في اثنا المباحث لتوقفها عليها   اي الاعراب بالجر
لانه تفسير للعمل المجرور واي حرف تفسير وما بعدها عطف بيان قال في التصريح
وليس لنا عطف بيان بتوسط حرف الا هذا وذهب الكوفيون الي ان اي عاطفة
فهو من قبيل عطف النسق عندهم   انما فسره به الضمير المستتر يعود للمصنف
والضمير الاول المنصوب يعود للعمل والثاني المجرور يعود للاعراب اي انما فسر

المعم



نعمل لم ق على نعمل وصح ومنع الحرف مسندا اليه جريا على قاعدة ان الكلمة اذا اريد لفظها كانت اسما كما تقول ضرب فعل ماض وفي حرف جار الي غير ذلك كما بين في علم الوضع ه

حا

العمل بالاعراب للتنبيه علي ان المراد به اي بالعمل الحاصل بالمصدر لا المعني المصدري
وينبغي ان يعلم اولا ان للمصدر كالضرب مثلا ثلاث اعتبارات الاول بالقياس الي
نفسه مع قطع النظر عن المتعلق والخارج والثاني بالقياس الي المتعلق اعني
الهيئة الحاصلة باعتبار اضافته اليه فان الضرب مثلا باعتبار نسبته الي المتعلق
الذي هو الفاعل يصير مبدأ الصفة له اعني الضاربية وباعتبار نسبته الي المتعلق
الذي هو المفعول يصير مبدأ الصفة اخري اعني المضروبية والثالث بالقياس
الي الخارج اعني الاثر الخارجي فبالاعتبار الاول يسمي المعني المصدري والحدثي
وبالاعتبارين الاخيرين يسمي الحاصل بالمصدر والمعني المصدري لا وجود له
في الخارج لانه امر اعتباري والموجود خارجا انما هو الحاصل بالمصدر كذا حرر
بعض الفضلا وقال ميرزاجان في حواشي شرح حكمة العين المصادر قد تطلق
ويراد بها معانيها النسبية وقد تطلق ويراد بها الحاصل بالمصدر مثلا الضرب
قد يطلق ويراد به المعني الحدثي وقد يطلق ويراد به الاسم الحاصل منه اذا علمت هذا
فاعلم ان العمل مصدر وكل مصدر يصلح لان تستعمله في اصل النسبة او في الهيئة
الحاصلة منها فبين الشارح انه مستعمل في المعني الحاصل بالمصدر بدليل تفسيره
بالاعراب ووجه ذلك ان الاعراب هو اختلاف اخر الكلمة بالعامل والاختلاف هذا
اثر حاصل في الخارج للكلمة فهو المعني الحاصل بالمصدر وقد فسر به العمل والمفسر
عين المفسر فيكون المراد من العمل هو المعني الحاصل بالمصدر وهو ما يوجد
خارجا من اختلاف الكلمة بتوارد العوامل عليها وهذا كلام جيد الا ان قول الذي
هو الحدث مما يجب غسله بالما لانه يريد به تفسير المعني الحاصل بالمصدر فهو
اثره والهيئة الحاصلة منه فكيف يحمل العمل علي المعني الحاصل بالمصدر ثم
يفسره بالمعني المصدري ما هذا الا تناقض تامل   وانما لم يقل اولا الاعراب
اي كان يقول العامل والمعمول والاعراب بدل قوله والعمل وقوله حتي لا يحتاج
الي التفسير تفريع علي المنفي يعني لو قال الاعراب لما احتاج للتفسير
ليوافق علة لقوله لم يقل فالتعليل للنفي اي انتفي ذلك لاجل موافقة الاولين
تثنية اوله ومراده بهما العامل والمعمول يعني انه عبر بالعمل ليحصل التجانس

والتوافق بين الالفاظ الثلاثة والازدواج في الالفاظ امر مطلوب مستحسن
في الحروف الاصلية فيكون بينها اشتقاق كبير   واذا كان شدة الاحتياج الى ربط
لقوله فوجب واشارة الى ان الفاء الفصيحة وهي ما افصحت عن شرط مقدر وقيل
ما افصحت عن مقدر مطلقا شرطا كان او غيره والشارح قدر الشرط جريا على القول
المشهور   فوجب اي وجوبا صناعيا   اي جعل الرسالة ثابتة ان هذا
الكلام يقتضي ان الترتيب مضمن معنى الجعل وان الجار والمجرور في محل نصب على الحال
فيخالف قوله فعلى متعلق به اي بالترتيب بلا تضمين والجواب ان هذا التقدير
بيان للمعنى التركيبي وتمهيد لذكر المعنى اللغوي للترتيب   فعلى متعلق به بلا
تضمين والاستعلاء هنا عقلي كما في عليه دين كانه يحمل ثقله ويركبه   هذا اي
تعلق على بالترتيب بلا تضمين   اذا حمل اي الترتيب بمعنى ان اريد من الترتيب
هنا معناه اللغوي تعلق به الجار ولم يحتج للتضمين   وهو جعل الشيء الخ
هذا لا يخالف تفسيره المشهور بوضع كل شيء في مرتبته لانه تفسير بلازم المعنى
الحقيقي اللغوي قال في القاموس رتب رتوبا ثبت ولم يتحرك كترتب ورتبته
انا ترتيبا   وضع الاشيا بتقديم بعضها اي وضع الاشيا موضعها ملتبس
ذلك الوضع بتقديم بعض على بعض والتعريف المشهور للترتيب هو جعل الاشيا
بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة الى البعض بالتقدم والتاخر
والشايع اخص كما هو دابه   فلا بد من لان التقديم والتاخير انما يكون بين
متعدد واقله اثنان فاقل ما يتحقق فيه الترتيب اثنان   فيعتبر اي ذلك
المعمول المتعدد اجزاء الرسالة وقوله فيتعلق الخ تفريع على قوله فلا بد له من معمول
متعدد هذا والذي حققه السلكوتي في حواشي الشمسية ان على متعلقة به بدون
تضمين قال وما قالوا من انه لا يتعلق كلمة على بالترتيب بشيء من المعنيين اللغوي
والاصطلاحي الا بتضمين معنى الاشتمال او الحجر او الجعل او بتقدير ليس بشي لانه
شاع تعديته بعلى في عباراتهم واعتبار التضمين او التقدير في الكل تكلف اذ شيوع
استعماله بعلى يدل على انه يتعدى بها   باعتبار تضمين ثم قال الفاضل التفتازاني
في شرح الكشاف حقيقة التضمين ان يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل اخر

يناسبه

يناسبه وهو كثير في كلام العرب حتى قال ابن جني لو جمعت تضمينات العرب لاجتمعت
مجلدات فان قيل الفعل المذكور ان كان مستعملا في معناه الحقيقي فلا دلالة له على
معنى الفعل الاخر وان كان مستعملا في معنى الفعل الاخر فلا دلالة له على معناه الحقيقي
وان كان فيهما لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز قلنا هو في معناه الحقيقي مع حذف حال
ماخوذة من الفعل الاخر بمعونة القرينة اللفظية فقولنا احمد اليك فلانا معناه
احمد منهيا اليك حمده ويقلب كفيه على كذا معناه نادما على كذا انتهى وقال السيد
الجرجاني فيما علقه على الكشاف هو ان يقصد بلفظ فعل معناه الحقيقي ويلاحظ معه
معنى اخر يناسبه ويدل عليه بذكر شيء من متعلقات الاخر كقولك احمد اليك فلانا
فانك لاحظت فيه مع الحمد معنى الانهاء ودللت عليه بذكر صلته اعني كلمة الى قلت
انهي حمده اليك انتهى فاستفيد من كلام هذين الفاضلين معنيان للتضمين بما ماخو
ذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال في تفسير سورة الكهف في قوله تعالى ولا تعد
عيناك عنهم يقال عداه اذا جاوزه ومنه قولهم عدا طوره وجاءني القوم
عدا زيدا وانما عدي بعن لتضمين عدا معنى نبا وعلا في قولك نبت عنه
اذا اقتحمته ولم تعلق به فان قلت اي غرض في هذا التضمين وهلا قيل ولا
تعدهم عيناك او ولا تعد عيناك قلت الغرض اعطاء مجموع معنيين وذلك اقوى
من اعطاء معنى الا ترى كيف رجع المعنى الى قولك ولا تقتحم عيناك مجاوزتين
الى غيرهم ونحوه قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اي ولا تضموها
اكلين لها انتهى فيتلخص من هذا انه في التضمين يعتبر تعلق الجار بحال ماخوذة اما
من الفعل المضمر كما هو الطريقة الاولى في كلام صاحب الكشاف وهي التي درج
عليها التفتازاني واما من الفعل المذكور وهي الطريقة الثانية في كلامه التي ذهب
اليها السيد والشارح مشى على كليهما فاشار الى الاولى بقوله اي فوجب
ترتيب اجزائها مقصورة الخ والى الثانية بقوله او فرضها واشتمالها عليها
مرتبة   على اختلاف المذهبين متعلق بمحذوف اي حالة كون ذلك الترديد
في التقدير جاريا على اختلاف المذهبين وقد علمتهما على اكمل وجه
انوار التنزيل اسم لتفسير القاضي البيضاوي   اختلفوا محصل ما ذكره من

من الاقوال الثلاثة الاثنان اللذان نقلناهما لك والثالث انه كناية في حقيقته
اي التضمين حذف متعلق ما هو اجنبي اي حذف ما يتعلق به المجرور
الماخوذ ذلك المحذوف من الفعل الاجنبي الذي لم يذكر في الكلام فانه مقصورة
او مشتملة في مثالنا تعلق به الجار وهو ماخوذ من اجنبي لم يذكر اذ المذكور
هو الترتيب فنحو قولك امنت به متضمن للاعتراف اي يقدر معه متعلق الظرف اي
امنت معترفا به عن العامل المذكور وهو الترتيب في مثالنا انه اي حيز
اذ كان الامر ما ذكر من التعبير المذكور للتضمين قسم منه اي الحذف ولا يخفى ضعف
هذا الدفع فالاولى ما اجاب به ابن كمال باشا عن الايراد المذكور بان في ذلك النحو
من التضمين لا بد من استمرار الاستعمال على حذف المضمن على ما نبه عليه صاحب
الكشاف في الكلام المنقول عنه سابقا وبه يفارق التقدير اه قال بعض
المدققين الحق انه من باب الاضمار وتسميتهم له تضمينا انما هي لقوة مناسبته
للمذكور بمعونة صلته فكانه جعل في ضمنه ولذا قالوا ان جعله حالا وتبعا للمذكور
اولى من عكسه اه واستفيد منه قوة المذهب الاول ومن ثم قدمه العصام
باسم خاص وهو التضمين ولذلك نظائر كتسمية قسم من المجاز المرسل بالمشاكلة وغير
ذلك وقيل هو كناية هذا مذهب ثالث غير المذهبين اللذين نقلناهما لك سابقا
وتوضيحه ان الكناية لفظ اريد به لازم معناه فيستعمل اللفظ في معناه لاجل ان ينتقل
منه للازمه فكلا المعنيين يراد بلفظ واحد بناء على ان المراد المعنى الاصلي للفظ
ويتوصل بفهمه الى المعنى الاخر المقصود فزيد كثير الرماد كناية عن الكرم لانك
قد استعملت كثير الرماد في معناه الحقيقي لكن لا تقصد افادته بل لينتقل منه الى
لازمه وهو الكرم ولفظ الترتيب مستعمل في معناه الحقيقي لينتقل منه الى
المعنى الكنائي وهو الاشتمال والقصر فقوله عن متعلق ذلك الاجنبي تبع فيه التعبير
بلفظ متعلق العصام واذا امعنت النظر تجد الاولى التعبير بالمعنى فيقول
كناية عن معنى ذلك الاجنبي يؤيد هذا تمثيل العصام لذلك القسم بقوله فامنت
به كناية عن اعترفت به لانه على تقدير كونه كناية لا يقدر في نظم الكلام متعلق
للجار كما هو على المذهبين السابقين بل يستعمل اللفظ في المعنى الحقيقي المكنى به لينتقل

الى

الى لازمه المكنى عنه فامنت به استعمل الايمان في معناه الحقيقي وهو التصديق
لينتقل من التصديق الى لازمه وهو الاعتراف فالتصديق مكنى به والاعتراف
مكنى عنه فان المتعلق نعم التعبير بالمتعلق في المذهبين الاخرين لا بد منه لانه
فيهما يقدر للمجرور متعلق اما من المحذوف او يجعل المذكور نفسه متعلقا كما تقدم
تقريره فتح ثبت ما قلنا ان الاولى التعبير هنا بالمعنى ولعل الداعي للعصام للتعبير
بالمتعلق قصد المشاكلة بين الالفاظ الثلاثة فان شانه المحافظة على تحسين اللفظ
وان فاته رعاية جانب المعنى يعلم ذلك من استقراء كلامه سيما في حواشي الفوائد الضيائية
وهذه طريقة شارحنا ايضا المعنى المكنى به قد لا يقصد ثبوته قد علمت ان المعنى
المكنى به هو المعنى الحقيقي وقوله قد لا يقصد ثبوته افاد بقد ان ذلك ليس دائما
بل في بعض المواضع كقوله تعالى الرحمن على العرش استوى المعنى الحقيقي هنا الاستقرار
وهو مستحيل في حقه تعالى فيراد لازمه وهو الاستيلاء والملك فمعنى استوى استولى
ففي هذه الكناية لا يصح قصد ثبوت المعنى الحقيقي لكونه محالا واما نحو كثير الرماد فقد
يصح قصد ثبوته لكن لا لذاته بل للانتقال للمعنى الكنائي ولا مانع من صحة مجامعته
له فقد يجوز ان يكون عنده رماد كثير لا بد من قصده اي المعنى المكنى
به وهو معنى الفعل المذكور فمعنى الترتيب اعني وضع الاشياء بتقديم بعضها الخ
لا بد ان يكون مقصودا فيتخالفان اي التضمين والكناية لانه اذا اختلف اللازم
اختلف الملزوم ودفع اي هذا الايراد ايضا كما دفع الايراد الوارد على
المذهب الاول وقوله بانه لا اتجاه له تصوير للدفع والاتجاه التوجيه اي غير
موجه واعلم ان عبارة العصام هكذا ورد بان المعنى المكنى به قد لا يقصد ثبوته
وفي التضمين لا بد فيه من قصد ثبوته ولا اتجاه له اذ لا يبعد ان يلتزم في بعض
الكنايات شيء لا يجب في جنس الكناية اه والشارح زاد فيها ما ترى غنية عنه
ثم قوله فيتخالفان زيادة حسنة فلبينه اقتصر عليها ومحصل ان الرد ان وجوب
القصد في التضمين لا يخرجه عن كونه من الكناية غايته ان الكناية قد لا يقصد فيها
ثبوت المعنى الاصلي وقد يقصد فيه ذلك جوازا او وجوبا وبهما خارجان عن
حقيقة الكناية شيء نايب فاعل يلتزم وذلك الشيء هو قصد الثبوت وقوله

لا يجب صدق شي في جنسها اي حقيقة الكناية من حيث هي فالكناية لا يجب في جنسها الثبوت
لكنه في بعضها الزم وذلك البعض هو التضمين وقوله ولكن التسمية من اي ان علة
تسمية هذه الكناية بالاسم الخاص وهو التضمين لتميزها عن بقية الكنايات بما
التزم فيها وهذا نظير الجواب السابق عن ايراد ان التضمين بالتفسير المتقدم من قبيل
الحذف فالايرادان والجواب من واد واحد وقيل هو عبارة من هذا هو
الطريقة الثانية في كلام صاحب الكشاف والتي ذهب اليها السيد بالمذكور
اي الفعل المذكور وهو الترتيب هنا وقوله ويلاحظ معنى اخر معه ذلك المعنى هو
القصر او الاشتمال من غير استعماله اي استعمال الفعل المذكور فيه اي في ذلك
المعنى الاخر ومن غير معطوف على من غير السابق اي ولا يقدر في الكلام لفظ
يدل على ذلك المعنى الاخر فان قلت اذا لم يكن الفعل المذكور مستعملا فيه وليس
هناك لفظ مقدر يدل عليه فمن اين يعلم وجود ذلك المعنى اجاب بقوله
ويدل عليه بذكر متعلقه اي يدل على ذلك المعنى الاخر بذكر متعلق ذلك المعنى
ومتعلق هنا بفتح اللام لان المراد به الجار والمجرور وان كان التعلق نسبة
بين المتعلق والمتعلق فيصح في كل منهما الفتح والكسر لكن الشايع ان المجرور يسمى
المتعلق بالكسر لانه هو الطالب لانه يتشبث بالمتعلق ومعنى العبارة انه على
هذه الطريقة اللفظ مستعمل في معناه ويلاحظ معنى اخر معه لكن لا يستعمل اللفظ
في ذلك المعنى الملاحظ لانه لو استعمل فيه فاما ان يكون المعنيان مقصودين معا
فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز بلفظ واحد وهو وهم او المعنى الاصلي قصد ~~ليس~~
لينتقل منه الى المعنى الاخر فيكون كناية وهو الوجه السابق ولا يقدر لفظ يدل
عليه اي على ذلك المعنى اذ لو قدر لرجع للطريقة الاولى بل يدل عليه بالجار والمجرور
الذي يتعلق به ففيما نحن فيه لفظ الترتيب مستعمل في معناه وقصد معه ايضا معنى
القصر او الاشتمال من غير استعمال لفظ الترتيب فيه ومن غير ان تقدر في الكلام مقصورة
او مشتملة بل المذكور في الكلام هو على ثلاثة ابواب ومعلوم ان على لا تتعلق بالترتيب
فذكرها قرينة على انه اريد مع الترتيب معنى القصر او الاشتمال هذا توضيح مرامه
وتبيين كلامه حينئذ اي حين اذ كانت الدلالة على المعنى الاخر بذكر متعلقه

يكون ذلك المتعلق معمولا له كما يقتضيه اضافة متعلق لضميره اذ لا يتحقق كونه
متعلقه الا بعمله فيه ويلزم عليه وجود عمل ومعمول بدون عامل موجود او
مقدر بل بمجرد فهم معنى العامل في ضمن عامل اخر وهذا القدر لا يكفي في العمل
لمجرد فهم معناه متعلق بقوله معمولا وضمير معناه يعود للمعنى الاخر وقوله
في ضمن عامل اخر الجار والمجرور في محل نصب على الحال من فهم معناه اي حالة كون
ذلك الفهم حاصلا في ضمن عامل اخ والعامل الاخر هو الفعل المذكور ولو اتى
بالاضراب هنا قبل قوله لمجرد فقال بل لمجرد فهم معناه وكذلك في قوله سابقا ويدل
عليه بذكر متعلقه فيقول بل يدل الخ لكان في غاية الحسن اذ به يقع في العبارة
سلاسة وتخلص عن الركة لايهامها بحسب الظاهر خلاف ما قررناه وقد ظهر
لك معناها مما بسطناه لا سيما لا لنفي الجنس وسي مثل مثل وزنا
ومعنى اسمها عند الجمهور واصلها سِوْيٌ او سِيْوٌ والواقع بعدها ان كان مفردا
اما مجرور على انه مضاف اليه وما زائدة او بدل منها وهي نكرة غير موصوفة اي
لا مثل شي واما مرفوع خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة ان جعلت ما موصولة
او صفة ان جعلت موصوفة والجر اولى من هذا الوجه لقلة حذف الجملة الواقعة
صلة او صفة صرح به الرضي فحركة سي اعراب لانه مضاف واما منصوب بتقدير
اعني او على انه تمييز ان كان نكرة وما كافة عن الاضافة والفتحة بنائية مثلها
في لا رجل وعدم تجويز النصب اذا كان معرفة وهم من الاندلسي وعلى كل التقادير
خبر لا محذوف عند غير الاخفش وعنده ما خبر ويلزمه قطع سي عن الاضافة
وقد تحذف كلمة لا تخفيفا مع انها مرادة كقوله تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ
لكن قيل انه لا نظير له في كلام العرب وقد تخفف اليائع وجود لا والواو التي
تدخل عليها في بعض المواضع كقول امرئ القيس ولا سيما يوما بدارة جلجل
اعتراضية وقيل حالية وقيل عاطفة ثم عدها من الكلمات الاستثنائية يكون
ما بعدها مخرجا عما قبلها من حيث اولويته بالحكم المتقدم والا فليست منها حقيقة
عند الرضي ومن تبعه كالعصام وذهب الزمخشري وصاحب اللب واللباب الى انها
حقيقة في الاستثنا وهذا الخلاف جار في فصلا ايضا المتعلق هو المفعول به

اي المفعول به الصريح والا فالمتعلق السابق ايضا مفعول به لكن بواسطة حرف الجر
والالزام بالمفعول به الصريح اقوى لما ان المجرورات والظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع
في غيرها ويكتفي فيها باي عامل يوجد فيه رائحة الفعل كما تقرر ومثال المفعول به
الصريح جابي القوم خلا زيدا فان خلا فيه لازم لا ينصب المفعول به بلا حرف الجر
وحذف الجار في مثله غير قياسي فضمن معنى جاوز فلو كان معنى التضمين هو
ما ذكر للزم ان يكون المفعول به القوي معمولا لعامل غير موجود ولا مقدر بل
مفهوم معناه في ضمن عامل اخر اواعمالا معطوف على قوله جعل يعني يلزم
على تفسير التضمين بما ذكر احد امرين اما جعل لان جعلنا المتعلق معمولا للفعل
المضمر فان لم يجعله معمولا له انتفى الاول ولزم امران وهو اعمال الفعل المذكور
في ذلك المعمول من غير استعماله اي استعمال الفعل المذكور في معناه اي في معنى
الفعل المضمر اذ الفرض ان الفعل المذكور لم يستعمل في معنى الفعل المضمر فلو فرض
عمله في المجرور لزم ان يكون مستعملا في معنى المضمر لانه هو الذي يتعدى بذلك
الجار والفرض انه لم يستعمل فيه هذا خلف فاحد الامرين لازم البتة وبما قررنا
يظهر لك مرجع الضماير في كلامه وحقيقة مرامه واعلم ان هذا الوجه صرح به السيد
في موضع من حاشية الكشاف فقال والاظهر ان يقال اللفظ مستعمل في معناه الاصلي
فيكون هو المقصود اصالة لكن قصد بتبعيته معنى اخر يناسبه من غير ان يستعمل فيه
ذلك اللفظ او يقدر له لفظ اخر فلا يكون من باب الكناية ولا من باب الاضمار
بل من قبيل الحقيقة التي قصد بالمعنى الحقيقي معنى اخر يناسبه ويتبعه في الارادة
وح يكون معنى التضمين واضحا بلا تكلف ٥ قال ابن كمال پاشا ولم يدر انه حينئذ
يكون التضمين من قبيل مستتبعات التركيب لا بابا اخر من التوسع في الكلام والظاهر
من كلام القوم انه باب مستقل من ابواب التوسع والحق انه من قبيل المجاز فان
التجوز في اللفظ كما يكون بطريق النقص عن معناه الوضعي بان يكون ذلك المعنى
مركبا او مقيدا فيستعمل اللفظ في احد جزئيه او في المطلق يكون بطريق الزيادة
على معناه الوضعي والاول ما سماه صاحب المفتاح المجاز اللغوي الراجع الى معنى
الكلمة والثاني التضمين وقد اهمله ذلك الفاضل عند استيفائه اقسام المجاز واو

بعيد يحتمل عود الضمير لقوله أو اعمال لقربه اي الاعمال على هذا الوجه بعيد ويحتمل
وهو الاولى عوده على المصدر المدلول عليه بقوله سابقا يلزم ح الخ فيكون البعد راجعا
لكل من اللازمين ومعنى البعد عدم انطباقه على القواعد اي بعيد عن القواعد فلا يكاد
ينطبق عليها ولقوة هذا الايراد لم يجب عنه العصام ولا الشارح الناقل لكلامه وح لم يتم
واحد من الطرق الثلاثة فمن ثم قال بعض المدققين ان معنى التضمين جعل معنى فعل في ضمن
فعل اخر والفعلان مقصودان معا اصالة لان المقصود فيه اعطا مجموع المعنيين لكن
قصد معنى الفعل الاخر تابع لقصد معنى الفعل الاول فارادة معنى ذلك الفعل الاخر من اللفظ
ليست بطريق الاضمار لان الصلة متعلقة بالمذكور ولا بطريق الحقيقة لان اللفظ ليس
بموضوع لذلك المعنى حقيقة ولا بطريق المجاز لان المعنى الاصلي في التضمين مراد ولا كذلك
المجاز ولا بطريق الكناية لان اصل المعنى غير مقصود اصالة في الكناية وفي التضمين مقصود
فلما اشتبه الحال فيه انه من اي نحو من انحاء استعمال اللفظ حارت فيه عقول ارباب البلاغة
انتهى اقول قد افردت مبحث التضمين بالرسائل وقد علمت ما حققه ابن كمال پاشا فاعلم
ايضا ان المعنى الحقيقي في المجاز المرسل ملحوظ للانتقال منه الى المعنى المجازي لكنه غير
مقصود بالافادة وبه يفارق الكناية فان المعنى الحقيقي فيها مقصود بالافادة لكن
لا لذاته بل لتقرر المعنى المكنى عنه وبذلك تفارق الكناية التضمين فان كلا من المعنيين
مقصود لذاته في التضمين الا ان القصد الى احدهما يكون تبعا للاخر وهذه التبعية
في الارادة من الكلام فلا ينافي كونه مقصودا لذاته في المقام وبه يفارق التضمين الجمع
بين الحقيقة والمجاز فان كلا من المعنيين في صورة الجمع مراد من الكلام لذاته ومقصود
في المقام اصالة ولذلك اختلف في صحته مع الاتفاق على صحة التضمين انتهى
كلامه اي العصام قوله قد لا يقصد ثبوته اي قول العصام في الايراد على
ان التضمين من قبيل الكناية اي تحققه تفسير للثبوت ونفس الامر هو الشيء في
نفسه اي يكون الشيء ثابتا في نفسه ليس من قبيل الامور الفرضية الاعتبارية
من ان امكان المعنى الموضوع له اي ان المعنى الحقيقي في اللفظ الكنائي لا يشترط ان يكون
ممكنا فضلا عن ان يكون محققا وذلك كما اذا جعل الرحمن كناية عن المحسن فان المعنى
الحقيقي هنا وهو رقة القلب مستحيل في حقه تعالى فعلى هذا القول يرد الايراد المذكور

ابن كمال پاشا ٥

قال السيد في شرح المفتاح وهذا الفرق اعني جواز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية دون
المجاز هو العمدة في الفرق بينهما الا ان بعضهم اكتفى بجواز ارادته في الجملة وان امتنعت
ارادته في المحل الذي استعملت فيه وعلى هذا يكون قوله تعالى الرحمن على العرش استوى كناية
عن الملك وان لم يتصور هنا قعود على سرير وكذا يكون قوله تعالى ولا ينظر اليهم يوم
القيمة كناية عن اهانتهم وترك الانعام عليهم وان لم يمكن النظر منه سبحانه وعلى
ما ذهب معطوف على ما ذهب الاول اي ويرد الايراد المذكور ايضا بناء على ما ذهب اليه
صاحب الكشاف امكانه شرط لانه ذكر في قوله تعالى ولا ينظر اليهم يوم القيمة
انه مجاز عن الاستهانة والسخط وان النظر الى فلان بمعنى الاعتداد به والاحسان
اليه كناية اذا اسند الى من يجوز عليه النظر ومجاز اذا اسند الى من لا يجوز عليه النظر
فاعتبر في الكناية جواز ارادة المعنى الحقيقي في محل الاستعمال فاذا لم يجز يسمى مجازا
متفرعا عن الكناية لان اللفظ قد استعمل في المكنى عنه كثيرا حتى قطع النظر عن المعنى
الحقيقي فاستعمل ح في محل يمتنع ارادته فيه فصار مجازا لوجود القرينة المانعة عن
ارادة المعنى الاصلي كما في المجاز المرسل نحو رعينا الغيث والمجاز المستعار نحو رايت
اسدا في الحمام هكذا حقق السيد في شرح المفتاح اذا علمت هذا فاعلم ان الشرط عند
صاحب الكشاف هو ان يكون المعنى الحقيقي في الكناية ممكنا ولا يشترط ان يكون
متحققا فالشرط عنده هو مجرد امكانه والامكان اعم من التحقق فان موصوف الامكان
قد يكون معدوما ومعلوم ان اشتراط العام لا يوجب اشتراط الخاص وفي كون
الايراد المذكور يرد على ما ذهب اليه صاحب الكشاف منع وذلك لان المشترط عنده
هو امكانه فقط واما تحققه فليس بشرط فجاز ان يكون متحققا وان لا يكون
والايراد انما يرد ان لو اشترط عدم تحققه فيقال ح ان المعنى الحقيقي في التضمين
متحقق والكناية يشترط فيها عدم تحققه فمبنى الايراد هو اشتراط العدم
ولم يتعرض له صاحب الكشاف لا عدم الاشتراط الذي تعرض له فيما نقل عنه الشر
وفرق بين اشتراط العدم وعدم الاشتراط وكان الشارح اشتبه عليه احدهما بالاخر
فجعل الايراد واردا على مذهب الزمخشري ايضا وقد علمت عدم وروده فتفطن
واما على ما اختاره في شرح الفرائد الضمير المرفوع يعود للعصام والفرائد بالفا

والرا

والراجح قرينة وهي الجوهرة النفيسة ومراده منه استعارة السمرقندي اغرب في التعبير
عنه بالفرائد كما هي عادته فقصد التعمية والا فالشائع على السنة اهل العلم شرح الفريدة او شرح
السمرقندية او الاستعارات على ان التعبير بالفرائد قريب التصحيف جدا بالفوائد بحيث اذا غلط
راس الراء صار فوايد فيظن انه الفوائد الغياثية والضمائر خصوصا ولم يصرح بالاسم
الظاهر بل عبر بالضمير مع بعد مرجعه فيقع اللبس ويتوهم بعض القاصرين ان المراد الفوائد
الغياثية لانه كتاب في المعاني والبيان نظير التلخيص من شرحه للتلخيص المسمى بالاطول
فلا اي لا يرد الايراد المذكور ولكن يرد اي بناء على مختار العصام في شرح
الفرائد والتلخيص يعني الايراد السابق يكون غير وارد لكن يرد ايراد اخر هو ان الموضوع
له في الكناية الخ بل للانتقال اي بل يقصد المعنى الحقيقي لاجل ان ينتقل منه
الى المعنى المكنى عنه فكثرة الرماد في زيد كثير الرماد الذي هو المعنى الحقيقي يقصد لاجل
ان ينتقل منه الى لازمه وهو الكرم فمعنى المذكور اي معنى اللفظ المذكور
وهو المتضمن بالكسر اسم فاعل وقوله والمعنى المتضمن بالفتح اسم مفعول مقصودان
لذاتهما كما سبق لك تحقيقه من ان القصد الى احدهما يكون تبعا للاخر والا لو كانا مقصودين
معا لذاتهما لزم في التضمين الجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ واحد وما نحن فيه ليس منه
قال ابن كمال پاشا ان القصد في التضمين الى مجموع المعنيين مرتبطا احدهما بالاخر
لا الى كل منهما منفردا عن الاخر كما في مظان الجمع بين الحقيقة والمجاز للزم ان
يراد من هذا اللزوم بناء على انهما مقصودان لذاتهما وقد علمت انه مم فليكن هذا
اللزوم المبني عليه ممنوعا ايضا وهو غير صحيح لانه جمع بين الحقيقة والمجاز
في لفظ واحد وقد علمت ان ما نحن فيه ليس منه في التلويح قال فيه استعمال
اللفظ في حقيقته ومجازه معا بان يكون كل منهما متعلق الحكم مثلا ان تقول لا تقتل الاسد
وتريد السبع والرجل الشجاع التحقيق انه فرع استعمال المشترك في معنييه فان اللفظ
موضوع للمعنى المجازي بالنوع فهو بالنظر الى الوضعين بمنزلة المشترك فمن جوز
ذاك جوز هذا ومن لا فلا واما ارادة المعنيين في الكناية على ما صرح به في المفتاح
فليس من هذا القبيل لما عرفت من ان مناط الحكم انما هو المعنى الثاني فلا صحة لكونه
اي التضمين كناية هذا نتيجة الايراد المذكور معقول ولكن يرد ان الموضوع له الخ وقد علمت

عدم تماميته فالاحسن في تعليل نفي صحة كون التضمين كناية ما سبق لك من ان المعنى الحقيقي
فيها مقصود بالافادة لكن لا لذاته بل لينتقل منه الى لازمه وهو المعنى المكنى عنه واما
التضمين فان كلا من المعنيين مقصود لذاته فيه   قوله من غير استعماله فيه الضمير في
قوله يعود للعصام وهذا رجوع من الشارح لبيان الوجه الثالث في كلام العصام
وهو قوله وقيل هو عبارة عن ان يقصد بالمذكور معناه الحقيقي و يلاحظ معنى اخر
معه من غير استعماله فيه وقد تعرضنا للشرح سابقا بما هو اتم من هذا واوضح
فلا يلزم ما لزم اي بناء على عدم استعماله فيه فهذا تفريع على النفي اي انتفى اللازم المذكور
لانتفاء عدم الاستعمال فلو فرض انه مستعمل فيه لزم ما لزم وما فاعل لزم اي لزم
على تقدير فرض الاستعمال في المعنى الاخر شيء لزم او الذي لزم وذلك اللازم هو
ما اشار له بقوله قبل للزوم ان يراد بلفظ واحد الخ ومحصله انه لو فرض استعمال الفعل
المذكور في المعنى المضمن لزم عليه ان يراد بلفظ واحد في اطلاق واحد معناه الموضوع
له وغيره معا لذاتهما وهو غير صحيح   وقوله في الكنايات متعلق بقوله لزم اي
لا يلزم اللازم المذكور الذي هو لازم على تقدير ان يكون التضمين كناية   فلا
يكون حذفا بناء على انتفاء التقدير لانه لو قدر رجع للوجه الاول فيرد عليه ما ورد
على الوجه الاول بانه يكون التضمين ح من قبيل الحذف والحاصل ان المذهب الاخير
خالف ما قبله من المذهبين بكل من القيدين فخالف الاول بقيد من غير تقدير الخ
والثاني بقيد من غير استعماله فيه   حتى يرد الخ تفريع على المنفي والايراد
المذكور هو لزوم كون التضمين من قبيل الحذف   اي الذي عهد اشارة الى ان
ال للعهد الذكري لتقدم مدخولها في قوله فوجب ترتيبها على ثلاثة ابواب ٠ جزءا
منصوب على الحال من الضمير المستتر في عهد الذي هو نائب الفاعل وقوله لفظا او
معنى حالان من الرسالة اي يراد من الرسالة الالفاظ او المعاني بناء على ان المسمى بها
هو الالفاظ او المعاني الباب الاول جزء منها على كل حال لان المسمى بالرسالة مجموع
الابواب الثلاثة فكل واحد من الابواب على حدته جزء ومجموعها اعني الهيئة المركبة كلا
هو المسمى بالرسالة   في بيان احوال الخ تقدم لك وجه تقدير المضاف والمراد
بالاحوال التي تعرض للعامل من حيث العمل كعمله الرفع والنصب الى غير ذلك وهذا

التقدير اعني بيان احوال مبني على ان المراد من الرسالة الالفاظ جريا على بيانه هنا
واما على ما بيناه في قوله سابقا قوله في بيان احوال فلا يتعين ارادة الالفاظ لكن بيانه هنا
غير بياننا السابق فتامل   ٠ ومسوق له عطف على قوله كائن وغرضه ان لفظة في
كما يصح ان تكون للظرفية فيقدر كائن يصح ان تكون للتعليل بمعنى اللام فيقدر ما يناسبها كمسوق
ونحوه فلا يحتاج للتاويل المذكور على تقدير الظرفية كما سيصرح بذلك افاده وبهذا تعلم ان الاولى
او مسوقة باو بدل الواو لان هذا اشارة لنوع اخر من التقدير في المتعلق يختلف عليه
المعنى والعطف بالواو يوهم خلافه   ٠ وجُعِل المعاني مبتدا وقوله توسع خبره اي
على هذا التقدير المذكور يلزم ان تكون المعاني ظروفا للالفاظ وجعل المعاني الخ ولا يخفاك
ان هذا الوجه ليس بواجب هنا كما اسلفناه لك عند قوله فيما يحتاج اليه كل معرب
بتقدير البيانات الباسبية متعلق بالجعل اي جعلت المعاني ظروفا بسبب تقدير
البيان الخ ٠ توسع شائع لان النسبة التي بين المعاني والالفاظ اعني الدالية
والمدلولية مشبهة بالنسبة التي بين الظرف والمظروف وكلمة في مستعملة فيها مجازا بتشبيه
الارتباط الواقع بين الدال والمدلول بالارتباط بين الظرف والمظروف فهي استعارة
تبعية لان المعنى الحقيقي للظرفية منتف هنا اذ لا تحيز للمظروف ولا احتواء للظرف كما
في المذكور ثم تلك النسبة الواقعة بين الدال والمدلول يجوز اعتبارها من اي طرف
فيصح جعل كل واحد منهما ظرفا ومظروفا بالاعتبارين فتارة يجعلون الالفاظ مظروفة
في المعاني وتارة يعكسون ولا حجر في شيء من ذلك فمراد الشارح بالتوسع ما ذكرناه من التجوز ٠
باعتبار انه اي البيان كما يحصل بها اي بالالفاظ يحصل بغيرها كالالهام والوحي
وغير ذلك   فكانه اي البيان الذي جعل ظروفا للالفاظ الذي هو راجع للمعاني
وقوله تحيط بها اي بالالفاظ وهذا بيان لوجه تشبيه النسبة الدالية التي استعمل
فيها الحرف بالنسبة الظرفية الموضوع لها لفظة في   كجعل الالفاظ الخ لا يصح ان يتعلق
بجعل الاول لما يلزم عليه من الاخبار عن المصدر قبل استيفاء معمولاته وهو تم بل هو خبر
محذوف اي وذلك كجعل الخ يعني كما ان جعل المعاني ظروفا للالفاظ صحيح بناء على التوسع
المذكور كذلك تجعل الالفاظ ظروفا للمعاني باعتبار ان المعاني تؤخذ منها فاشبهت
الظرف والمظروف بهذا الاعتبار فلا محذور في جعل كل واحد منهما ظرفا ومظروفا باعتبارين

انها قوالب المعاني لا يخفى ما في التعبير بالقوالب من اللطف والاشارة الى انه
ينبغي ان يعتني بشان اللفظ وتحسينه كما يعتني بجزالة المعنى فيوضع المعنى الشريف في
اللفظ الشريف واما اذا خولف بان كان المعنى سخيفا واللفظ شريفا كان كتحلية سيف
من خشب بحلية من ذهب او كان المعنى شريفا واللفظ سخيفا كان كوضع سيف مهند في غلاف
مخلق فالنظر في باب البلاغة وحسن التركيب للفظ والمعنى جميعا ولهذا الكلام تتمة
في تعليقاتنا على تعريب الرسالة الفارسية باعتبار انها اي المعاني تؤخذ
منها اي الالفاظ وقيل يصح هذا المشار اليه هو قوله وجعل المعاني ظروفا الخ
اي يصح جعل المعاني ظروفا للالفاظ بلا تقدير اي تقدير البيان ايضا اي كما يصح
على تقديره وقوله فانهم الخ تعليل للصحة توسعا اي مجازا وقوله حيث قالوا
تعليل لقوله يجعلون اي ثبت ذلك الجعل عنهم لانهم قالوا الخ والشيء الواحد الخ
اي انه في الجمع بين الحقيقة والمجاز بلفظ واحد يلزم خلف لان الحقيقة من حق الشيء
اذا ثبت سميت بها الكلمة المستعملة فيما وضعت له لثبوتها واستقرارها على معناها والمجاز
ماخوذ من جاز المكان اذا تعداه سميت به الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لكونها
جاوزت معناها الاصلي وهو المعنى الحقيقي فلو استعملت كلمة في معناها الحقيقي
والمجازي لزم الخلف لان الكلمة باعتبار استعمالها في المعنى الحقيقي يقتضي ان لا تتجاوزه
وانها مستقرة فيه وباعتبار استعمالها في المعنى المجازي يقتضي انها تجاوزت عنه
فظهر من هذا البيان ان المعنى بمنزلة المحل يعتبر حصول اللفظ فيه واستقراره
بالنظر للحقيقة وتجاوزه عنه وتعديه بالنظر للمجاز فقوله والشيء الواحد
مراده به اللفظ لا يكون مستقرا في محله وهو المعنى الحقيقي لانه على تقدير استعماله
فيه يكون مستقرا فيه وقوله ومتجاوزا عنه اي على تقدير ان يراد من اللفظ
معناه المجازي يكون متجاوزا عن المعنى الحقيقي فقوله والشيء الواحد من تتمة
الاستدلال على امتناع الجمع بين الحقيقة والمجاز وقوله في حالة واحدة متعلق
بيكون المنفي وهو قيد لا بد منه في تحقق الخلف اما في حالتين فلا بل هو واقع
كاستعمالنا اللفظ تارة في معناه الحقيقي وتارة في معناه المجازي او في
تحصيل ادراكاتها هذا التقدير على احتمال ان المسمى بالرسالة المعاني ففي كلامه

نشر

نشر على ترتيب اللف اي يقدر بيان احوال على احتمال ارادة الالفاظ او تحصيل
ادراكاتها على احتمال المعاني وضمير ادراكاتها يعود للاحوال فيقدر هكذا الباب الاول
في تحصيل ادراكات احوال العامل فالمقدر ههنا ثلاث مضافات ومن الاول مضافان
ومن ثم لم تظهره ولما ان الشايع ان المسمى باسما الكتب والرسائل هو الالفاظ كما تقدم
تحقيقه ثم اعلم ان التحصيل مصدر حصل الشيء اذا حازه والادراكات جمع ادراك
وهو وصول النفس الى المعنى فكل من التحصيل والادراك معنى مصدري حدثي قاسم
بالفاعل لا وجود له و لا بد في تصحيح الظرفية من تكلف بان يطلق التحصيل ويراد
به اسم المفعول وكذلك الادراك وتجعل الاضافة من اضافة الصفة للموصوف فالمعنى
هكذا في مدركات محصلة والمدركات هي المعاني التي تعلق بها الادراك وقد
جعلت ظرفا للمعنى فلزم على هذا التقدير ظرفية الشيء لنفسه وهو باطل ضرورة
مغايرة الظرف للمظروف والشيء لا يغاير نفسه واشار للجواب عنه بقوله فلما يلزم ظرفية
الشيء لنفسه معللا له بقوله والتحصيل الخ فان قوله والتحصيل عطفه على سابقه
من قبيل عطف العلة على المعلول اي انتفى لزوم ظرفية الشيء لنفسه لان التحصيل
الخ وظهر من هذا ان الاوضح ان يقول لان التحصيل او اذ التحصيل ليكون الكلام
صريحا في العلية والتحصيل كما يحصل بهذه المعاني اي والمدركات المحصلة اي
المعاني التي يتعلق بها التحصيل والادراك كما علمته اولا كما يحصل بهذه المعاني
من حيث انها اي تلك المعاني مدلولات هذه الالفاظ اي المترجمة بالباب الذي
جعل المسمى به معانيها يحصل بغيرها اي بغير تلك المعاني وخلاصته ان المعاني
المظروفة معان خاصة والمعاني التي جعلت ظرفا يعتبر عمومها بالطريق المذكور
فال الامر الى ان الظرفية من قبيل ظرفية الخاص في العام لاشتمال العام عليه في
ضمن بقية افراده الاخر فكانه شيء يحيط الخ بيان لعلاقة التجوز
او التعليل اي انه لو ذكرت اللام بدل في صح ذكرها لتحقق معناها الذي هو الاختصاص
على ما قاله السيد فيقال مثلا الباب الاول لبيان احوال العامل اي الالفاظ المخصوصة
المذكورة المسماة بالباب مختصة ببيان تلك الاحوال لا تتحقق في غيرها او تجعل
اللام للتعليل على قول اخر لكن على تقدير جعلها للتعليل لا يقدر كما في ونحوه بل

مسوق او معقود او مولف ونحو ذلك فالمعنى هذه الالفاظ المذكورة ذكرت والفت
لاجل بيان ذ‍ فذلكي المشار اليه جمع النسوة الحاضرات ومصدوق الذي يوسف عليه
الصلاة والسلام والشاهد في قوله فيه اي من اجله فيفيد منطوق من ظاهره
ان هذا التقدير خاص بجعل في تعليلية وليس كذلك بل هذا التقدير يجري علي تقدير
دخول اللام وجعلها للتعليل كما قررنا فما يظهر من كلامه من الاختصاص لا تقبله
الخواص فلا حاجة يعني لو قدرت اللام سواء جعلت للاختصاص او للتعليل او
جعلت في للتعليل اندفعت التكلفات السابقة برمتها فتفريع قوله فلا حاجة علي
كل من تقدير اللام بقسميها وجعل في للتعليل لا انه علي تقدير جعل في للتعليل
كما قررنا فقط كما يتبادر الي الفهم من ظاهر كلامه تدبر وهكذا المشار اليه
التقديرات السابقة والكاف للتشبيه ومجموع الجار والمجرور خبر مقدم وسائر
العبارات مبتدا موخر اي وبقية العبارات التي تجعل عنوانا للمباحث كفصل وكتاب
ومقصد وموقف وخاتمة وتنبيه ونحو ذلك مثل ما ذكرهنا في جريان هذه
الاحتمالات المقفو اسم مفعول والمباحث مرفوع نائب الفاعل اي التي
جعلت عنوانا اي علامة في اول المباحث وقوله كالمقاصد والمواقف يحتمل
انه اراد بهما الكتابين المخصوصين فيحمل الكلام علي حذف المضاف اي كتراجمهما
فالاول مباحثه معنونة بمقصد والثاني بموقف غالبا ويحتمل ان المعنى
كالمقاصد والمواقف الواقعة مفرداتها تراجم للكتابين ويويد هذا الاحتمال
قوله والمقدمة اي لفظ مقدمة الواقع في اوائل الكتب قدمه الضمير
المرفوع يعود للمصنف والمنصوب يعود لباب العامل اي قدم المصنف باب
العامل علي غيره لتوقف الخ وليت شعري من اين يعلم ان الضمير يعود لباب العامل
بعد سوق هذه الجمل الكثيرة مع قولهم ان الضمير يرجع لاقرب مذكور فلو قال قدم
باب العامل لارتفع اللبس واتضح الامر لكنه غير مبال بامثال هذه الامور
اكثر تعريفات المعمول لا كلها اذ منها ما لا يتوقف علي ذكر العامل فالمتوقف
مثلا المبتدا فانه معرف بالاسم المجرد عن العوامل اللفظية والفاعل فانه معرف
بما اسند اليه فعلا او شبهه ومعمولات الافعال الناسخة والمفاعيل الخمسة

ونحو

ونحو ذلك ومثال ما لا يتوقف المضارع فانه معرب متاثر بالعامل لكنه غير ماخوذ
في مفهومه ولشرفه لكونه موثرا علة ثانية للتقديم ولا يشعر ان التقديم من قبيل
التقديم بالشرف مع اننا حققنا سابقا انه من قبيل التقديم بالعلة وقد يجاب بعدم
المنافاة لان العلة لتاثيرها اشرف من المعلول فالشرط اظهر ما خفي واخفي ما ظهر
ولما كان البحث عن احوال العامل من البحث اثبات المحمولات لموضوعاتها فمن ثم
قالوا موضوع العلم ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية اي تحمل عليه وحقق
عبد الغفور في حواشي الفوائد الضيائية ان موضوع علم النحو هو الكلمة والكلام
خلافا لمن قال ان موضوعه الكلمة والكلام بل قال السلكوتي في تعليقاته علي
تلك الحاشية الصواب ان موضوعه اللفظ الموضوع باعتبار صدقه علي كل واحد من
الاقسام الثلاثة يعني الكلمة والكلام والمركب الغير الاسنادي لان كلا من الثلاثة
مبحوث عنه في النحو وجعل البحث عن احدهما تبعا للاخر تكلف واما ما اشتهر به كلام
الامتحان وصرح به الشارح في حاشيته عليه من ان موضوعه الكلمة فقط فلا عبرة به
ثم تلك المحمولات التي هي اعراض ذاتية اما ان تثبت لنفس الكلمة كما يقال الكلمة اما
ان تدل علي معنى في نفسها او لا او تثبت لاقسامها كما يقال الاسم اما معرب واما
مبني وقس عليه احوال اقسام الاقسام واما اثبات احوال الكلام فكما يقال
الكلام اما مركب من اسمين او اسم وفعل واما اثبات احوال اقسامه فكما يقال
الجملة الخبرية تقع حالا وصفة وصلة الخ بناء علي ترادف الجملة والكلام اذا تقرر هذا
فنقول هذا الكتاب مولف في علم النحو وعلم النحو يجب ان يبحث فيه عن احوال
الكلمة والكلام ينتج هذا الكتاب يجب ان يبحث فيه عن احوال الكلمة والكلام اما
الصغرى فبديهية واما الكبرى فقد تقدم لك بيانها فيرد ان يقال كان الواجب
ان يذكر المصنف بحث الكلام ايضا فلاي شيء تركه والجواب انه جري علي القول
بان موضوع النحو الكلمة فقط ولانه لما لم يكن له غرض يتعلق بالبحث عن احواله
تركه لما ان المذكور هنا البحث عن حال العامل والمعمول وهما من اقسام الكلمة علي
موقفه لما عرفت ان البحث اثبات المحمولات لموضوعاتها واثبات شيء لشيء فرع عن تصور
المثبت والمثبت له والنسبة لانه تصور الاطراف الثلاثة واجب قبل الحكم

كما اختاره في الامتحان

ومعرفة اقسامه مجرور معطوف على معرفته الاول وضمير اقسامه يعود للعامل وفرق
بين المعرفتين فالمعرفة الاولى متعلقة بالعامل من حيث هي اي ببيان حقيقته والثانية
متعلقة بكل قسم على حدته ومعرفتهما بضمير التثنية الراجع لمعرفة العامل ومعرفة
الاقسام وهو مبتدا مرفوع خبره موقوفة اقسام الكلمة التي هي الاسم والفعل
والحرف الموقوفة بالجر صفة معرفة اقسام على معرفتها اي الكلمة لان معرفة
القسم متوقفة على معرفة المقسم لكون المقسم جزء القسم وتوقف معرفة الكل على
معرفة الجزء ضروري اذ بعضه تعليل لتوقف اقسام العامل على معرفة اقسام
الكلمة ولما كان غرضه من التوقفات ظاهرا لم يتعرض لبيانه اراد ان يقسم الخ
جواب لما فما ذكره كله تمهيد وتوطئة لوجه ذكر الكلمة اولا وتعريفها وتقسيمها وقوله
اولا ههنا مصروف منون لكونه بمعنى قبلا اي قبل الشروع في العامل وقوله
معرفا من حال لا يقال ان زمن الحال وعاملها واحد والامر بخلافه هنا فان زمن
النطق بالتقسيم متاخر عن زمن النطق بالتعريف لانا نقول عامل الحال هنا اراد
والمقارنة باعتباره متحققة لعدم التنافي بين ارادة التقسيم حالة التعريف وان
كان التقسيم بالفعل لا يقارن التعريف زمنا فان قلت لاي شيء اختار الحالية
ولم يقل عرف الكلمة ثم قسمها كما هو الواقع من اسبقية التعريف على التقسيم قلت
لعله اشار بذلك الى ان المقصود الاهم انما هو التقسيم والتعريف ذكر لتوقف التقسيم
عليه بدليل ما ذكرنا قوله بعد والتعريف تبعي فلما كان التعريف تبعيا في الرتبة
وان تقدم في الذكر ناسب ان يجعل ما يدل عليه فضلة في الكلام لان التابع
رتبته التاخير كرتبة الفضلة وبعد هذا نقول كان الاولى بل الصواب ان يقول
عرف الكلمة ثم قسمها اما اولا فلموافقة الواقع من تقديم التعريف على التقسيم واما
ثانيا فلان ما ذكره هنا مبني على تبعية التعريف للتقسيم وهو مزيف بما استطلع عليه
والاجماع على خلافه حتى صرح هو في حاشية الامتحان ان التقسيم تكميل لمعرفة المقسم
فيكون تابعا للتعريف واما ثالثا فللاغنا عن هذه التكلفات التي ذكرناها لتصحيح
الحالية ولقد عدل عن عبارة الامتحان مع انه قدوته فانه قال بدا بتعريفها ثم
بتقسيمها بدون وجه للعدول سوى التعسف في المقول الموجب لتشويش العقول

لتشويش ما

واما

وانما بدا بتعريف الكلمة لانه ما لم يعلم المبحوث عنه في العلم على وجه يتميز عن جميع
ما عداه لا يتيسر الحكم عليه على وجه يخصه قال عبد الغفور فان قيل الواجب
حاصل قبل التعريف لتوقف تعريف كل شيء على تصوره اجيب بان ذلك التوقف
بالقياس الى المتكلم المفكر لا بالقياس الى المتعلم ان قيل المتعلم ايضا عالم بالمعرف
قبل تعريفه لان الامر التعريف تشير الى ما يعلمه المخاطب قلنا لا يلزم من لزوم
علم المخاطب لزوم علم المتعلم لجواز ان يكون المتعلم سامعا غير مخاطب فاذن
التعريف بالقياس اليه يفيد اصل المعرفة وبالقياس الى المخاطب زيادة المعرفة
ولكل معطوف على الضمير المجرور باللام اي ومعرفا لكل قسم من اقسامها
واعاد الجار جريا على المشهور في انه اذا عطف على الضمير المجرور يعاد الجار وان
جوز بعض النحاة العطف بدون عوده مستشهدا له بقراءة واتقوا الله الذي
تساءلون به والارحام بالجر عطفا على الضمير المجرور وقول الشاعر
اليوم قد صرت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والايام من عجب
ويبين مضارع منصوب معطوف على يقسم المنصوب بان وانما عدل عن
الحالية هنا بان يقول مبينا لان التعبير بذلك يقتضي ان البيان مذكور بطريق
التبعية للتقسيم كالتعريف وليس كذلك اذ التعريفات والتقسيمات ليست من
المقاصد بل من المبادي والمقاصد انما هي المسائل وذلك البيان منها فهو من قبيل
المقاصد كون كل تنوين كل وبعض عوض عن المضاف اليه والذي يقدر
اضافة لفظ كل اليه هنا قسم اي كون كل قسم فحذف المضاف اليه وعوض عنه
التنوين كلا كما في قسم الافعال فانها كلها عاملة اذا خلت عن المانع وقوله
او بعضا كما في الاسما والحروف فانها كلها لا تعمل بل بعضها وسياتي بيانه
في اثنائه اي في اثنا تعريف كل قسم منها ويعرف معطوف على يقسم السابق
فهو وما بعده منصوبان بان الداخلة على يقسم وقوله ثانيا راجع لقوله يعرف
العامل ويقسمه ذكر في مقابلة اولا اي بعد الفراغ من تقسيم الكلمة وتعريفها ثم
يعرف العامل ويقسمه فالاتيان بثانيا لتحصيل التقابل لا اولا والا فلو قال
ثم يعرف العامل ويقسمه لافاد هذا المعنى لكن يفوت حسن التقابل فقال

عطف على اراد عطف مسبب على سبب اعلم فعل امر يستتر فيه الضمير المرفوع وجوبا
المقدر بانت واصله وضع ضمير المخاطب ان يكون لحاضر واحد فاذا استعمل في كلام
يتاتي توجيه الخطاب اليه كان مجازا وهذا معنى ما يقال ان اصل الخطاب ان يكون لمعين
فان معناه كما في اللاري على المطول ان يقيد الحاضر يعني المعين بانه على وجه يكون
ما يعبر عنه جزأ من الكلام فانه يجب ان يولي به ضمير المخاطب والا لا نتقض بنحو قولك
للحاضرين الله تعالى عالم فانه توجيه للكلام نحو الحاضر مع انه لا خطاب هناك وقد
يترك ذلك الاصل كما هنا فان الخطاب عام لكل واقف على الرسالة وهو صرف للفظ
عن ظاهره فلا بد له من قرينة هي ان هذا البحث مطلوب علمه من كل احد يريد معرفة النحو
ثم العموم على سبيل البدل اذا كان الضمير مفردا او مثنى فاذا كان الضمير جمعا كما في قوله
عليه السلام كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته فاستظهر اللاري في حاشية المطول
ان عموم جميع المخاطبين على سبيل الشمول قبل الشروع في المقصود الذي هو
الابواب الثلاثة وما ذكر قبلها فهو من قبيل المبادي لتوقف المقصود عليه لم تنصرف
لتحقق علتين فرعيتين فيه واذا تحقق في الاسم علتان فرعيتان لم ينصرف اي لم ينون
وهما هنا الوصفية ووزن الفعل كاحمر اذ اصله اول على وزن افعل قلبت الهمزة
واوا ثم ادغمت صرفته لانتفاء احدى العلتين وهي الوصفية من حيث
وجوده في ضمن الكل فتكون للاستغراق وعلل ذلك بقوله اذ التقسيم للافراد لا للماهية
وهذا التعليل فاسد لان التقسيم اما تقسيم الكلي الى جزئياته او الكل الى اجزائه
والاول على ما ذكره السيد في حاشية المطالع اما حقيقي وهو ان ينضم
الى الكلي قيود متباينة نحو الحيوان اما حيوان ناطق واما حيوان صاهل
فتحصل اقسام متباينة واما اعتباري وهو ان ينضم الى الكلي قيود متغايرة
ليست متباينة بل متصادقة في الجملة فيحصل اقسام متمايزة بحسب المفهوم والاعتبار
وان كانت متصادقة كما وقع في كتب المنطق من تقسيم الكلي الى اقسامه الخمسة لان
القيود في ذلك التقسيم قد تتصادق في واحد والثاني هو تحليل الكل وتفصيله
الى الاجزاء فلا يصدق المقسم على اقسامه ضرورة ان الكل لا يحمل على الجزء ويكون
كل قسم داخلا في ماهية المقسم على ما صرح به قدس سره في حاشية شرح الاصول

الكلمة

والتقسيم هنا من قبيل تقسيم الكلي الى جزئياته وقد استفدت ان المقصود من المقسم
هو المفهوم والمقسم هنا الكلمة واقسامها الاسم والفعل والحرف وغير ممكن ان
يراد من المقسم الافراد لانها انما تتحصل بعد انضمام القيود والا لكان التقسيم تحصيلا
للحاصل اذ المقصود منه تحصيل مفهومات الاقسام فلو اريد به الافراد لاقتضى
ان تكون تلك المفهومات محصلة قبل وهو باطل وكتب القوم طافحة بان المقصود
من التقسيم هو حقيقة الكلي وصرحوا بان ال الداخلة عليه للحقيقة كال الداخلة
على المعرفات والكلمة هنا معرف ومقسم فال فيها للجنس لا غير نعم قد تكلف بعض
بجعلها عهدية واطال في رده فليت شعري ما الداعي لذكر هذا الكلام المزيف
هنا فضلا عن تصديره المقتضي لرجحيته سيما وقد درج عليه في التمهيد
لذكر الكلمة كما قدمناه ثم انه ابهم هذا البعض الذي نقل عنه هذا الكلام
ولو صرح به لكان اسلم له واريح لساحته فينظر في كلام ذلك البعض وما
عرضه به فان قلت ان الشارح ناقل فلا تتوجه عليه مؤاخذة قلت الناقل
لا تتوجه عليه المؤاخذة ما لم يلتزم صحة المنقول والا صار معللا فان قلت من
اين علم انه التزم صحة المنقول قلت القرينة على التزام صحته اشهر من نار على
علم لانه صدر البحث بذكره وعبر بالجملة فيما سبق لاجله وخالف الامتحان
الذي هو عمدته في نقله وعلى هذا اي الوجه المذكور من جعل ال في الكلمة
للحقيقة من حيث تحققها في جميع الافراد ففي الكلام استخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان
احدهما ثم يراد بالضمير العائد الى ذلك اللفظ معناه الآخر او يراد باحد
ضميريه احد المعنيين وبالآخر الآخر سواء كان المعنيان حقيقيين او مجازيين او
مختلفين فالاول كقوله

اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا

جمع غضبان اراد بالسماء الغيث وبضميره في رعيناه النبت وكلا المعنيين مجازي
والثاني قوله

فسقى الغضا والساكنيه وان هم شبوه بين جوانح وضلوع

اراد بالضمير الاول المجرور في الساكنيه المكان الذي فيه شجر الغضا وبالضمير

الثاني المنصوب في شبوه النار الحاصلة من شجر الغضا وكلاهما مجازي والتمثيل للتبعية
ظاهر فالكلمة اريد بها اولا الجنس المتحقق في جميع الافراد الذي هو مفاد الاستغراق
ثم اعيد عليها الضمير في قوله وهي لفظ على ارادة الجنس من حيث هو فان ضميره يعود
عليها من هذه الحيثية البتة والاستخدام نوع حسن من البديع لكنه هنا مبني على قول بديع
والا فالتحقيق ان لا استخدام كما هو مختار الاعلام في اوايل شرحه للكافية وصرح
به في شرح الوضعية فقال ان المعتبر في التقسيم نفس المفهوم الكلي المقسم لا افراده
واللام الداخلة عليه لام الحقيقة من حيث هي هي وصرح غير العصام بذلك حتى كاد ان يكون
ذلك اجماعا فمخالفته شذوذ وتاوها للوحدة الشخصية اذ التقييد بالشخصية
للاحتراز عن النوعية والجنسية والكلية اي غير المعينة للاحتراز عن الشخصية
المعينة فانها ليست معنى للتا اصلا ولو فرض فليس بمراد هنا قطعا للزوم ان
لا تصدق الكلمة ح الا على واحد معين فالتا التي للوحدة النوعية كالتا في استخراجة
وفي كلمة على ما قاله الفاضل الهندي والتي للوحدة الجنسية كتا كلمة على ما هو
ظاهر عبارة الجامي حيث قال ولا منافاة بينهما لجواز ان فانه يتبادر منه ان التا للوحدة
الجنسية اي التي معروضها الجنس وكون الكلمة جنسا ظاهر لصدقها على حقايق مختلفة
هي الاسم والفعل والحرف واستخراجة نوعا ظاهر ايضا لاندراجه تحت مطلق الاستخراج
الصادق على حقايق مختلفة فان الاستخراج على انحاء شتى ثم ان الجنسية تقال على
الشيء باعتبار ما تحته من الانواع والنوعية باعتبار ما فوقه من الاجناس فالحيوان جنس
باعتبار الانسان والفرس نوع باعتبار الجسم النامي فلا منافاة بين كلام الهندي
والجامي فان قلت الشخص جزئي لا يصدق على كثيرين والكلي يصدق على كثيرين
فبين الشخصية والكلية تناف فكيف يثبتان لشيء واحد فالجواب ان التنافي
انما هو بين الشخصية المعينة والكلية لا بينها وبين الشخصية المطلقة وتوضيحه
ان الشخص كلي بل الجزئي الحقيقي ايضا كلي لصدقهما على زيد وعمرو وغيرهما
فمفهومهما كلي وان كان الماصدق جزئيا فمعنى كون الشخص والجزئي الحقيقي كليين
كون مفهوميهما فردين من افراد مفهوم الكلي فان قولنا الجزئي ما يمنع نفس
تصوره من وقوع الشركة فيه هذا المفهوم كلي لصدقه على مفهوم كل جزئي وكذلك

الشخص

الشخص والجزئي افراد ذلك المفهوم فالتا هنا كالتا في فعلة بفتح الفا وسكون
العين المصوغة للمرة مثل ضربة وجلسة فانها للوحدة الشخصية بلا خلاف مع
صدق مفهوم ضربة على كل ضرب واحد فتكون كلية باعتبار مفهومها الا ان يقترن
بها ما يفيد التعيين كما في قولنا هذه الضربة ضربة شديدة كذلك مفهوم الكلمة يصدق
على كل كلمة واحدة اللازمة لحقيقة الكلمة احتراز عن العارضة كما في تا تمرة كذا
نقل عنه هنا وصرح به في حاشية الامتحان ونحن نقول اللازمة مجرور صفة للوحدة
ومراده باللزوم كون الوحدة ذاتية للكلمة وهو احتراز عن التا في تمرة فان
الوحدة المدلول عليها بها عرضية ثم ما ذكره الش هنا هو عبارة الامتحان الا انه اسقط
منها ما كان الواجب ذكره وهو ليتبين به ما هنا وهو قوله فرق بين كلمة وكلم
ونحو تمرة وتمر بان الوحدة ماخوذة في حقيقة الاولى دون الثانية اه ثم علق
هنا حاشية قال اعلم ان الفرق بين كلمة وكلم وتمرة وتمر ولبنة ولبن ان
الوحدة معتبرة في حقيقة الكلمة ذاتية ماخوذة فيها بخلاف التمرة واللبنة فان
الوحدة فيهما عارضية لا ذاتية ماخوذة في حقيقتها لان الكلم جنس لكن لا يقع الا على
الثلاث فصاعدا بخلاف التمر واللبن فانهما يقعان على الواحد والاثنين والثلاث
فصاعدا اه وهو في ذلك مخالف للرضي ومن تبعه فانهم جعلوا كلمة وكلما مثل تمرة
وتمر بلا فرق وعدم وقوع كلم على الاثنين والواحد استعمالا لا وضعيا فتكون
الوحدة في كلمة عارضية لا ذاتية ماخوذة في حقيقتها فلا فرق بينها وبين تمرة
قال الشارح في حواشيه ولم يرض اي صاحب الامتحان ذلك اي ما قاله الرضي وحكم
بالفرق المذكور للزوم كون تعريف الكلمة بما وضع مفردا ح تعريفا لها باعتبار عروض
الوصف لها في الاستعمال لا تعريفا لحقيقتها وماهيتها من حيث هي هي فيلزم ان يكون
رسما لا حدا اذ يلزم ح كون القيد المعتبر لها وهو الافراد عرضيا ولم يقل به احد ولانه
لم يظهر في اللغة ولا في الاصطلاح ماهية للكلم شاملة للواحد والاثنين حتى
يقال دخول التا عليه للتنصيص على احد محتملاته كما في التمرة والاصل ان لا يخالف
الاستعمال الوضع فلا يعدل عنه بلا داع والقياس على امثاله اثبات اللغة بالراي
وهو لا يجوز فنظر الش ادق وبالقبول احق ولا يخفى ما في هذا كله من التعسف

فان القوم انما جعلوا التا هنا للوحدة الجنسية او النوعية ولم يتعرضوا التقييدها باللزوم
ولا بعدمه وما ذكره ~~وما ذكره~~ من اقتضاء كون الوحدة عرضية في الكلمة ان يكون التعريف
رسما ولو سلم فلا ضرر في ذلك فان تعاريف الادبا لا يحافظ عليها امثال هذه المحافظة
التي يلتزمها ارباب المعقول والتفرقة بين تا كلمة وتا تمرة تحكم لا دليل عليه سوى
ما ذكره وهو ضعيف ومع ذلك كان الاولى موافقة القوم وترك هذه التكلفات الموجبة للوم
فانا لا نخالف الرضي ومن تبعه ونتمسك بما قاله صاحب الامتحان واخذ عنه قال
الرضي ان الكلم جنس للكلمة مثل تمرة وتمر وليس المجرد من هذا النوع جمعا لذي التا
كما يجي تحقيقه بل هو جنس حقه ان يقع على القليل والكثير كالعسل والما لكن الكلم لم
يستعمل الا على ما فوق الاثنين بخلاف نحو تمر وضرب ونحوهما قال العصام والفرق
بينه اي بين كلم وبين التمر بانه لم يطلق الا على الثلاث بخلاف التمر نشا من الاستعمال
حيث عرض للكلم هذا التخصيص والتمر باق على وضعه ولا تنافي بينها اه جواب
سوال مقدر تقديره ان بين الكثرة التي هي مدلول الجنس وبين الوحدة التي هي مدلول
التا منافاة فكيف يصح حمل اللام على الجنس والتا على الوحدة المنافية له فاجاب
بمنع المنافاة ومحصل الجواب ما ذكرناه سابقا من ان الوحدة الشخصية المستفادة من
التا كلية ايضا لان من حيث هو هو اشارة الى الخلاف في وضع اسما الاجناس هل
هي موضوعة للماهية من حيث هي او موضوعة لها مع وحدة غير معينة وهو
المسمى بالفرد المنتشر فعلى الثاني عدم المنافاة ظ سوا كان الجنس معرفا باللام
او لا كانت التا للوحدة الشخصية او الجنسية وعلى الاول بينهما منافاة بحسب
الظاهر ان كانت التا للوحدة الشخصية وان كانت للوحدة الجنسية فلا
قال العصام ولا يخفى ان دفع المنافاة بمنع المنافاة بين الجنس والوحدة
جواب جدلي الزامي لا تحقيقي اذ التحقيق ان التا ليست لوحدة جنس اشير
اليه باللام بل لجعل افراد هذا الجنس مشروطة بالوحدة في كونها افرادا له حتى
لا يصح حمل كلمتين معا فرد هذا المفهوم وهذا لا ينافي الكثرة التي يستدعيها
الجنس واشار لهذا بقوله وانما التنافي بينها اي بين الوحدة الشخصية الكلية
المستفادة من التا هنا وبين المركب اي من كلمتين مثلا وقولها وبين الوحدة الشخصية
الجزئية

الجزئية كالمنافي هذه جزئية حسنة مثلا والجنس اذ مدلول التا فرد معين والجنس
يصدق على كثيرين قال عبد الغفور ما معناه ويكن ان تمنع كون التا للوحدة في المعنى
العرفي للكلمة المراد هنا خصوصا عند من عدل في تعريف الكلمة عن اللفظة الى اللفظ
وقال الوحدة غير مرادة ولين سلمنا انها للوحدة نقول انه يجوز تجريدها عن معنى الوحدة
فان التا ليست نصا فيها حتى يمتنع التجريد عنها اه فما اجيب به من منع المنافاة انما
هو بعد التنزل وتسليم هذين المنعين فلذلك كان الجواب به جدليا الزاميا كما قال
العصام تامل . ماخوذ ان اي مشتقان منه قال الامام الرازي الاشتقاق على
نوعين اصغر واكبر فالاصغر كاشتقاق صيغ الماضي والمضارع واسم الفاعل
والمفعول وغير ذلك من المصدر والاكبر تقليب اللفظ المركب من الحروف الى انقلاباته
المحتملة مثلا اللفظ المركب من الحرفين كالميم والنون يقبل انقلابين كمن ونم
والمركب من ثلاثة احرف يقبل ستة انقلابات مثل المركب من الكاف واللام والميم كلم
كمل لكم لمك مكل ملك الى غير ذلك ثم المراد بالاشتقاق الواقع في قولهم هذا اللفظ
مشتق من كذا هو الاصغر قال التفتازاني في التلويح الاشتقاق يعتبر تارة باعتبار
العلم فيقال هو ان تجد بين اللفظين تناسبا في اصل المعنى والتركيب فترد احدهما
الى الاخر فالمردود مشتق والمردود اليه مشتق منه وتارة باعتبار العمل فيقال
هو ان تاخذ من اللفظ ما يناسبه من الحروف الاصلية وترتيبها فتجعله دالا على معنى
يناسب معناه فالماخوذ المشتق والماخوذ منه هو المشتق منه فما وقع في عبارة
بعض المحققين من ان الاشتقاق هو رد كلمة الى اخرى لتناسبهما في اللفظ تفسير
للاشتقاق باعتبار العلم . الجرح بفتح الجيم مصدر جرحه واما بالضم فاسم للجراحة
والمراد هنا الاول للتاثير في القلوب بيان للمناسبة بين المشتق والمشتق
منه لان الالفاظ توثر باعتبار حسنها وقبحها فتورث قبضا في النفوس وبسطا
. وهو اشتقاق بعيد وذلك لان التناسب ههنا بين المشتق والمشتق منه
ليس الا باعتبار التاثير المخصوص الذي هو لازم معنى الجرح اي التاثير الذي
يصحبه الالم وليس مدلولا مطابقيا للمشتق ولا تضمنيا وذلك ظاهر ولا التزاميا من
حيث انه لم يفهم منه بل هو يحصل في بعض افرادها والمشهور في المناسبة المعنوية

بين المشتق والمشتق منه ان يدخل معنى المشتق منه في المشتق قال عبد الغفور
المناسب ان يقال ان تأثير انفسهما بقرع الاسماع ونقش الصور في الاذهان وما يترتب
عليهما من الافعال والانفعالات على اي وجه كان من مستتبعات القوة التي هي مدلول
الكاف واللام والميم فان تقاليبها كلها لا تخلو عن قوة وشدة فالكلمة والكلام متساوية
الاقدام في ان تأثيرها بالقوة المفهومة من جوهر تلك الحروف . الواو اعتراضية
وهي مبتدأ وما بعده خبر والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر اعني الكلمة وثلاثة
في الاصل خبر محذوف تقديره وهو ولا يصح ان يجعل خبرا عن اللفظ وان تبادر كما لا يخفى
وهذه الجملة ايضا اعتراضية بين الموصوف وهو اللفظ وصفته اعني الموضوع وفيه
والظرف في محل نصب على الحال بناء على جواز انتصابه من المبتدأ او على التأويل او هو
ظرف مستقر متعلقه محذوف يقدر الكائن ونحوه معرفا باللام كما قدر نظيره ذلك السعد
في مطوله عند قول صاحب التلخيص فالفصاحة في المفرد خلوصه ولا يلزم من هذا
التقدير حذف الموصول مع بعض صلته لان اسم الفاعل والمفعول اذا لم يكونا بمعنى
الحدوث كان اللام فيهما حرف تعريف ويصح ان يجعل ظرفا لغوا متعلقا بالخبر المبتدأ
المحذوف العائد للفظ لان ضمير المصدر يعمل في الظرف كما في قوله .
وما الحرب الا ما علمتم وذُقتُمُ . وما هو عنها بالحديث المُرَجَّمِ .
وقوله بمعنى الرمي خبر واضافته معنى لما بعده من اضافة العام للخاص كشجر اراك
وبا بمعنى للملابسة من ملابسة الدال وهو اللفظ للمدلول وهو المعنى فان قلت
هل هناك وجه لعدول صاحب الامتحان في هذه العبارة عن قول الجامي وغيره
في اللغة الرمي مع محافظته على الاختصار فعبر بالاصل واقحم لفظ معنى قلت
نعم هناك وجه دقيق الهمنا الله صاحب التوفيق وهو انه لما لم يتجرد المعنى اللغوي
عدل عن التعبير الى الاصل ليحتمل كلا من معنيين احدهما ان المراد اصل اللغة والمعنى
اللغوي من حيث هو لانه اصل للمعنى العرفي النحوي بخلاف التعبير بلغة او في اللغة
فانه لا يفيد الا ان هذا المعنى لغوي واما انه باعتبار عرف اللغة او اصلها فلا
وما احتمل وجهين خير مما احتمل وجها واحدا واما وجه اقحام معنى فهو قصد افادة
تعميم الرمي واحماله على البقاء على المعنى المصدري الشامل للرمي المطلق له والرمي المخصوص

وهو

وهو رمي شيء من الفم اولا وبل باسم المفعول وان المراد به المرمي فيتناول انطباقه
على كل من المعاني اللغوية بخلاف التعبير بالرمي بدون زيادة معنى فانه لما وقع خبرا
عن اللفظ وكل منهما مصدر كان المتبادر منه ان المراد المعنى المصدري فلم يكن محتملا لجميع
المعاني اللغوية هذا وجه العدول وارجو ان يكون حقيقا بالقبول واعلم
ان المعنى اللغوي غير منحصر لكثرة تراعهم فيه فقال العصام في حواشي الوضعية اللفظ
في اللغة الرمي من الفم لا الرمي مطلقا كما يتوهم من لفظت الرحى الدقيق لانه مجاز صرح
به في الاساس وقال الشيرازي في حواشيه عليه اللفظ في اصل اللغة مصدر بمعنى الرمي
فاستعمل ثانيا في اللغة بمعنى المفعول اي المرمي فيتناول ما ليس بصوت وحرف
وما هو حرف واحد وما هو اكثر من حرف مهملا كان او مستعملا صادرا من الفم او لا
لكن خص في عرف اللغة بما هو صادر من الفم من الصوت المعتمد على المخرج سواء كان
حرفا واحدا او اكثر اه وقال منلا زاده في حاشية عصام الفوائد الضيائية ناقلا
عن الاساس ان اصل اللفظ الاسقاط المخصوص وهو الاسقاط من الفم لا مطلق
الاسقاط واستعماله في الرمي بطريق المجاز يقال لفظ النوى ولفظ اللقمة من
الفم اذا اسقطها منه ومن المجاز قولهم فلان لفظ القول ولفظ به ولفظت الرحم
ما النغل ولفظت الرحى الدقيق ولفظت الحية سمها وعلى هذا يكون استعمال اللفظ
في الملفوظ نقلا عن المعنى المجازي دون الحقيقي وفي عبد الغفور اللفظ في اللغة
الرمي ورمي شيء من الفم والتكلم . وفي العرف اي عرف النحاة صوت هو
كيفية قائمة بالهواء بسبب تموجه وتصادم اجزائه بعضها بعضا من حصول
قلع او قرع على ما بين في الفلسفة . من شأنه ان يخرج من الفم بدخل ما صدر
من الجمادات او من غير اللسان من بقية الاعضاء معجزة او كرامة . معتمدا حال
من يخرج خرج به مثل اصوات البهائم والطيور لانه لا مخارج لها يعتمد على اصواتها
وتعريفه مبتدأ المشهور صفته دوري خبره وهذا جواب سؤال مقدر
تقديره لاي شيء عدل الى ما ذكر ومحصل الجواب ان التعريف المشهور لما كان
مشتملا على الدور كان فاسدا وحاصل الدور ان معرفة ما يتلفظ اخذ في
تعريف اللفظ فتكون معرفة اللفظ متوقفة على معرفته من حيث توقف المعرف

شرح ٤

بفتح الرا على معرفة كل جزء من اجزا التعريف والحال ان يتلفظ مشتق من اللفظ ومعرفة
المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه فتكون معرفته متوقفة على معرفة اللفظ
ومعرفة اللفظ متوقفة عليه فلزم عليه توقف الشي على ما يتوقف عليه وهو حقيقة
الدور ومحصل جواب الجماعة عن الدور ان ما يتلفظ الماخوذ في تعريف اللفظ مشتق
من اللفظ بالمعنى اللغوي والمعرف بفتح الرا هو اللفظ بالمعنى العرفي النحوي فلم يلزم
توقف الشي على ما يتوقف عليه فلا دور وهذا جواب سديد قد تلقاه الفحول بالقبول
الا ان صاحب الامتحان خالف الجميع وعدل عن التعريف المشهور للتعريف المذكور
فرارا من الدور وادعى ان جوابهم عن الدور لا يصح وسكت عن توجيه ذلك احالة
على عدم الخفا بقوله كما لا يخفى وشارحنا علل عدم صحة الجواب في حاشية الامتحان
بقوله كما قال هنا لما عرفت انه الرمي فلا يصح تفسير الاصطلاح به اقول وبالله
التوفيق قد قدمنا لك ان اللفظ لغة يقال على عدة معان فان كان بمعنى التلفظ
كما درج عليه الرضي حيث قال اللفظ في الاصل مصدر بمعنى التكلم ثم استعمل لغة بمعنى
الملفوظ به فالامر ظاهر وان كان المنقول عنه واحدا من المعنيين الاخرين فالنقل عنه
بعد جعله بمعنى اسم المفعول اي المرمي كما قال الجامي نقلا ابتدا او بعد جعله بمعنى
اسم المفعول فعلى تقدير جعله بمعنى اسم المفعول كذلك الامر ظاهر وعلى تقدير نقله
ابتدا من الرمي يقال ان المشتق منه يتلفظ الماخوذ في تعريف اللفظ هو اللفظ
المفسر بالرمي المأول باسم المفعول او اللفظ بمعنى التكلم واذا كان المعنى اللغوي
ليس منحصرا في واحد لا يتعين جعل احدها مبدا الاشتقاق لصحة النقل للمعنى
العرفي عن كل واحد منها فيصح الجواب عن الدور ولا مجال مصدر ميمي ماخوذ
من جال من باب قال والتجوال التطواف وجالوا في الحرب جال بعضهم على بعض
أصله مجول بوزن مفعل نقلت حركة الواو للساكن قبلها ثم يقال تحركت الواو بحسب
الاصل وانفتح ما قبلها بحسب الان فقلبت الفا فالمجال مكان الجولان اي التردد والتغير
لمحل تواردات الافكار وهو المسالك كانه يقول وليس للجواب في هذا المحل تردد ودخول
وقد علمت مما ذكرناه ان للجواب مجالا قال الشارح في حاشية الامتحان فان قيل التلفظ
قد يجي بمعنى التكلم في الصحاح لفظت بالكلام وتلفظت به اي تكلمت به فللجواب

الفاضل عبد العزيز ... حاشية الامتحان

مجال
قلت كون هذا اصلا براسه غير مسلم بل هو مبني على ذلك الاصل الا يرى ان معناه
الرمي من الفم ولذا لم يجعلوه اصلا للاصطلاحي ولا مجال لقول من قال يمكن ان يكون
المراد بما في التعريف هو الصوت المشتمل على بعض الحروف لانه يتوقف على اثبات اللفظ
بهذا المعنى في اللغة ولم يثبت ولو اراد ما في الاصطلاح فهو حاصل بعد التعريف
فيدور انتهى اقول مسلم كون التلفظ بمعنى التكلم ليس اصلا في اللغة براسه كما تقدم
لك نقله عن الاساس وهذا غير قادح في كونه لغويا لانه من جملة ما يطلق عليه في
اللغة اللفظ حتى ان الشيخ الرضي ذهب الى انه المعنى المنقول عنه الى العرفي وهم
في الجواب لم يقيد واما خذ الاشتقاق بكونه خصوص المعنى الاصلي اللغوي بل قالوا
ان المشتق منه هو اللفظ بالمعنى اللغوي ولا يتم ما قاله صاحب الامتحان والشارح
في حاشيته الا لو قيد المشتق منه بخصوص المعنى الاصلي اللغوي ونحن في فسحة
من التقييد لتعدد معنى اللفظ لغة وح يستقيم ايضا جواب من قال ان المراد بما في
التعريف هو الصوت الخ لرجوعه للمعنى اللغوي الذي هو التكلم وقول الشارح
في الرد عليه لانه يتوقف الخ نقول مسلم لم يقع تصريح في اللغة باطلاق اللفظ على
ما ذكر لكنه قد اطلق على ما يشمل ذلك فهو من شعب المعنى اللغوي فافهم
كذا في الامتحان من قوله وتاوها للوحدة الى هنا ثم ان الشارح رحمه الله حذف
من الامتحان ما يتوقف عليه تصحيح التعريف لانه سكت عن الحركات الاعرابية وعن
الضماير المستترة اما الحركات الاعرابية فانهم اختلفوا في انها كلمة اولا ذهب
الرضي الى الاول وجماعة الى الثاني فعلى الاول ينتقض بها تعريف الكلمة جمعا
لعدم شموله لها اذ ليست معتمدة على المخرج لان المعتمد هو الحرف القائمة به وتبعيته
تعتمد والمراد الاعتماد اصالة فان اريد مطلق الاعتماد انتقض منعا واما الضماير
المستترة فانهم اتفقوا على انها كلمات فيبطل التعريف بها جمعا لانه لا يشملها مع
وجوب شموله لها وحقق صاحب الامتحان ان الحركات الاعرابية ليست لفظا قال
لانها كيفيات للصوت والحرف فلا يصدق عليها اللفظ اي فلا تكون كلمة فلا ينتقض
بها التعريف جمعا ولا تدخل في التعريف على القول الثاني الا بالتكلف الذي ذكرناه وهو
مما يأباه التعريف ويأباه ايضا تحقيق صاحب الامتحان فلا ينتقض بها منعا ~~واما الضماير~~

نعم يرد النقض بها علي التعريف المشهور لدخولها تحت قولهم يتلفظ بها حقيقة او
حكما واجابوا بان المراد ما يتلفظ به اصالة فلم تدخل واما الضماير المستترة فقد
قال صاحب الامتحان انها ليست بالفاظ وكلمات حقيقة انما هي في حكمها من حيث انها
تقع محكوما عليها وموكدة ومعطوفا عليها ونحوه فيجب خروجها عن تعريف
اللفظ كما يجب خروج زيد الشجاع عن تعريف الاسد وان مراده من قال ان المستكن
ليس من مقولة الحرف والصوت انه ليس بموجود اصلا بل اعتباري محض
ثم ذكر كلاما يتعلق بالرد علي العصام وعبد الغفور قال في اثنايه ان النحاة
جعلوا المستكن جزء الكلام وفاعلا ومرفوعا ومعطوفا عليه الي غير ذلك
وهذا كلام مضطرب فانه حكم اولا علي الضمير المستتر بانه ليس بموجود اصلا
ثم اعترف بان النحاة جعلوه جزء الكلام الملفوظ فما شنع به علي العصام وقع
فيما هو اشنع منه حيث اعتبره معدوما وموجودا وجعله جزء الكلام اللفظي
ثم قوله ليس بموجود اصلا بل اعتباري محض قال البسنوي في حواشي
الفوايد الضيائية انه ليس بصحيح اذ الشي ما لم يصر موجودا باحد الوجودين
لا يكون منويا وهو رد قوي حسن ولا عبرة بجواب الشارح عنه في حاشيته
بقوله ليس بموجود اي في اللفظ الذي اعتبر استكنانه فيه اصلا اي لا لفظا
ولا تقديرا وليس المراد لا خارجا ولا ذهنا اي كما حمله البسنوي لان قوله
اصلا يابي هذا التاويل فليس علي هذا الكلام تعويل ثم ان الشارح
في حاشية الامتحان اراد تاييد ما سلكه الامتحان من مخالفة الجمهور
فقال قوله فيجب خروجها رد للجمهور حيث ادخلوها في تعريفهم بقولهم
حكما او في حكمه ولا يمكن الجواب بانهم ارادوا ههنا ان يعرفوا اللفظ مطلقا
لشهرة استعمال الحكمي كلمة ولفظا حتي كان كالحقيقي فعموم ولا يلزم الجمع
بين الحقيقة والمجاز في اللفظ المعرف لجواز حمله علي عموم المجاز بقرينة شهرة
الاستعمال لانه يلزم ح ثبوت هذه الشهرة قبل النقل وهو غير مسلم بل باطل
وادعا تعدد النقل لا يساعده قول الفاضل الجامي منهم اللفظ في اللغة الرمي
ثم نقل في عرف النحاة الي ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما وهو المفهوم

من

م
اي جواب
الشروري
حاسر الامتحان
ص

ع
يعلم بعولهم
يمكن كجواب

من كلام غيره علي ان اعتبار عموم المجاز في المعرف غير جايز لان المفهوم الحاصل من التعريف
يكون موضوعا له فيكون حقيقة فعلي هذا يمكن الجواب بانهم نقلوه ابتدا الي المتلفظ به حقيقة
او حكما فيجب عدم خروجها لكونها من افراده لكن ياباه اطلاقهم عليها الفاظ وكلمات حكمية
بل يمكن الجواب بان الرد انما يرد لو كان التعميم داخلا في المنقول اليه وليس كذلك بل
المنقول اليه هو المتلفظ به فقط ثم التعميم اما متعلق بها او باللفظ والثاني اولي فافهم
اقول محط الفايدة قوله بل يمكن الجواب الخ وهذا الجواب ذكره البسنوي في حواشي
الفوايد الضيائية وهو المعول عليه والكلام المذكور قبله مرجعه مناقشة في جواب
المحشي الثاني للامتحان بعد ذكر جوابه تركنا الخوض فيه لانه ليس مما يعنينا خرج
به اي باللفظ وقد تبع هنا الرضي في جعل اللفظ الذي هو جنس في التعريف مخرجا به
فانه قال احترز بقوله لفظ عن الخط والعقد والنُّصَب والاشارة فانها ربما دلت بالوضع
وليست بكلمات ولما كان مظنة ان يقال ان الجنس لا يكون للاحتراز دفعه بقوله ويجوز
الاحتراز بالجنس ايضا اذا كان اخص من الفصل بوجه وههنا كذلك لان الموضوع للمعني
المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون واللفظ قد يكون مركبا وقد لا يكون ورده الجامي
بانها غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الي قيد مخرجها وقواه عبد الغفور بانها لما لم
تدخل في التعريف لم يحتج في تصحيحه الي اعتبار اخراجها بقيد حتي يلزم علينا ارتكاب
تعسف كما تعسفوا حيث قالوا ان الجنس والفصل اذا كان بينهما عموم وخصوص
من وجه جاز الاحتراز بالجنس لجواز ان يعتبر الفصل جنسا والجنس فصلا ه وبه يعلم
انه لا وجه لمخالفة الشارح وصاحب الامتحان الجامي فانه ~~سكت عن ذكر الدوال الاربع~~
~~دخولها كما هو اختيار الجامي والشارح خالفه بدون داع مع انه قد وجه~~
عرفه اي اللفظ وقوله للتنصيص علة للتعريف اي ليصير نصا في الجنسية وعليه
منع ظاهر فان لفظا مصدر والمصدر صدق لولد الجنس لانه اسم جنس افرادي يقع علي
القليل والكثير كماء وعسل ومن ثم قالوا المصدر لا يثني ولا يجمع فهو نص في الجنسية
قبل دخول اللام ولا يحتمل غيرها وبعد دخول اللام يصير من قبيل الظاهر لاحتمال
الاستغراق والعهد وح يقال ان التعريف للاشارة الي العهدية اي اللفظ المعهود
عند النحاة وهي لا تنافي الجنسية اي هذه الحقيقة المعهودة فان قلت تقدم ان

قال ان الدوال الاربع تخرج
بقيد الوضع
والمصنف ... ومه
الدخول وهي ... ج

م
قوله والنصب بضم
النون وفتح الصاد المهملة
والباء الموحدة جمع نصبة
وهي ما وضع لتعيين
المسافة والطريق ج

اعتبار العهدية في الكلمة محذوش فليكن هنا كذلك قلت فرق بينهما فان حقيقة
الكلمة لغة هي حقيقتها اصطلاحا بخلاف اللفظ فان حقيقته الاصطلاحية من افراد
حقيقته اللغوية   ولو اصرح ان المشار اليه التنصيص علي الجنس اي عدل عن وضع
الذي هو فعل لموضوع اسم مفعول للتنصيص علي الجنسيه ولا يخفاك ان هذا الكلام
لا محل له هنا لان لفظا معرف باللام فلا يوصف بالفعل بدون التوصل بالموصول
فلو اريد التعبير به تعين ذكر الموصول فيقال الذي وضع وهو يا ول الي الموضوع
فكان التعبير به اخصر واوضح لما في الموصول من الابهام المفتقر للتبيين بالصلة
وهو مما يا باه التعريف   ولان اسم المفعول ادل اي علة ثانية للعدول
عن الفعل الي اسم المفعول وقوله وهو البقا تفسير للمقصود   بالاستصحاب
هو الحكم ببقا شي كان في الزمان الماضي الاول ولم يظن عدمه وقيد ان الوضع
من الافعال التي متي عرضت لزمت لانه متي ثبت وضع لفظ لمعني لم يتغير ذلك
الحكم اصلا بل هو مستمر لا يحتاج الي ان يدل عليه في الحال بالاستصحاب [4] فوضع
وموضوع متساويان في الدلالة حالا علي الحكم وهو الوضع علي انك قد سمعت
ان وضع وحده لا يمكن التعبير به اصلا مع كون اللفظ معرفا باللام بل لا بد من ذكر
الموصول ومتي ذكر رجع لمعني اسم المفعول فهما في المعني واحد وان اختلف اللفظ
وهذا الكلام زاده الشارح ولم يذكره في الامتحان فكان الاولي له عدم ذكره
واستمراره علي عادته من تتبع كلام الامتحان وغيره فيستريح ويريح   ولان
الاصل في الصفة الافراد علة ثالثة لوجه العدول وهذه اسلم العلل فلذلك اقتصر عليها
والوضع هو لغة جعل الشي في حيز فكان الواضع بتعيينه اللفظ بازاء
المعني جعل المعني حيز الذ   المطلق احتراز عن الوضع المخصوص وهو وضع اللفظ
وانما عرفا ولا مطلق الوضع الشامل لوضع اللفظ وغيره ثم عرف وضع اللفظ بتعريف
قسيمه تتميما للفائدة اذ معرفة الخاص متوقفة علي معرفة العام لكون العام جزان
الخاص   متي ادرك المراد بالادراك ما يشمل الادراك بالسمع كما في الالفاظ و
بغيره كما في غيرها كبقية الدوال لما عرفت ان هذا تعريف للوضع المطلق الشامل
لوضع اللفظ وغيره عدل عن قول الجامي متي اطلق او احس الشي الاول فهم

الشي

[3] اذ لا يقال بعد لعن كذا الي كذا الا اذا كان المعدول عنه مما يصح التعبير به وهذا لا يصح التعبير بالفعل مع بقا اللفظ معرفا باللام الا تري انه لو قال لفظ بالتنكير تعين الفعل فتدبر ه منه

[4] علي ان كثيرا من المحققين صرح بان الافعال الواقعة في التعاريف مجردة عن الزمان ح ح

الشي الثاني اختصارا ولا يخفي ما في التعبير في جانب الدال بالادراك وفي جانب
المدلول بالفهم لان المدلول معني يتعلق به الفهم والدال محسوس يتعلق به الادراك
وبقي ههنا بحث وهو ان متي سور الايجاب الكلي في المتصلات فالمعني كلما ادرك الاول فهم
الثاني فيقال ان هذه الكلية غير صحيحة فانه عند اطلاق اللفظ ثانيا وثالثا لا يفهم الشي
الثاني والا يلزم تحصيل الحاصل ويجاب بان المعني فهم منه ان لم يكن مفهوما او فهم منه
فهم قصد والتفات فان قلت علي تقدير حمل الفهم بمعني الالتفات يلزم عند الاطلاق
ثانيا الالتفات الي الملتفت وهو ايضا يوجب تحصيل الحاصل فالجواب انه عند
الاطلاق ثانيا وثالثا يلتفت بالتفات جديد لا بالاول حتي يلزم تحصيل الحاصل
والتفات الملتفت بالتفات جديد جائز فان قلت لم لا يجوز ان يكون الفهم في المرة
الثانية والثالثة بعلم جديد غير الاول فلا يلزم تحصيل الحاصل علي تقدير كون الفهم
بمعني العلم ايضا فلا حاجة الي جعل الفهم بمعني الالتفات فالجواب ان حصول فهم جديد
هو صورة حاصلة عن الشي مع بقا الفهم السابق اي الصورة الحاصلة ~~وهو~~ غير
معقول واما الالتفات الي الصورة الحاصلة من قبل فيجوز تكرره فلذلك جعل الفهم
بمعني الالتفات [8]   اي بمادته وجوهره عطف تفسير والمراد حروف الكلمة
مع قطع النظر عن هيئتها كما تبع في حاشية الامتحان حيث قال مع قطع النظر
عن هيئته كضرب فان مادته موضوعة وضعا شخصيا للحدث مخصوص ولا دخل
لهيئته في ذلك الوضع كما لا دخل لها اي لمادته في وضع الهيئة وضعا نوعيا
للزمان الماضي ونوحيد المسند اليه وتذكيره والمراد بعدم الدخل عدم كون
احدهما جزا للاخر في وضع كل منهما والا فلا شبهة في كون وضع المادة لحدث
مخصوص مشروط بمقارنتها لهيئة من الهيئات المستعملة كما ان وضع الهيئة
مشروط بمقارنتها لمادة من المواد ه وهو كلام حسن الا انه لا يجري الا في
المشتقات والوضع الشخصي شامل لها ولبقية المفردات فكان اللايق به ابقاء
عبارة الامتحان علي اطلاقها وعدم الاتيان بهذه الزيادة وعبارة الامتحان
هكذا والوضع اللفظي نوعان شخصي هو تعيين لفظ معين بنفسه لمعني
وجعله بازائه وكان الشارح اخذ هذا التفسير من المقابل وهو زيادة مضرة

[8] قوله ولو بغيره قيد زايد علي ما في الامتحان غير محتاج اليه بل مضر كما ستطلع عليه زاد لادخال الحرف كما قال فيما نقل عنه فلا يرد ان الحرف متي ادرك لا يفهم معناه بل اذا ادرك مع ضميمة لما وسيا تي في الشرح ما ينافضه من ان المتعلق انما يحتاج اليه المستعمل لا الواضع ح ح

صار بها تعريف الوضع الشخصي قاصرا على وضع مواد المشتقات مع شموله لها
ولجميع المفردات الغير المشتقة كالاعلام والضمائر والموصولات والحروف وغيرها
ولا يقال ان العلم كزيد مثلا وضع باعتبار مادته للدلالة على الذات المعينة
بل وضعت مادته وهيئته معا لما ان الهيئة في هذه المذكورات ليست مما يدل
على شي كهيئة المشتقات حتى يعتبر وضع الهيئة لذلك المعنى الا ترى ان هيئة
الفعل موضوعة للدلالة على الزمان ودليل ذلك اختلاف مدلولها باختلافها
كضرب ويضرب واضرب مع بقاء المادة التي مدلولها الحدث بذاتها لم تتغير لعدم
تغير مدلولها فقد صارت عبارة الامتحان قاصرة والتعريف غير جامع بهذه
الزيادة وقد كانت قبلها في غاية الحسن والتعريف جامعا وانما معنى قول
الامتحان بنفسه اي بذاته وتشخصه يعني ان الموضوع فيما لموضع الشخصي
ذات اللفظ وتشخصه لا امر كلي يصدق على متعدد يندرج فيه هذا اللفظ وغيره
كما في الوضع النوعي ونوعي مقابل للشخصي لما ان الموضوع ليس هو شخص
اللفظ بل نوعه فان قلت ان النوع كلي لا وجود له خارجا حتى يتعلق به الوضع قلت
ليس المراد بالنوع هنا ما هو اصطلاح المناطقة بل المراد به الوضع بواسطة قاعدة
كلية قال خلا حسرو في مرآة الاصول الوضع النوعي قسمان احدهما ان يكون
بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه
على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعينه له كالحكم بان كل اسم اخره الف ونون
مكسورة فهو لفردين من جملة مدلول ما الحق باخره هذه العلامة وكل اسم غير الى
نحو رجال ومسلمين ومسلمات فهو لجمع من مسميات ذلك الاسم وكل جمع عرف
باللام او الاضافة فهو لجميع تلك المسميات وكل نكرة وقعت في سياق النفي
فهو لنفي جميع الافراد الى غير ذلك وهذا من باب الحقيقة بمنزلة الموضوعات
الشخصية باعتبارها بل اكثر الحقايق من هذا القبيل كالمثنى والمجموع والمشتقات
والمركبات ليفهم معناه اي الحقيقي وقوله او مناسبه اي المعنى المجازي
والكنائي فهو فرع الوضع لترتبه وابتنائه عليه لان اللفظ اذا لم يوضع
لمعنى لم يستعمل فيه والفرع ما بني على غيره ذكره في الامتحان من تفسير

الوضع

الوضع الى هنا وصرح ان ما بعده ليس منقولا من الامتحان وليس كذلك بل من قوله خرج
بهذا القيد المهملات الى قوله لمعنى كله عبارة الامتحان ما عدا بعض زيادات لطيفة
وما بينهما ماخوذ من حواشي الجامي فاللايق بالعزو ان يوخر قوله ذكره في الامتحان
اخر العبارة لايهام التقديم خلاف الواقع عدل الضمير المستتر يعود على صاحب
الامتحان اي عدل صاحب الامتحان عن التعريف المذكور في الجامي اعني تخصيص
شي بشي الى التعريف المذكور اخذا بقول العصام في حاشيته الاولى تعيين شي
لشي ليظهر تعلق لمعنى بقوله وضع ولئلا يتجه انه ان اريد تخصيص شي بشي جعل
المعنى مخصوصا بالموضوع يخرج وضع اللفظ المرادف وان اريد جعل اللفظ مخصوصا
بالمعنى يخرج وضع المشترك ه عبارته والشارح درج معناها في خلال كلام
الامتحان وهي مناقشة بانه لا يلزم من كون اللام صلة الوضع المفسر بالتخصيص
المذكور ان تكون صلة للتخصيص واما المرادف والمشترك فسياتي الجواب عنهما
لان استعمال نحو وذلك لان الشايع ان يقال هذا اللفظ موضوع لكذا ووضع
لكذا ونحو ذلك ولم يقل موضوع بكذا فدل على ان معنى الوضع ليس هو التخصيص
وليشمل التعريف تعليل ثان للعدول وحاصل ما يقال في هذا المقام ان البا
في حيز التخصيص ان كانت داخلة على المقصور خرج عنه وضع المرادف لعدم
انحصار معناه في واحد من المترادفين لوجوده في كليهما وان كانت داخلة على
المقصور عليه خرج وضع المشترك لعدم انحصاره في شي من المعنيين لوجوده في
كليهما وبيانه ان تخصيص شي بشي مشتمل على حكمين ايجابي وهو ان هذا الشي لذلك
الشي وسلبي وهو انه ليس لغيره فالجزء السلبي الذي يفيده التخصيص لا يشمل
المشترك ولا المترادف فيكون تعريف الوضع غير جامع لخروج هذين القسمين
واجيب باجوبة اسهلها انه يجوز تجريد التخصيص عن الجزء السلبي او ان
التخصيص اضافي لا حقيقي او ان معنى كل من المترادفين من حيث انه من اثار جعل
ذلك المرادف لا يوجد في الاخر وان المشترك بحسب كل جعل لا يوجد الا في معنى
واحد هذا توضيح ما ذكره عبد الغفور والشارح نقل عبارته بالحرف من غير عزو في
هامشه الشرح هنا . للعالم به اي بالتعيين فسر مرجع الضمير فرارا من توهم

فيه تورية لا تخفى ٥

عوده للغير لقرينة ولابد منه لما ان مجرد تعيين الدال بازا المدلول غير كاف
في الفهم بل لابد من العلم بالتعيين فانه اذا سمع اللفظ غير العالم بوضعه لا يفهم
معناه وبعد هذه الزيادة لا ترد هذه الصورة نقضا على التعريف فان قلت
ان العلم بذلك التعيين لا يتحقق الا بعد فهم المعنى فلو كان فهم المعنى بعد العلم
بذلك التعيين لزم الدور فالجواب ان العلم بالتعيين موقوف على فهم المعنى
ابتدا لا من هذا اللفظ الموضوع وفهم المعنى او الالتفات اليه من هذا اللفظ الموضوع
موقوف على العلم بذلك التعيين فلا يلزم الدور قال عبد الغفور ولا يبعد كل البعد
ان يقال هذا الانضمام مراد ومفهوم من العبارة اذ العبارة ظاهرة في ان التخصص
علاقة بها تثبت الدلالة ومن المعلوم انه لا بد في الدلالة من العلم بالعلاقة فكانه
قال متى اطلق واحس وعلم ذلك التخصص ٥ وبه نعلم ان هذه الزيادة وان لم
يصرح بها في التعريف المشهور لكنها مرادة منه فاتكل على حذفها لفهمها من العبارة
كما في الافعال فهيئة فعل بالتحريك مثلا موضوعة للدلالة على الزمان الماضي
كان يقول الواضع وضعت كل ما هو على هيئة فعل بالتحريك مثلا للدلالة على
الزمان الماضي وكل ما هو على هيئة فاعل وصيغته مثلا من المشتقات للذات
القايم به الحدث الذي اشتق منه تلك الصيغة ومثال البقية تقدم في عبارة
المرآة كلا مبتدأ كان يقول الواضع وضعت كل هيئة مسند اليه ومسند
للدلالة على ثبوت المسند للمسند اليه وقوله او غيرها كالمركبات الاضافية بان
يقول الواضع وضعت كل مضاف ومضاف اليه لتخصيص الاول بالثاني وتعيينه
به وخرج بهذا القيد اي بقيد الوضع لم يحتج بذكر خروج ما دل بالعقل
لانه ان كان موضوعا فلا وجه للخروج والا فداخل فيما ذكرناه كذا نقل عنه
هنا وفي حاشية لصاحب الامتحان علقها على قوله وخرج بهذا القيد ومراده
ان الدال بالعقل كدلالة اللفظ على حياة المتكلم ان كان ذلك اللفظ مهملا
فداخل فيما ذكره من خروج المهملات وان كان مستعملا فداخل في الكلمة لانه
لفظ موضوع لا وجه لخروجه هذا توضيح كلامه وقد يقال ان الكلام في اللفظ المستعمل
والمهمل دلالتين بحيثيتين مختلفتين بدلالة دلالة عقلية على حياة المتكلم والموضوع

بدل

يدل دلالة وضعية على معناه والمهمل لا دلالة له وضعية فمن حيثية الدلالة العقلية
يحتاج للتنصيص على اخراجها بقيد الوضع كما هنا والامتحان او بقيد لمعنى كما في الجامي
فانه اخرج المهملات والالفاظ الدالة بالطبع وكذا الدالة بالعقل بنا على ان المراد بالطبع
ما قابل الوضع في كلامه كما حمله عليه عبد الغفور ونقل عن الش لا حاجة الى ذكر خروج
المحرفات ومقتضيات الطبع ويمكن ان يجاب عنه بانه صرح بخروجهما للايهام بشانهما لان لهما
من يد التباس بالكلمة وهو مما صرح به بعض حواشي الجامي كالديز مقلوب زيد
والمبز هكذا في نسخة وفي اخرى البيز وكل من النسختين مهمل كاللفظة ولعله والنيز
بنون ثم يا ثم زاي مقلوب الزين اي الحسن ومقتضيات الطبع اي ما يقتضيه
الطبع فيدل دلالة طبيعية على معنى كاح بفتح الهمزة او ضمها والحا المهملة فانه يدل
على وجع في الصدر وبفتح الهمزة والخا المعجمة يدل على مطلق الوجع واما قول
الشارح فيما نقل عنه وبالضم وبالخا المعجمة يدل على التلذذ والسرور فما قال غيره
فيما رايت نعم بعض جفاة الاتراك يستعملون هذه الكلمة عند وجدان ما يستلذون
به وهو استعمال غير معتد به فلا ينبغي ان يذكر في خلال المعاني اللغوية
كالمبشوم بتقديم اليا على الشين محرف عن المشوم بشين بعدها همزة فواو
قال في المختار الشوم ضد اليمن يقال رجل مشوم ومشووم ويقال ما اشام
فلانا والعامة تقول ما ايشمه وقد تشام به بالمد فان المحرف الاول بكسر الراء
اي الذي نطق بميشوم بدلا عن مشوم لم يقصد جعله اي جعل ذلك المحرف
لمعنى حتى يكون وضعا بل قصد المعنى به بسبب توهمه ان هذا اللفظ المحرف مجعول
لذلك المعنى وبقي الحرف اي داخلا في التعريف لا ينتقض به منعا فيحتاج
اليه اي الى المتعلق المستقل ومثل الحرف الفعل والاسما المتضمنة لمعنى الحرف كمتى وما
هو من قبيل الموضوع بالوضع العام للموضوع له الخاص كاسما الاشارة والضماير والموصولات
فان معاني هذه كلها متوقفة على الغير في الفهم كما قرر في علم الوضع فهي مثل الحرف فالجواب
عن دخول وضعها في تعريف الوضع كالجواب عن دخول وضع الحرف وتحقيق الكلام
فيها يحتاج للتطويل يغني عنه مراجعة العضدية ومواد هاتو واما المجاز فاعلم

حمله

ان عبارة الامتحان في تعريف الوضع هكذا الوضع المطلق تعيين شي لشي متى ادرك الاول
فهم الثاني للعالم بوضعه ولما استشعر ما يرد عليه ان التعريف غير جامع لخروج وضع
المجاز اذ لا يصدق عليه انه متى ادرك الاول فهم الثاني للعالم بوضعه لاحتياج المجاز
في دلالته علي معناه الي القرينة تخلص عن الايراد بالتزام ان المجاز ليس بموضوع
فصح تعريفه والشارح زاد علي التعريف قوله ولو بغيره فدخل بهذه الزيادة المجاز
في التعريف فاما علي القول بانه موضوع فالكلام حسن والتعريف مستقيم واما علي
القول بانه ليس بموضوع يصير تعريف الوضع المذكور هنا غير مانع لانه يدخل فيه
المجاز فكيف يتمسك الشارح بما ذهب اليه صاحب الامتحان من القول بعدم وضع
المجاز مع اقتضاء ذلك فساد تعريفه فكان الاليق بالشارح حذف هذه العبارة
اما اولا فلما علمت من الفساد المذكور واما ثانيا فلانها غير مسلمة كما ستطلع عليه واما
ثالثا فلانها ليست من المباحث التي تذكر في كتب المبتدئين لتشعب الاقوال فيها
وصعوبة مدركها   ولا نوعيا اما نفي الوضع الشخصي فمسلم واما الوضع
النوعي فمما اختلف فيه كلام التفتازاني فاثبته في التلويح ونفاه في شرح
المفتاح قال في التلويح في مبحث قصر العام علي بعض ما يتناوله ونتبهك علي
فائدة جليلة وهي ان الوضع النوعي قد يكون بثبوت قاعدة دالة علي ان كل لفظ
يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه علي معنى مخصوص يفهم منه بواسطة
تعينه له ومثل هذا من باب الحقيقة بمنزلة الموضوعات الشخصية باعيانها بل اكثر
الحقائق من هذا القبيل كالمثنى والمجموع والمصغر والمنسوب وعامة الافعال
والمشتقات والمركبات وبالجملة كل ما يكون دلالته علي المعاني بالهيئات وقد يكون
بثبوت قاعدة دالة علي ان كل لفظ معين للدلالة علي معنى بنفسه فهو عند القرينة
المانعة عن ارادة ذلك متعين لما يتعلق بذلك المعنى تعلقا مخصوصا ودال عليه
بمعنى انه يفهم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين ومثل مجاز لتجاوزه
المعنى الاصلي وقال في شرح المفتاح مجيبا عن الاعتراض علي تعريف ~~[illegible]~~ الوضع
بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه بانه اذا اريد بالوضع ههنا الشخصي لم يكن تعريف
الحقيقة جامعا لخروج الحقائق التي وضعها نوعي ولا تعريف المجاز مانعا لدخولها

فيه

فيه من جهة كونها مستعملة في غير الموضوع له بالشخص وان كان التعريف لمطلق الوضع
لم يصح اخراج المجاز لكونه موضوعا بالنوع قلنا المراد مطلق الوضع المتعارف اعم
من الشخصي والنوعي لكن بشرط ان يكون ذلك التقدير من غير اشتراط قرينة كما في المجاز
فانهم اطلقوا علي انه استعمال في غير الموضوع له والحقيقة في الموضوع له ولم يثبت عمن
يوثق به القول بكون المجاز موضوعا انتهى قال العصام في شرح الوضعية ولا يبعد
كل البعد ان يوفق بين كلاميه بوقوعهما في العلمين قال الشبراملسي وحاصله ان تخالف
كلاميه في العلمين لتخالف اصطلاح العلمين من ان التعيين في المجاز في اصطلاح الاصول
وضع وفي اصطلاح البيان ليس بوضع واجاب بعضهم بانه اراد بالوضع المنفي
الوضع المتعارف المشهور الذي يدور عليه الحقيقة والمجاز وهو ما يعم الوضع
الشخصي والقسم الاول من قسمي الوضع النوعي كما يدل عليه سياق كلامه في شرح المفتاح
وكما يدل عليه قوله ان هذا معنى الوضع الحقيقي اي الوضع المنسوب الي الحقيقة وقوله
~~لاشتراط القرينة~~ وان المراد بالوضع المثبت في التلويح هو القسم الثاني من قسمي
الوضع النوعي ثم لا منافاة بين كلاميه ولا حاجة الي الحمل علي اختلاف الاصطلاح
اذا علمت هذا تعلم انه لا يصح نفي الوضع مطلقا عن المجاز لان نفي العام ~~لا~~ يستلزم
نفي الخاص وقد ثبت للمجاز نوع مخصوص من الوضع وان تعليل الشارح في حاشية
الامتحان نفي الوضع الشخصي والنوعي عن المجاز بقوله لعدم تعيين الجوهر والهيئة
للمعنى المجازي فيه ليس علي ما ينبغي اذ ليس الوضع منحصرا في تعيين هذين الامرين
وكانه لم ينظر قول التلويح وقد يكون بثبوت قاعدة دالة الي اخر ما نقلناه
نعم قد يقال ان في كلامه تناقضا لانه نفي الوضع اولا ثم اثبته وحاصل
الجواب ان المثبت غير المنفي فلا تناقض   لا وضع قال الشارح في حاشية
الامتحان لان المراد به التعيين الذي يكون منشأ للدلالة والفهم كما يشعر به قوله
للعالم به والمجاز ليس كذلك قال العلامة التفتازاني ان المعنى المجازي يفهم منه
بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع جواز استعمال
اللفظ في المعنى المجازي لكانت دلالته عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بحالها
ولا يخفاك ان هذا معنى ما في شرح المفتاح وقد علمت ان كلام التلويح يخالفه فكيف

يتمسك باحد القولين دون الاخر بدون توفيق بينهما   فلا مشاحة اي مناذعة
قال الشارح في حاشية الامتحان ونحن نسميه استعمالا ولا نسميه وضعا وتعيينا الا ما ذكرنا
انتهي وهو مما يقضي منه العجب اذ لو فتح هذا الباب للزم هدم حقايق اصطلاحية
كثيرة كيف يسوغ لواحد ان يقول انا اصطلح علي كذا مخالفا للجمهور واذا تقرر انهم
اثبتوا للمجاز وضعا ودرج علي ذلك كثير من الاعلام فمخالفتهم والقول بجعله من قبيل الاستعمال
~~التسمية~~ محض شذوذ لا يوافق عليه صاحبه   بخصوص كيفية تفريع علي قوله واما
المجاز الخ ونتيجة له وقد علمت ما فيه من الكلام السابق فلا تغفل   والمجاز والكناية
معطوفان علي الضمير المنصوب في يعمها   مصدر ميمي اصله معني بوزن مذهب
ابتدا زايد علي ما في الجامي من انه مصدر ميمي بمعني المفعول صرح به العصام
بقوله ولك ان تجعله منقولا الي المعني الاصطلاحي ابتدا من غير جعله بمعني المفعول
انتهي فالعصمة من قبيل نقل اسم السبب الي المسبب او اللازم الي الملزوم او المتعلق
للمتعلق اقول وذلك لانه حالة كونه مصدرا يراد به الحدث اي القصد والمعني
العرفي المنقول اليه ما يقصد وهو بمعني اسم المفعول واسم المفعول يصح ان يوصف
بكونه مسببا عن المصدر او ملزوما له ومتعلقه   او بعد جعله بمعني المفعول
اي قبل النقل فيكون من قبيل نقل اسم العام الي الخاص لان المصدر المذكور بمعني
المقصود سوا قصد بشي اولا والمصطلح هو المقصود بالشي   ما يقصد بشي
ويراد به صريحا او ضمنا او تبعا سوا كان بحسب الوضع ام لا فيدخل فيه المعني
المطابقي والتضمني والالتزامي وغيرها كما اذا سعلت واردت به حضور رك
~~الحضور~~ قاله عبد الغفور   او اسم زمان هذا وجه قال به العصام ايضا كما ستذكر
عبارته   او مكان عطف علي قوله زمان اي اسم مكان قال العصام ويرد
عليه ان مكان الحدث يباين مفعوله فليس ما يقصد باللفظ مندرجا تحت المقصود
حتي يصح اطلاقه عليه والجواب عنه ان بين المفعول والظرف مناسبة يصح ان
ينقل اسم احدهما للاخر فظهر بهذا انه لا وجه للاقتصار علي اسم المكان بل يصح ان
يكون اسم زمان   ثم نقل اليه اي الي المعني العرفي   معني اصله معنوي كمرموي
اجتمعت الواو واليا وسبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو يا وكسر ما قبلها

لاجلها وادغمت فصار معني كمرمي ثم خفف بحذف احدي اليائين فقلبت الاخري
الفا بعد فتح ما قبلها للخفة   اقرب الوجوه الخ لان فيه نقل اسم المفعول
العام الي المفعول الخاص مع رفع موونة تعدد النقل ولان المشدد قد يستعمل
بمعني المخفف فيقال معني الكلام ومعنيه واحد   لا نظير له في كلام العرب
من تتمة كلام العصام وعبارته هكذا وهذا اقرب الوجوه معني ابعدها لفظا
مع انه لا يوجد له نظير في كلام العرب   حروف الهجايي والتهجية
والتهجي بمعني واحد وهي الحروف المفردة البسيطة التي منها يركب الكلم
وهي مندرجة في ابنية الكلم والالفاظ التي يتهجي بها اسما مسمياتها تلك الحروف
المبسوطة في الابنية مثلا الضاد والرا والبا اسم ضه وره وبه من ضرب
والهجا والتهجية والتهجي تعديد تلك الحروف وتقطيعها بهذه الاسما فقوله
حروف الهجا اي حروف يقطع اللفظ بها   لغرض التركيب بالغين المعجمة
اي وضعت لاجل ان يتركب منها الكلمات وليس لها معان دالة عليها ونظر
فيه العصام بان كثيرا من حروف الهجا وضع لمعني كهمزة الاستفهام واللام
الجارة وواو القسم والعاطفة الي غير ذلك من حروف الهجا فلا تخرج بقوله
لمعني ولا يصح اخراجها ايضا لكونها من افراد الكلمة فلا يصح الحكم بخروج جميع
حروف الهجا بهذا القيد واجاب بان قوله الموضوعة لغرض التركيب
لا بازا المعني لتقييد حروف الهجا وليست صفة مساوية لها فلم يحكم الا بخروج
بعض حروف الهجا ورده بعض حواشيه بان الحروف علي قسمين حروف المعاني
وحروف المباني وما ذكره من همزة الاستفهام وغيرها من قبيل حروف المعاني
دون حروف المباني التي سموها حروف الهجا تسمية لها باسم الدوال عليها
لان حروف المباني لا وجود لها الا في ضمن الابنية   لا بازا المعني اي بمقابلته
فان قيل هي موضوعة للاعداد عند اهل الحساب وهي معان تقصد منها الجواب
ان المراد المعاني المعتبرة عند اهل العربية وما ذكر اصطلاح للحساب لا عبرة به
ذكره اي المعني و قوله تصريح خبران وقوله لان دلالة الالتزام تعليل
للتصريح اي لم يكتف بدلالة الالتزام لان التعاريف لا يقتصر فيها عليها الا ان

فيها خفايا في مقام التعريف فان قلت اذا كان المعنى داخلا في مفهوم الوضع
كانت دلالته عليه تضمنية لا التزامية وذلك لان اللفظ ان دل على تمام ما وضع
له كانت دلالته مطابقة وعلى جزئه تضمنا وعلى الخارج اللازم التزاما فبين
قوله مع كونه داخلا في مفهومه والحكم بان دلالة الوضع على المعنى بالالتزام
تناف والجواب منع المنافاة على قياس ما قالوا في دلالة العمى على البصر انها
التزامية مع تعريف العمى بعدم البصر وحاصل ما ذكره السيد في حواشي الرازي
على الشمسية ان المضاف اذا اخذ من حيث هو مضاف كانت الاضافة داخلة فيه
والمضاف اليه خارجا عنه واذا اخذ من حيث ذاته كانت الاضافة ايضا خارجة
عنه ومفهوم العمى هو العدم المضاف الى البصر من حيث هو مضاف فتكون الاضافة
الى البصر داخلة في مفهوم العمى ويكون البصر خارجا عنه والمعنى في تعريف الوضع
الشخصي مضاف اليه بواسطة اللام فعلى هذا المشار اليه قوله لان دلالة
الالتزام مهجورة في التعاريف اوضح منها اي دلالة عليها اي على المعنى الدلالة
يعني ان كلا من الدلالة والمعنى يدل عليه الوضع التزاما لكن دلالة الوضع على المعنى
الدلالة اوضح من دلالته على المعنى وهو كلام في حيز المنع لان دلالة الوضع
على كل منهما سوا كالاوضحية ممنوعة ونقليل بقوله لذكره فاسد لان الضمير
في ذكره ان كان راجعا للدلالة المفهوم من الدلالة يعني اللفظ فمسلم انه ذكر في
مفهوم الوضع وكذلك المعنى الذي هو المدلول مذكور ايضا فلا فرق بينهما
وان كان الضمير راجعا للدلالة كما يقتضيه السياق مع كون اللائق تانيث
ضمير لذكره بان يقول لذكرها اي الدلالة في مفهومه اي الوضع وان كان
التذكير تاويلا ممنوع لان الدلالة لم تذكر في تعريف الوضع بل المذكور هو
طرفاها اعني الدال والمدلول ثم هي لازمة للوضع مترتبة عليه كما سيظهر من
كلام ننقله عن الجامي بعد ثم هذا السوال لا ورود له اصلا بعد قوله خرج
به حروف الهجا لان الداعي للتصريح بالمعنى هو التعرض لاخراج حروف الهجا
لانها بقيت داخلة تحت الوضع اذ يصدق عليها انها موضوعة فاحتيج لاخراجها
بقوله لمعنى فالتصريح به لا من حيث ان دلالة الالتزام مهجورة في التعاريف بل

الضمير المجرور في وهو
المفضل عليه يرجع لنفس
دلالة الوضع والضمير المجرور
بعلى يعود للدلالة التي
كان يلزمه ذكرها يعني ان
كلا من الدلالة والمعنى
يدل عليه الوضع التزاما لكن
دلالة الوضع على المعنى
اوضح من دلالته على الدلالة
وقوله لذكره اي ذكر المعنى
في مفهومه اي الوضع تعليل
للاوضحية اي بخلاف الدلالة
فانها لم تذكر في مفهومه بل هي
لازمة ح ح ح

لاجل الاخراج الاتي قول الجامي وبقيت اي لم تخرج بقيد الوضع حروف الهجا
الموضوعة لغرض التركيب لا بازا المعنى وخرجت بقوله لمعنى ورحم الله الشارح من عدل
عن نقل عبارة الغير وتصرف قبل نفسه ان تسكت يظهر ذلك للفطن المتتبع كلامه لكن
استدراك على قوله فعلى هذا يرد عليه ان يذكر الدلالة لكن لم يذكرها تبعا لابن الحاجب
وقضيته تسليم الايراد السابق وقد علمت عدم وروده اصلا قال الجامي واعلم
ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون شي بحيث يفهم منه شي اخر فمتى تحقق
الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا
الكتاب لكن الدلالة لا تستلزم الوضع لامكان ان تكون بالعقل او بالطبع فبعد ذكر
الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل جزء لفظه اشار به الى ان وصف
المعنى بالافراد وصف له بحال داله فان المفرد لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه
والمفهوم من كلام الرضي ان الافراد صفة للفظ عند المنطقيين وصفة للمعنى عند
النحاة قال عبد الغفور لكن المشهور ان الافراد في عرف النحاة صفة للفظ بالذات
وبالعرض للمعنى ثم قيد الحيثية ملاحظ اي من حيث انه جزء لفظه فمعنى حيوان ناطق
حال كونه علما لشخص انسان مفرد لانه ليس اسما لذلك المعنى الا باعتبار وضعه
العلمي وجزؤه بهذا الاعتبار لا يدل على جزء ذلك المعنى . يوهم وذلك لانك
اذا عبرت عن شي بما فيه معنى الوصفية وعلقت به معنى مصدريا اما في صيغة
فعل وغيرها فهم منه في عرف اللغة ان ذلك الشي موصوف بتلك الصفة حال
تعلق ذلك المعنى به لا بسببه مثلا اذا قلت جاءني رجل راكب يوهم ظاهر الكلام
بحسب اللغة ان اتصافه بالركوب سابق على المجي وانما قال يوهم مع ان القاعدة
تقتضيه اقتضاء بينا لظهور المراد هنا فانا نعلم قطعا ان اتصاف الكلمة بالافراد
والتركيب انما هو بعد الوضع لا قبله قال العصام ولا يخفى عليك ان مثل هذا الايهام
لازم من تعليق الوضع بالمعنى لانه يوجب ان يكون الوضع للمتصف بالمقصود بشي
بشي مع ان المقصود به بعد الوضع بل بعد الاستعمال فيه . كذلك المشار اليه
اتصاف المعنى بالافراد قبل الوضع اتصافه اي المعنى به اي بالافراد وقوله بل
بالمعنوية وذلك لان المعنى ما عني باللفظ وذلك انما يكون حالة الوضع لا قبله

وهذا الاضراب مأخوذ من كلام العصام السابق   قيل اي في وصف المعنى بالافراد
من قتل قتيلا فهو مجاز بطريق المشارفة اي اثر اثرا يصير به المتأثر قتيلا
مما لا يجوز في التعريف لانه يجب صونه عن المجاز   قلت لا تجوز فيه من
هنا الي قوله فالقتل حقيقة عبارة بعض حواشي الجامي بالحرف وما قبله عبارة الجامي
فالقتل حقيقة واما من ارتكب التجوز فقال ان التركيب يفهم ان يكون
الشخص مقتولا قبل القتل ويمكن ارتكاب التجوز بان يراد بالقتيل مجرد الذات
لا مع وصف المقتولية او يراد بالقتيل القتيل بالقوة اي من شانه ان يقتل او كله
فيما علقه على الامتحان قال هناك شارح من قتل قتيلا فان القتل لا يقع على الحي
هو حي بل على المقتول بذلك القتل فزمان الوقوع والمقتولية واحد فالقتيل
حقيقة بخلاف من قتل حيا فان الحي حينئذ مجاز باعتبار الكون فان لم تفهم
هذا لدقته فاجعل القتيل مجازا كما فعله شراح الحديث وقس على هذا وبعطف
المعطوف ه اقول في ظني ان ابن السبكي في عروس الافراح جعل الحديث حقيقة
بنحو ما قيل هنا فليس مما تفرد به الامتحان .   وخرج بهذا اي بقيد المفردات
المركبات لانها داخلة في قوله اللفظ الموضوع لانها لفظ موضوع بالوضع
النوعي فتخرج بقيد الافراد فان قلت ان الموضوع بالوضع النوعي الهيئة
التركيبية وليست بلفظ والمركب منها ومن اللفظ ليس بلفظ فلا حاجة في اخراجها
الى قيد الافراد والجواب ان يقال ان الموضوع بالوضع النوعي ليس هو
مجرد الهيئة فقط بل مجموع الاجزاء حيث هو مجموع او يقال وضع المركبات
هو وضع مجموع اجزائها بعينه كما قيل ولا يخفاك انه مما يشكل على كلام
الشارح سابقا في تفسير الوضع النوعي فانا ان التزمنا ان الوضع النوعي هو
خصوص وضع الهيئة لم يندفع هذا السؤال   كلامية او غيرها تعم في المركبات
والمراد بالكلامية ما يعد كلاما باتفاق نحو زيد قائم وبغير الكلامية نحو قائمة وبصري
وغلام زيد   ومثل قائمة وبصري والرجل كما في الجامي قال عبد الغفور ومثل
رجل ايضا فان لام التعريف والتنوين من حروف المعاني اتفاقا ورده العصام بانه فرية
بلا مرية لان الاعراب جرى على الرجل قبل التنوين فلا وجه لجعلها كلمة واحدة وحق

هذا ملخص ما ذكره عصمة من حواشي الكتاب

مع

مع عبد الغفور لانه لا فرق بين الرجل ورجل في كونهما كلمتين قد امتزجا
فصارتا كلمة واحدة لشدة الامتزاج بل الثاني ابين من الاول في هذا الحكم لان
التنوين لا صورة له في الكتابة فهو اشد امتزاجا واعلم ان تاء التانيث المتحركة والفاء
ويا النسبة وعلامتا التثنية والجمع كمسلمان ومسلمون مذهب الرضي وجماعة
انها من حروف المعاني وغيرهم ذهب الى انها من حروف المباني وجعلوا مجموع الصيغة
دالا على المعنى المقصود الا ان تلك الدلالة لما كانت بزيادة تلك الحروف نسبت
الدلالة اليها كما نسب الطلب الى سين استفعل والمطاوعة الى نون انفعل فالقول
بان نحو قائمة وبصري من المركبات مبني على مذهب الرضي واما الرجل ورجل فانهما
مركبات اتفاقا كما حققه عبد الغفور   ليست بلفظ عند المصنف قال في
الامتحان والحركات كيفيات للصوت والحرف فلا يصدق عليها اللفظ وكذا الصيغة
وكلامنا على مذهب من يجعل الحرف نفس الصوت المكيف لا كيفية له وهو القول
الاحق بالقبول ثم اقول بل الاحق بالقبول هو ان الحرف مجموع العارض والمعروض
كما سياتي لك   كما هو مذهب الشيخ من ان اللفظ هو كيفية الصوت فالحرف المقاصد
قد يعرض للصوت كيفية بها يتميز عن صوت اخر يماثله في الحدة والثقل تميزا في
المسموع والحرف هو تلك الكيفية العارضة في عبارة ابن سينا وذلك الصوت
المعروض في عبارة جمع من المحققين ومجموع العارض والمعروض في عبارة البعض
وكانه الاشبه بالحق وفي شرح المواقف للسيد انه الانسب بمباحث العربية
انتهى وبه تعلم ان مختار صاحب الامتحان مخالف للعلامتين بدون وجه لان الحركات
الاعرابية والصيغة تخرجان على القول بانه مجموع العارض والمعروض
مثل عبد الله علما كالحيوان الناطق اذا جعل علما وبعلبك وتأبط شرا
ومثل خمسة عشر اسما لمرتبة مخصوصة من العدد لكون هذه المذكورات مفردات
باعتبار هذا الوضع والافراد المعتبر في حد الكلمة ما هو باعتبار الوضع الذي
نظر فيه   وفي هذا المقام تحقيق ثم قال فيه اختلفوا في نحو عبد الله
علما انه كلمة او كلمتان وجه الاول عدم دلالة جزء لفظه على معنى وعده من
اقسام العلم المعدود من اقسام الاسم ووجه الثاني كونه معربا باعرابين

قوله وحكمة العين في جعل الحرف مجرد تلك الهيئة نظر بل هو مركب من معروض هو الصوت ومن عارض هو تلك الهيئة المخصوصة المميزة صوتا عن صوت يشاركه في الحدة والثقل

وقوله المركب كل اسم ركب من كلمتين قال الشريف الاول مناسب لتحديد الكلمة باللفظ
والثاني بتحديدها باللفظة كالزمخشري والمطرزي والانسب بقواعد العربية
ومقاصدها وكذا حال المركب من الموصوف والصفة اذا جعل علما كالحيوان الناطق
ثم قال والحق عندي هو الاول ووجهه بانهم اعترفوا بانه لا دلالة لجزء العلم
على معنى اصلا فصار كزاي زيد ولو كفى دلالته قبل العلمية لكان بعلبك
كلمتين وان المتبادر من دلت ووضع لمعنى ومفردا البقاء في الحال لا الانقطاع
والتعريفات يجب حملها على المتبادر الى ما قال فانه ذكر كلاما طويلا تركناه
ثلاثة خبر قوله الكلمة وما بينهما اعتراض كما تقدم سمي باسم مدلوله
فيكون من قبيل تسمية الدال باسم المدلول وهو الحدث يرد عليه ان الذي يجي
للحدث هو الفعل بالفتح لا غير والفعل بالكسر الاسم والجواب ان المراد بالحدث
هنا المعنى المصدري كالضرب مثلا لا ما هو مدلول مصدر فعل يفعل وليس
مراد ا هنا على عكس ما في الكافية من تقديم الاسم لاشرفيته عن اخويه اذ
يلتئم منه وحده الكلام دونهما ولانه كله عامل ما لم يمنع مانع كدخول ما
الكافة في نحو قلما وكالالغاء في باب ظن ولما كان فصله اي تمييزه وجوا
لما هو قوله عدل عنها عن الاسم واما عن الحرف فهو باستقلال المعنى
وفي الاقتران بيان لعبارة القوم وقوله لذلك المشار اليه امتياز الفعل
عن الاسم بالدلالة على احد الازمنة بالهيئة وقوله بل مفيد اقتران لفظه
اضراب عن قوله غير مفيد هكذا قرر صاحب الامتحان وعليه منع ظاهر فانهم
قالوا في تعريفه ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة فوقع
الاقتران صفة لمعنى مع انه الضمير للشان اي الحال ليس كذلك وهو اقتران
لفظ الفعل بل اقتران معناه ولذا احتيج المشار اليه بل مفيدا اقتران
لفظه قال في الامتحان بعد ذكر ما نقله الشارح هنا لا بد من التاويل اي لو دل
على اقتران معناه التضمني وهذا للشريف او لو اقترن معناه في الفهم والذهن
بمعنى احد الازمنة وهذا للجامي ومن تبعه او لو اقترن نفسه بدلالة لاحد الازمنة
او دالة بان اشتمل على هيئة دالة عليه وهذا لي وهو اظهرها واقل تكلفا واقرب

للمراد ولا يخفاك ان هذه التاويلات لا تفيد ان الظاهر من عبارة القوم ان المقترن
لفظ الفعل بل هذه التاويلات ترجع لاقتران المعنى على انه قد جعل تاويله مقابلا
لتاويلهم وهو مفيد اقتران نفس لفظ الفعل فلو كانت تاويلاتهم راجعة لكون
المقترن لفظه لما صح جعل تاويله مقابلا لها وقوله بمعنى احد الازمنة ليس في
كلام الجامي لفظ معنى وكذلك الذهن وحذف منها ما لا بد منه وعبارة الجامي
هكذا مقترن باحد الازمنة الثلاثة في الفهم عن لفظه الدال عليه اي حين يفهم
ذلك المعنى منه يفهم احد الازمنة ايضا مقارنا له فلينظر ما معنى هذه الزيادة
والنقص في عبارة الجامي بدون ترتب معنى بل لمجرد الاخلال او مفيدا
اقتران منصوب معطوف على قوله غير مفيد الواقع خبر الكان ظاهر عبارة القوم
الخ وهذا هو المعنى المتبادر من عباراتهم الظاهر منها دون الاول كما علمت فوجب
حينئذ اي حين اذ كان المستفاد اقتران المعنى ان يراد به اي بالمعنى . وهو
تكلف وجهه ان المتبادر من المعنى متى اطلق هو المعنى المطابقي كما صرح بذلك الرازي
في مبحث الموجهات من شرح الشمسية وهو غير مراد هنا لان المقترن هو المعنى التضمني
ويحتاج الى ان يراد بالمعنى في تعريف الكلمة ما هو اعم من المطابقي والتضمني ضرورة
اعتبار المقسم في الاقسام ولا يصح ان يراد به المعنى المطابقي لعدم شموله الفعل
وان كان هو المتحقق في الاسم ولا التضمني لان المتحقق فيه هو المطابقي وهذا غاية
التكلف وانما كان المقترن هو المعنى التضمني دون المطابقي لانه لا اقتران للزمان
بتمام معنى الفعل والا لزم اقتران الشي بنفسه لان الزمان جزء من مدلول الفعل
فلو اقترن تمام معنى الفعل بالزمان لزم اقتران الزمان بالزمان وهو اقتران
للشي بنفسه المودي للمحال عقلا وهو تعدد الشي الواحد بالذات وههنا بحث
قوي وهو ان المشهور ان الفعل موضوع للحدث والزمان والنسبة الى الفاعل المعين
ولا شك ان تلك النسبة لا تفهم بدون الفاعل المعين فلا يفهم هذا المجموع من الحدث
والزمان والنسبة الذي هو المعنى المطابقي للفعل بدون الفاعل المعين فلا يدل
الفعل بنفسه على معناه المطابقي بل على الحدث الذي هو معناه التضمني او الزمان
فيشكل هذا بمخالفته ما اتفقوا عليه من عدم وجود الدلالة التضمنية بدون المطابقية

قال العصام وهذا مما تحير فيه العقلاء قرنا بعد قرن وحقق بوان الفعل موضوع لحدث
مقيد بالزمان والنسبة انما جاءت عن الهيئة التركيبية كما في الجمل الاسمية اذ لا يخفى على
المنصف انه لا يناسب جعل هيئة زيد قائم للنسبة وجعل هيئة ضرب زيد لغوا ومن
امارات ان النسبة ليست مدلولة للفعل انه يفهم الحدث والنسبة تفصيلا وقد اتفقوا
على ان دلالة المفرد لا تكون تفصيلية ولهذا لم يصح تركيب القضية الشرطية من مفردين
وانما التزم مع الفعل ذكر الفاعل لان الفعل يؤدي معنى الحدث على وجه يكون مستقلا
لان ينصب الى شيء فيلزم اسناده الى شيء لئلا يكون احضاره على هذا الوجه لغوا
ولقد اطال العصام في هذا المقام جدا بما تركناه خوف السامة ولقد حل هذه الشبهة
الفاضل عبد الحكيم السيالكوتي في حواشي الشمسية فقال مقررا السوال بوجه اخر وهو
ان لفظ ضرب مثلا اذا لم يذكر الفاعل يدل على الحدث وليست مطابقية وهو ظاهر ولا
تضمنية لانه لم يفهم في ضمن الكل ولا التزامية والا لزم تحقق الالتزام بدون المطابقة
واجاب بانا لا نسلم دلالة ضرب بدون الفاعل على معنى اذ لا استعمال بدون الفاعل
اصلا ولو سلم فنقول انها مطابقية لان دلالة الفعل على الحدث بجوهره الموضوع
له ودلالته على النسبة والزمان بهيئته الموضوعة لها وضعا نوعيا   عبارة اي
معبر به عما اي عن معنى كانت الكلمة عبارة عنه اي عبر عن ذلك المعنى بلفظ كلمة
وذلك المعنى هو لفظ وضع لمعنى مفرد   كما حققه الفاضل العصام قال
لا يخفى ان كلمة ما عبارة عما تكون الكلمة عبارة عنه لا عن لفظ الكلمة وتانيث مفهوم
الكلمة ليس لذاته كتانيث معنى هند بل لو انث الضمير الراجع اليه يكون ذلك التانيث
لرعاية لفظ الكلمة فتذكير الضمير الراجع الى ما دل ليس لمجرد داعي اللفظ بل لداعي اللفظ
والمعنى ٥ قال بعض من كتب عليه وهو سهو منه لان لفظ ما هنا عبارة عن الكلمة
نفسها لا عن مفهومها الذي هو لفظ وضع لمعنى مفرد والا لكان واجب التذكير
فيكون توجيه الشارح لغوا وقد جاء في بعض نسخ الكافية الاسم ما دل على معنى في نفسها
وعليه شرح الهندي فيكون لفظ ما مما يجوز فيه الوجهان في ارجاع الضمير باعتبار
اللفظ والمعنى كما هو القاعدة المقررة   كما زعم الفاضل الجامي في التعبير بالزعم
استنقاص لمقالته وقد علمت انها الحق فلا تغتر   اي دلالة وضعية هكذا وقع

اي بعض حواشي العصام وهو الكوبوي ٥

... الدلالة ٥

نظيره في الامتحان اشارة الى تجويز اوجه من الاعراب الاول النصب على المفعولية
المطلقة الثاني النصب على التوسع في الظرف الثالث على انه صفة موصوف محذوف
الرابع على الحالية   او زمانه الضمير يعود للوضع اي زمان الوضع   او حال
كونه موضوعا هذه اشارة الى مجاز المصدر وان وقع حالا باول بالمشتق لانه وصف في
المعنى وقوله او وضعيا زاده على عبارة الامتحان وهو مما لا يفيد معنى هنا ابدا بل
لا يستقيم لان وضعيا نسبة للوضع ووضعا لا يقبل التاويل بالمنسوب مع كونه مما
لا داعي له وكانه داعي صحة جعله تمييزا وفيه توقف   دلالة عليه اي على الحدث
بنفسه بان يقول ما دل على معنى في نفسه لاخراج الحرف كما وقع في عبارة القوم لانه
في غنية عن ذلك لخروج الحرف بعدمه دلالة على الزمان اصلا كالاسم فهذا القيد
اعني ما دل بهيئته مخرج الاسم والحرف   ايضا اي رجوعا للحرف كما لا يدل
الحرف على الزمان اصلا   وضرب مصدر مثل بمثالين اشارة الى انه لا فرق
بين ان يكون مدلول الاسم ذاتا كرجل وحدثا كضرب   وكذا الصبوح هو الشرب
الواقع في وقت الصباح والغبوق بغين معجمة بعدها باء موحدة فواو فقاف الشرب
في وقت الغروب وفصله بكذا مما قبله لان الاول ظروف بخلافهما   وكذا يخرج
اسما الافعال لعدم دلالة هيئتها على الزمان والقوم اخرجوها بارادة ان المراد
بالوضع في قولهم مقترن بزمان وضعا الوضع الاولي وهي باعتباره لا دلالة
لها على الزمان وان كانت مقترنة به باعتبار الوضع الثاني لكنه يرد عليهم
نحو يزيد علما فانه بحسب الوضع الاولي مقترن بزمان ولهم ان يقولوا انه بحسبه فعل
فلا يخرج والعلمية باعتبار الوضع الثاني فلا ايراد قال في الامتحان واعلم ان
الشراح قيدوا الوضع بالاولي لئلا يخرج نحو نعم وبئس مما انسلخ عن الزمان
ويخرج ليس مما انسلخ عن الحدث ولا تدخل اسما الافعال فان الوضع فيها متعدد
فيلزمهم نحو يزيد علما ويمكن ان يقال تعدد الوضع لا يعتبر في مختلفي الحقيقة
بل كل وضع يعتبر مستقلا بقي ان يقال لم صار يزيد بالنقل والوضع الجديد اسما
ولم تصر اسما الافعال افعالا ونحو نعم وبئس اسما مع تحقق النقل والوضعين
في الكل ويمكن ان يقال لما لم يبق بين المعنيين في نحو يزيد مناسبة واشتراك

في شيء اعتبر المعني الثاني مستقلا فصدق عليه حد الاسم بخلاف الاخيرين فلم
يقطع ملاحظة المعني الاول فيهما بسبب المناسبة والشركة فلم يغير حكمه قوله
كل منها الجمعية باعتبار افراد القسمين اعني اسم الفاعل والمفعول وقوله يدل عليه
عقلا او بغلبة الاستعمال او لتنويع الخلاف فالقوم يقولون ان دلالتهما علي
الحال المتبادر منهما بغلبة الاستعمال وعلي الماضي والاستقبال بالقراين وحقق
في الامتحان ان اشتراط الحال بدلالة العقل لكنه قال بعد ذلك فظهر ان لا دلالة
للاسما بحسب الوضع علي الزمان وان فهم في بعضها عند فهم معانيها عقلا
او استعمالا وهذا يناقض ما حققه كما يعلم بالوقوف علي عبارته قوله حقيقة
في المعني الكاين لم يدل عليه قول الاصوليين اسم الفاعل حقيقة في المتلبس
بالفعل وفي التلويح اسم الفاعل ونحوه من الصفات المشتقة حقيقة حال قيام
الفعل بالموصوف كالضارب لمن هو ملابس للضرب مجاز بعد انقضايه وزواله
عنه كالضارب لمن صدر عنه الضرب وانقضي وقيل حقيقة ايضا وقيل ان الفعل
ان كان مما لا يمكن بقاوه كالمتحرك والمتكلم ونحو ذلك فحقيقة والا فمجاز واما قبل
قيام الفعل به كالضارب لمن لم يضرب ولا يضرب لكنه سيضرب فمجاز اتفاقا ومنه
يوخذ جواب الشارح ومحصل الجواب صرف عبارتهم عن المتبادر منها وهو
استعمالهما في الزمان الي ما هو المراد وهو الحدث الواقع فيه وكذا في الاستقبال
اي ~~حقيقة~~ مجاز في المعني الكاين فيه قوله والاشتراك انما نشا لخ يعني ان
المضارع مشترك علي ما هو الاصح لكن لا اشتراك في اصل الوضع بل هو عارض
في الاستعمال فيفترق في اصل الوضع صريحا كذا في حاشية الشارح علي الامتحان
وعليه منع ظاهر فان الاشتراك والترادف والحقيقة والمجاز ونحوها من الاحكام
اللفظية المترتبة علي الوضع اذ المشترك ما وضع لمتعدد لا ما استعمل في متعدد
وعبارة الامتحان هكذا وبقي المضارع لانه لاحد الازمنة في اصل الوضع ولو
سلم الاشتراك فالدال علي اثنين دال علي واحد منه وليت الشارح نقلها هنا بالحرف
حتي يسلم من المصادرة قال بعض الفضلا في المضارع ثلاثة اقوال موضوع للحال
والاستقبال وانه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وبالعكس متمسك القايل

بالاول بان المضارع يطلق عليهما كما تطلق الاسما المشتركة علي معانيها وبانه وضع
للاخبار عن حدث ماض لفظ الماضي وعن حدث حاضر لفظ المضارع فلو لم يكن مشتركا
بين الحال والاستقبال لزم ان يكون ما هو من اهم المقاصد لم يوضع له لفظ فلزم القول
بالاشتراك وتمسك الفريق الثاني بان المتبادر منه الحال وفهم الاستقبال يحتاج
الي القرينة والثالث بان وجود الحال خفي حتي ذهب كثير من الحكما الي انه غير موجود
انتهي والذي حققه السيد في حواشي الشمسية ان المضارع يدل علي الحال والاستقبال
علي الاصح منه اي فيكون مشتركا بينهما بطريق الوضع واما الاستعمال لا يترتب عليه
الاشتراك اصلا كما لا يخفي قوله فالدال عليه اي علي احد الازمنة اعم منه اي من الدلالة
علي الواحد ضمنا ومحصل العبارة ان ما دل علي احد الازمنة عام يشمل الدلالة علي
كل واحد منها علي حدته والدلالة علي احدها في ضمن الدلالة علي الاخر ولا يخفي قصور
عبارته عن افادة هذا المعني وماخذها عبارة الامتحان السابقة قوله والنفاع
المتبدي بها اي بالخاصة عطف مسبب علي سبب قال صاحب الامتحان في تعليقة
له عليه لما كان بحث النحاة عن الالفاظ من حيث الصوت والاعراب جعلوا الخواص اللفظية
اصلا وقدموها علي الحد والمعنوية واتبعوهما لها الا تري ان الكاف وعن لا يظهر
لهما فرق في المعني بين كونهما اسمين او حرفين ولكن لما وجد واحرف الجر داخلة
عليهما وهو من خواص الاسم جعلوهما اسمين وقدروا ان معنييهما مستقلان
ملحوظان قصدا لذلك يتناولهما حد الاسم والحرف وكذا لما وجدوا معا يدخل عليه التنوين
جعلوه اسما دون المصاحبة وقدروا الاستقلال في معني مع ولما لم يجدوا في اسما
الافعال خواص الافعال بل وجدوا في بعضها تنوينا وفي بعضها كسرا حكموا عليها
بالاسمية والنقل وان كان في بعضها في غاية البعد كفعال ولما وجدوا في نعم
وبئس وليس ونحوها خواص الافعال جعلوها افعالا وقدروا فيها النقل عن
معان اصلية يوجد فيها الحدث والزمان كل ذلك ترجيح للخاصة علي الحد وجعلها
اصلا له وجعله فرعا وتبعا لها قوله ولذا اي لما ذكر من الشرافة والنفع قوله قال
لا يخفي ان الذي يصلح لان يجعل جزا مترتبا علي الشرط الذي ذكره وهو قوله لما كان تمييز
الافراد الخ ان يقول ذكر خواص الفعل ايضا فقال واما القول وحده فلا يصلح

جوابا للشرط تدبر قوله خبر مقدم على المبتدا للاهتمام به او للقصر كذا قال عبد الغفور
ورده العصام بقوله وليس التقديم للحصر والا للغا ووجهه ان خاصية الشي
ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره وهذا بعينه معنى الحصر لانه اثبات الحكم
للمذكور ونفيه عما عداه وقد يجاب بان التخصيص بالنسبة الى ذات الشي
والحصر بالنسبة الى اعتقاد المخاطب فمرجع كل منهما غير الاخر فلا لغو قوله اي
بعض البعضية مستفادة من من بقرينة دخولها على جمع الكثرة فلو دخلت
على المفرد لكانت ابتدائية اتصالية يشهد عليه قولك هذا من الناس او من
الانسان قوله وهذا اي التقدير المذكور بقوله اي بعض خواص الخ مبني
محصل المبني عليه امران كون العطف من قبيل عطف الجزء وان جعل المبتدا التقديم
مع ما يتعلق به وكون من للتبعيض فلابد من تحقق واحد من الاولين مع الثالث
قوله لعطف الجزء على الجزء كقولهم السكنجبين خل وعسل لا من عطف الجزء ي
على الجزئي كالكلمة اسم وفعل وحرف وعلى هذا يراد الكل المجموعي فالمحكوم عليه
الهيئة الاجتماعية ولذلك قدر مجموع قوله فالعطف قبل الحكم اي يلاحظ
العطف قبل الربط والاخبار حتى يصح كون المحكوم عليه المجموع قوله فيقدر
معه اي مع المبتدا ما يتعلق به وهو هنا جملة المعطوفات فالتقدير هكذا
دخول قد والسين وسوف الخ من خواص الفعل قوله فيكون الخبر للمجموع
اي مجموع المعطوفات في مثالنا قوله كزيد مثال لما اذا قدم المبتدا مع
ما يتعلق به لفظا قوله وان من للتبعيض اي يراد واحد من الوجهين السابقين
مع كون من للتبعيض قوله والا اي وان لا توجد هذه الاعتبارات المذكورة بان
لم يكن احد الامرين مرادا ولم تكن من للتبعيض لا يستقيم التاويل المذكور وهو
قوله اي بعض خواص الفعل الخ لانه لا دليل الخ فجواب ان المدغمة في لا النافية محذوف
لوجود دليله وهو قوله فلا دليل وليس هو الجواب نظيره قوله تعالى الا تنصروه
فقد نصره الله اي فهو غني عن نصركم لان الله ناصره قوله لبعضية كل منها
اي كل واحد من الامور المذكورة بعض الخواص وليس هذا مرادا وانما المراد
ان مجموع ما ذكر هنا بعض الخواص للفعل قوله وبقي اي افادة لبعضية كل منها عد

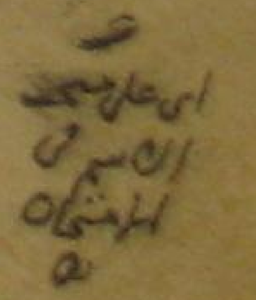
اي

اي عدم كون من للتبعيض وقوله ايضا اي على تقدير كونها له قوله فلا دليل عليها اي
على بعضية كل منها واعلم ان اصل هذا الكلام للجامي والعصام فاخذه صاحب الامتحان
وابرزه في صورة التعقيد وتصرف فيه الشارح تصرفا ثانيا فصار كما ترى قال الجامي
عند قول ابن الحاجب ومن خواصه تنبيه بصيغة جمع الكثرة على كثرتها وبمن التبعيضية
على ان ما ذكر بعض منها قال العصام اي تنبيه اول الامر ولهذا قدمه على المبتدا
وليس التقديم للحصر والا للغا وبما ذكرنا لم يتجه ان التنبيه على البعضية لا يستدعي ذكر
من لحصوله من مشاهدة ما ذكر بل لابد من ذكر من ليصح الربط ربط صيغة الجمع الدال
على الكثرة بالامور الخمسة من غير ارتكاب تجوز واعلم ان التنبيه المذكور مبني على
ان ملاحظة الربط متاخرة عن ملاحظة العطف والا لم تفد كلمة من الا ان كل واحدة
من الامور المذكورة بعض من الخواص وليس التنبيه المذكور خفيا واذ كان تقديم
ملاحظة الربط اشنع لان افادة ان كل واحد من الخمسة بعض من الخواص من توضيح الواضحات
بل من توضيح ما هو اوضح من ان يخفى فالعاقل يحمل العبارة على ما يفيد العبارة لا ير[illegible]ضي
انتهى اقول هناك وجه سهل لو حملت العبارة عليه استغنينا عن هذه التكلفات
وهو ان تجعل من اسما بمعنى بعض مبتدا كما قال به الزمخشري في قوله تعالى ومن
الناس من يقول امنا ودخول قد مع ما عطف عليه خبر والربط ملاحظ بعد
العطف فيكون مفاده مفاد ما تكلف به هنا والمعنى بعض خواص الفعل مجموع
هذه المذكورات قوله وخاصة الشي الخ كذا عرفها الجامي قال عبد الغفور ولا
يوجد في غيره تفسير لما يتضمنه يختص من جزئه السلبي ٥ وذلك لان معنى
يختص به انه يوجد فيه ولا يوجد في غيره فلم يكتف بقوله يختص به اهتماما
بالجزء السلبي وقال العصام انه تفسير لكل من جزئي يختص لان النفي في قوله
ولا يوجد في غيره متوجه الى القيد وهو الغير كما هو القاعدة فالمراد اثبات
الوجود ونفيه في الغير وبقرينة نفي الوجود في الغير يراد الاثبات فيه فيكون
معنى لا يوجد في غيره اي يوجد فيه ولا يوجد في غيره هذا توضيح ما ذكره ثم
قال بعده مشيرا للاعتراض على عبد الغفور ثم قال قوله لا يوجد في غيره تفسير
لبعض معنى الاختصاص لم يتدبر وتدبر فلم يتذكر والحق مع عبد الغفور

في شرح خواص الاسم ح

ع
بعض العلامات
المذكورة للاسم فان
هذه المقالة منوطة
بخواص الاسم
وانا لما هنا نقلها
اذ لا فرق ح

لان الاختصاص ثبوت الشي للشي وانتفاوه عما عداه فهو امر مركب من الامرين وهما
الثبوت والانتفا وليس احدهما قيدا للاخر حتى تخرج على قاعدة رجوع النفي للقيد
دون المقيد وانما لم يقل ما يوجد في شي ولا يوجد في غيره اشارة الى المناسبة بين
المعنى اللغوي والعرفي باخذ الاختصاص في كل منهما ثم ان تعريف الخاصة غير
مانع لدخول الفصل اذ يصدق عليه التعريف المذكور فيجاب بان هذا تعريف بالاعم
قصد به تمييز الخاصة عن بعض ما عداها كالجنس والعرض العام فان اريد مساواته
للمعرف خصص ما بالخارج المحمول فلا يصدق على الفصل ح .. وهي اما شاملة
اي مختصة بجميع افراد ما هي خاصة له وذلك كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة
بل مختصة ببعض دون بعض كالكاتب بالفعل والحد لا يكون الا شاملا كلام
وقع في البين لانه لم يجر للحد ذكر وكونه كذا معلوم لكل طالب لا يحتاج لان ينبه
عليه نعم وقع في عبارة الامتحان هكذا بعد تعريف الخاصة وتقسيمها المذكور
والحد لا يكون الا شاملا والمبتدي ينتفع بها اكثر منه ولكنه اشرف وانفع في
نفسه فذكر الامتحان له تمهيد لقوله ولكنه انفع منه والشارح ذكر هذا الكلام
سابقا في الدخول على قوله ومن خواصه فكان اللائق به ان يذكر قوله والحد
من هناك فقد اخره عن محله بدون موجب اذ يصدق تعليل الاولوية المذكورة
عليها اي على قد كما يصدق عليه اي على الدخول يعني المراد بالخاصة هنا الخاصة
النحوية والخاصة المنطقية وهي الخارجة عن الشي المحمول عليه لا تصدق
عليهما اي على قد والدخول فليسا من افرادها ذكر في الامتحان اعلم انه
في الامتحان بصدد توجيه قول البيضاوي ومما خص به قد فالحذف الدخول
الواقع في الكافية لعدم الاحتياج اليه الى اخر ما ذكره الشارح هنا وصرح هنا
بالدخول لما انه قد يمنع كون نفس هذه المذكورات من قبيل الخاصة لان خاصة
الشي وصف له لا يوجد في غيره وقد اعترف بذلك صاحب الامتحان في حاشية له
حيث قال فلا يكون وصف شي مستقل خاصة لاخر فذات قد ليست من قبيل الخاصة
بل اتصاف الاسم بدخولها سوا اريد بالخاصة هنا ما هو مصطلح النحويين او المناطقة
نعم لو اريد ما هو مصطلح المناطقة احتيج لنا ويلزم في الدخول لتصحيح الحمل فيقال



مثلا

مثلا الفعل مدخول قد والسين نحو يويد ما ذكرنا قول عبد الغفور ولا يخفى ان
الخاصة لو كانت بالمعنى العرفي كما هو ظاهر الامر واطباق الشراح عليه ويويده لفظ الحد
لكان عد المذكورات منها من قبيل المسامحة المشهورة وهي ذكر المبدا وارادة المشتق
وقال في موضع اخر ان المتبادر من الحكم بالاختصاص ان يكون ذلك بحسب الاتصاف

اي عبد الغفور

ولا اتصاف للاسم بها وتعريفها اي من الخواص المذكورة للاسم وليقس عليه ما نحن فيه
ثم ما ذكره من الخواص خواص للفعل من حيث هو اعم من الماضي والمضارع فان منه ما هو
مشترك بينهما ومنه ما هو مختص بواحد منهما وليس فيما ذكره ما يدخل الامر
كما سيظهر لك عند تقرير الامثلة والمراد بقد قد الحرفية قال في المغني وهي مختصة
بالفعل الخبري المثبت المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس وهي معه كالجزء
فلا تفصل منه بشي اللهم الا بالقسم كقوله

اخالد قد والله اوطات عشوة   وما قائل المعروف فينا يعنف

وقد تاتي اسما مرادفا لحسب فتستعمل مبنية وهو الغالب لشبهها بقد الحرفية لفظا
فيقال قد زيد درهم بالسكون وقدني بالنون حرصا على بقا السكون ومعربة
وهو قليل يقال قدُ زيد درهم بالرفع وقدي بغير نون واسم فعل مرادف
ليكفي يقال قد زيدا درهم وقدني درهم التحقيق نحو قد افلح من زكاها
وحمل عليه بعضهم قوله تعالى قد يعلم ما انتم عليه قال الزمخشري دخلت قد لتوكيد
العلم ويرجع ذلك الى توكيد الوعيد او تقليله وهو ضربان تقليل وقوع
الفعل نحو قد يصدق الكذوب وقد يجود البخيل وتقليل متعلقه نحو قد يعلم
ما انتم عليه اي ان ما هم عليه هو اقل معلوماته سبحانه وزعم بعضهم انها في هذه
الامثلة ونحوها للتحقيق وان التقليل في المثالين الاولين لم يستفد منها بل
من خصوص المثال فانه ان لم يحمل على الغلبة ناقض اخر الكلام اوله او توقعه
وذلك مع المضارع واضح كقولك قد يقدم الغايب اليوم اذا كنت تتوقع قدومه
واما مع الماضي فاثبته الاكثرون قال الخليل يقال قد فعل لقوم ينتظرون الخبر
ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة لان الجماعة ينتظرون لذلك ومنه قوله تعالى
قد سمع الله قول التي تجادلك لانها كانت تتوقع اجابة الله تعالى لدعائها وانكر

بعضهم كونها للتوقع في الماضي وقال التوقع انتظار الوقوع والماضي قد وقع
ويجاب بان مراد المثبتين لذلك انها تدل على ان الفعل الماضي كان قبل الاخبار متوقعا
لا انه الان متوقع واستظهر في المغني عدم افادتها التوقع اصلا لا في الماضي ولا
المضارع واطال في ذلك فارجع اليه تقريب الحدث الماضي تقول قام زيد
فيحتمل الماضي القريب والماضي البعيد فان قلت قد قام اختص بالقريب ومقتضى
كلام ابن مالك انها مع الماضي انما تفيد التقريب كما ذكره ابن عصفور وان من شروط
دخولها كون الفعل متوقعا فانه قال في التسهيل وتدخل على فعل ماض متوقع
لا يشبه الحرف لتقريبه من الحال فان قيل ذلك اي المذكور في وجه الاختصاص
وهو كون قد لتحقيق الحدث الفعلي الخ اذ لم يخبر تعليل للعلم من الاختصاص
لزم الدور وجهه انه لو علم الاختصاص به كان الاختصاص متوقفا عليه
ضرورة توقف المدلول على الدال فيكون كونها لتحقيق الحدث الفعلي الخ سابقا
على معرفة الاختصاص والحال ان كونها لتحقيق الحدث الفعلي الخ معلوم من الاختصاص
فيكون متاخرا عن العلم به فلزم تقدم الشيء على نفسه وتاخره وتوقف الشيء
على ما يتوقف عليه وهو حقيقة الدور قلت ذلك اي كونها لتحقيق
الحدث الفعلي ومحصله منع كونها لتحقيق الحدث الفعلي الخ متوقفا على الاختصاص
بل علم من الاستقرا فالجواب منع للمقدمة القائلة ذلك معلوم من الاختصاص
ولا دور فافهم واعلم ان اصل البحث لصاحب الامتحان لكنه اورده في صورة
اخرى قال ان اريد بالفعل الحدث فعدم التحقق معلوم وان اريد المصطلح
ففاسد الا بتقدير مضاف نحو حدث الفعل وذا لم يعرف الا من الاختصاص
اذ لم يخبر به الواضع فيلزم الدور فالصواب فيه وفي امثاله الاستقرا
ليس الا ه فاختصره الشارح وابرزه لصورة اخرى واصل ذلك كله قول
العصام في حاشية الجامي عند مبحث الفعل فان قلت المراد بالفعل
الحدث اذ لا معنى لتقليل الفعل الاصطلاحي والحقيقة فلا يصح قوله
وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل قلت كانه اراد الفعل الاصطلاحي واراد
بقوله لتقليل الفعل تقليل مدلول الفعل والسين قدمه على سوف لبساطته

وقدمها على سائرها لمناسبتها لقد في عدم تغيير مدخولهما لا لفظا ولا معنى ولذا
قدمها على البواقي اذ عدم التغيير اصل بالنسبة الى التغيير ولا شك في تقديم الاصل
اي سين الاستقبال احترز به عن سين الاستفعال وغيره من حروف المباني
كذا نقل عنه قال في المغني حرف يختص بالمضارع ويخلصه للاستقبال وينزل
منه منزلة الجزء ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به وليس مقتطعا من سوف خلافا
للكوفيين ولا مدة الاستقبال معه اضيق منها مع سوف خلافا للبصريين ومعنى
قول المعربين فيها حرف تنفيس حرف توسيع وذلك انها نقلت المضارع من الزمان
الضيق وهو الحال الى الزمن الواسع وهو الاستقبال واوضح من عبارتهم
قول الزمخشري وغيره حرف استقبال ه وذكر السلكوتي في حواشيه على شرح
الدواني للعقائد العضدية ان السين للتاكيد قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى
اولئك سيرحمهم الله السين تفيد وجود الرحمة لا محالة فهي تؤكد الوعد كما تؤكد
الوعيد في قوله سانتقم منك يعني انك لا تفوتني وان تباطات عنك ونحوه سيجعل
لهم الرحمن ودا ولسوف يعطيك ربك فترضى وسوف يؤتيهم اجورهم ولا
يخفى ان كلامه صريح في ان السين وسوف يستعملان في الايات الكريمة لمجموع معنى
التاكيد والاستقبال وان مدلوله تاكيد مضمون الاثبات في الاستقبال
كما ان مدلول لن تاكيد النفي في الاستقبال بقرينة سوف اي بقرينة
ذكرها معها وسوف مرادفة للسين او اوسع منها على الخلاف وكان القائل
بذلك نظر الى ان كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى وليس بمطرد ويقال سف بحذف
الوسط وسو بحذف الاخير وسي بحذفه وقلب الوسط ياء مبالغة في التخفيف
وتنفرد عن السين بدخول اللام نحو ولسوف يعطيك ولانها قد تنفصل بالفعل
الملغى كقوله

وما ادري وسوف اخال ادري ... اقوم آل حصن ام نساء

كذا في المغني قال الدماميني في الهندية قوله وليس بمطرد فان حذرا يدل على المبالغة
دون حاذر مع ان الثاني اكثر حروفا من الاول وقد يقال لا يعنون اطراده
الا فيما اذا كان اللفظان المتلاقيان في الاشتقاق متحدي النوع في المعنى

الدماميني في الحواشي

كفرث وغرثان وصد وصديان ورحيم ورحمن لا لحذر وحاذر للاختلاف
تنفيس اي توسيع اخذ بقول المعربين وتقدم تخفيفه في عبارة المغني
لكنه اي التنفيس في الثاني وهو سوف زايد عليه فيها نقل عنه بنا علي ان
زيادة الحروف تدل علي زيادة المعني وقد تقدم ما فيه ايضا • وجه الاختصاص
قال في الامتحان بعد التوجيه المذكور فيه انه ان اريد لا يمكن وجوده فممنوع
وان مدلولا فغير مفيد للمطلوب بل عدم الدلالة بعد الامكان ادعي الاتري
الي قولك ضربي زيدا غدا مراده يعني ان اريد انه لا يمكن وجود الاستقبال
في غير الفعل كما يقتضيه الخاصة فمم لامكان وجوده في الاسم ايضا كما في
المثال الذي ذكره وان اريد انه لا يمكن وجوده في الغير بطريق الدلالة كان
يدل عليه فقوله وان مدلولا فيه حذف كان اي وان كان الاستقبال مدلولا
فغير مفيد اي فمسلم لكنه غير مفيد للمطلوب وهو الاختصاص لان المفيد
له عدم الوجود في الغير اصلا لا مدلولا فقط وقوله بل عدم الدلالة بعد
الامكان ادعي اي اشد اقتضا للوجود من الدلالة فيكون وجودها في الاسم
اولي وقوله الاتري الخ فان اقتضاه عند قصد الاستقبال به لان يقترن
بما يفيده كغدا اشد من اقتضا يضرب له لدلالة الثاني عليه ولو احتمالا دون
الاول ولا يخفاك ان هذا البحث لا ورود له لانهما لتخليص الحدث المستفاد من الفعل
الي الاستقبال وهذا لا يوجد في الاسم وما ذكره من المثال الاستقبال فهم من لفظ
غدا لا ان الحدث المدلول عليه بالضرب انقلب الي الاستقبال بواسطة غدا فان
المصدر انما يدل علي الحدث فقط فهو مطلق وباقترانه بغدا تقيد وليست
غدا كالجزء منه بل هي كلمة مستقلة وهما كالجزء من المضارع كما تقدم التنصيص
عليه فحدث المضارع يحتمل الحال والاستقبال فاذا دخلا عليه انقلب للاستقبال
فالاستقبال مستفاد من مدخولهما وفي المثال من نفس غدا واين هذا من ذاك
وان بكسر الهمزة وسكون النون حرف شرط تدخل علي الماضي والمضارع نحو
ان قام زيد قمت وان يقم اقم وما بعدها تختص بالمضارع كالسين وسوف
واما قد فمشتركة بينه وبين الماضي كما تقدم في الامثلة • ولام الامر قدمه

علي

علي النهي لان معني مدخوله وجودي بخلاف النهي فانه عدمي والوجودي مقدم
علي العدم • ثم انه اي النهي • بتنكير المضاف وهو لا وقوله والا اي علي
تقدير عدم تنكيره بل من تعريف المعرفة لان لا علم لنفسه اذ المقصود به لفظه واللفظ
ان اللفظ متي قصد به نفسه صار علما لنفسه ~~وهو مهمله~~ وهل ذلك بطريق
الوضع اولا قال التفتازاني ان اللفظ اذا اريد به نفسه كان موضوعا لنفسه
كسائر الالفاظ وضعا غير قصدي فيكون من قبيل علم الشخص لكونه موضوعا
لشي بعينه غير متناول لغيره وقال السيد ان دلالة الالفاظ علي انفسها ليست
مستندة للوضع اصلا لوجودها في المهملات ايضا بلا تفاوت نحو جسق مركب من
ثلاثة احرف وجعلها محكوما عليها لا يقتضي كونها اسما لان الكلمات متساوية الاقدام
في جواز الاخبار عن الفاظها سوا كانت موضوعة او مهملة • ودعوي ان الواضع وضع
المهملات لانفسها وضعا قصديا او غير قصدي وانها اسما بهذا الاعتبار خروج عن
الانصاف ومكابرة في قواعد اللغة علي ان اثبات الوضع الغير القصدي لا يساعده
عقل ولا نقل وانما ارتكب تفصيا عن التزام الاشتراك في جميع الكلم وما وقع في
كلام بعض النحاة من ان اللفظ اذا اريد به نفسه كان علما له لم يرد به انه علم حقيقة
بل اراد انه بمنزلة العلم في تعيين المراد وتشخيصه بل تحضره بانفسها لابدواله
في ذهن السامع فيحكم عليها بذلك الحضور ه وما ذكره الشارح هنا تبعا لصاحب
الامتحان اصله قول العصام في حواشي الجامي عند الكلام علي الفعل ولا النهي لا يصح
اضافة العلم وكانه نكرها وجعل النهي مرفوعا صفة لكلمة لا بمعني لا الناهية
انتهي والظاهر ان لا النهي علم موضوع للا الواقعة في تراكيب النهي كلا في قولك
لا تشتم ولا تضرب ونحو ذلك كما ان لام الامر موضوعة للام الواقعة في تراكيب
الامر في نحو لتعلم لتعلم وغير ذلك فلا حاجة لهذه التمحلات والتكلفات التي
لا تصفو • او بتجويز عطف علي تنكير وقوله نحو زيد الشجاعة اي مما كان
العلم مضافا الي ما هو متصف به معني ومع بقي علي العلمية ولا يحتاج للتنكير
قال الشارح فيما نقل عنه اذ لا مانع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا ومنه زيد
الخيل ومضر الحمرا وانمار الشاة فانهم اخوة كان احدهم صاحب الخيل والثاني

عن

مطلقا سوا كان مهملا او مستعملا

والثاني صاحب الابل الحمر والثالث صاحب الغنم فاضيفوا مع تعينهم او الموصف
عطف علي الاضافة اي يكون النهي مجرورا بطريق التبعية للا علي انه نعت او عطف بيان
وعلي كل من الاضافة والتبعية تحذف الهمزة للتقا الساكنين اكتفا بالفتحة او يبوني بعد
لا بهمزة دفعا للالتقا بتاويل الدال الاحسن منه تاويل النهي بالناهية
وكله عامل ما لم يمنع مانع من السمو لا من الوسم لانه يرد جمعه علي اسما وتصغيره علي
سمي ولو كان ماخوذا من الوسم لجمع علي اوسام وصغر علي وسيم فاصله سمو حذفت
الواو ثم نقل حركة السين الي ما بعدها ليصح الوقف عليه ثم اتي ~~بعد~~ بهمزة الوصل
لئلا يلزم الابتدا بالساكن قال العصام ان ظاهر الكلام يدل علي ان النحويين اخذوا
الاسم لهذا القسم من السمو او الوسم ابتدا والظاهر انهم نقلوه من معناه اللغوي الي
المعني المصطلح فانه في اللغة بمعني اللفظ الدال علي الشي كما في قوله تعالي وعلم ادم
الاسما كلها وفي القاموس اسم الشي بالضم والكسر وسمه وسماه مثلثتين علامته
وهو اللفظ الموضوع علي الجوهر والعرض للتمييز ثم لو كان الاختلاف في ماخذ الاسم
اللغوي لم يكن بعيدا ه لكن في هذا المقام بيان ماخذ الاسم اللغوي غير مناسب
اخويه اي نظيريه وهما الفعل والحرف من جهة بيان للاستقلال كون المعني
في نفسه او نفس الكلمة بيان لصحة عود الضمير في قولهم ما دل علي معني في نفسه
لكل من لفظ ما والمعني اي دل بنفسه لا بواسطة شي بنا علي عوده لما او دل
علي معني متحقق في نفسه غير ملحوظ بواسطة الغير بنا علي عوده للمعني
راجعا خبرا لكون وكان هذا اي رجوع ما ذكره الي كونه مستقلا من
ظاهر قولهم واما في التحقيق فراجع اليه فلا منافاة بين قوله راجعا وما هنا اي
راجعا عند التحقيق وان كان ~~ظاهر~~ قولهم في نفسه لا يفيد بحسب الظاهر عدل
جواب لما تصريحا مفعول لاجله من قوله عدل اي لاجل التصريح او حال من ضمير
عدل بتاويل المصدر باسم الفاعل اي عدل حال كونه مصرحا ومثله يقال في ايضاحا
يعني يفهم من هذا ناظرا الي الاول وهو كون الضمير راجعا الي المعني او
يفهم من هذا ناظرا للثاني وهو كون الضمير راجعا الي ما غير مقترن بالجر صفة
بعد صفة لمعني فبالصفة الاولي خرج الحرف عن التعريف وبالثانية خرج الفعل او

نصب علي الحال من ضمير دل اي حال كونه غير مقترن في الدلالة علي المعني بزمان قاله
عبد الغفور او حال عن المعني وهو بعيد ه فان قلت ان الزمان مدلول تضمني للفعل
وهو غير مقترن باحد الازمنة لان الشي لا يقترن بنفسه اذ المقارنة تقتضي المغايرة
فيصدق علي الفعل انه كلمة دلت علي معني في نفسها وهو الزمن غير مقترن باحد الازمنة
الثلاثة والجواب ان اقتران المعني باحد الازمنة الثلاثة في حد الفعل معتبر بطريق
الايجاب الجزئي وعدم اقترانه في حد الاسم معتبر بطريق السلب الكلي يعني لم يكن شيا
من معانيه لا المطابقي ولا التضمني مقترنا باحد الازمنة الثلاثة فخرج الفعل عن تعريف
الاسم اذ بعض معانيه التضمنية مقترن باحد الازمنة الثلاثة وهو الحدث بذكر
قيد ايملو وهو لفظة فيه اي في الفهم منه كما اصلح الجامي حيث قال اي غير
مقترن باحد الازمنة الثلاثة في الفهم عن اللفظ الدال عليه كون فاعل يقدح
ولا كونه عطف علي قوله كون المعني اي ولا يقدح ايضا كون المعني مفهوما قبل فهم
الزمان وقوله في الماضي زيد ضارب راجع لفهم المعني بعد فهم الزمان ففي
التمثيل نشر علي ترتيب اللف بهذا القيد اي نفي الاقتران بالزمن وقوله
الفعل فاعل خرج وكذلك الافعال المنسلخة عن الزمان كنعم وبئس لان
معانيها في حال كونها منسلخة عن الزمان مقترنة باحد الازمنة في الوضع
الاول المنظور اليه وباعتباره دخلت في الفعل وخرجت عن الاسم
ودخل به اي بهذا القيد وما فاعل دخل فيدخل به اسما الافعال ونحو يزيد ويشكر
علمين لان المراد بعدم اقتران المعني المستقل ان يكون ذلك العدم بحسب الوضع
الاول اي الوضع الغير المسبوق فمعني يزيد ويشكر العلمي غير مقترن باحد الازمنة
في الفهم عنهما بحسب الوضع الاول وذلك وضع الفعل لان المقترن فيه هو الحدث
لا المعني العلمي واسما الافعال معانيها المقترنة بحسب الفهم عنها باحد الازمنة
بحسب الوضع الثاني غير مقترنة باحد الازمنة في الفهم عنها بحسب الوضع الاول
وهو وضع اسم كصه او مركب اضافي كما مكانك وجار ومجرور كعليك ورويد
وكذا اخواته من بقية اسما الافعال فانها خرجت من تعريف الفعل سابقا فوجب
دخولها هنا ورويد مصغر ارواد مصدر ارود اي رفق تصغير ترخيم بحذف

المرواية اي ارفق رفقا ولوكان صغيرا قليلا وفي الرضي يجي علي ثلاثة اقسام
اولها رويد زيد بالاضافة الي المفعول كضرب الرقاب فهو مصدر وهو اصل الباقيين
الثاني ان يجعل بمعني اسم الفاعل اما صفة للمصدر نحو سر رويدا اي سيرا رويدا الثالث
ان ينقل الي اسم الفعل لكثرة الاستعمال بان يقام المصدر مقام الفعل ولا يقدر الفعل
نحو رويد زيدا   ومن خواصه في عبد الغفور انها تبلغ الي الثلاثين وفي
حاشية للشارح هنا انها علي ما ذكره السيوطي في الاشباه اربع وثلاثون خاصة
التنوين وهو في الاصل مصدر نونت اي ادخلت نونا فسمي ما به ينون
الشي اعني النون تنوينا اشعارا لحدوثه وعروضه لما في المصدر من معني الحدوث
واصطلاحا ما ذكره بقوله نون ساكنة اي اصالة فلا يضر تحريكها لعارض التخلص
من التقاء الساكنين في قوله تعالى محظورا انظر وعادا الاولي وهي شاملة للنون
من لدن ولم يكن وامثالها فخرجت بقوله تتبع حركة الاخر اي اخر الكلمات
فان هذه اواخر تلك الكلمات لا توابع حركات اواخرها وانما قال تتبع حركة الاخر ولم
يقل تتبع الاخر لان المتبادر من متابعتها الاخر لحوقها به من غير تخلل شي
وههنا الحركة متخللة بين اخر الكلمة والتنوين فان قلت فاخر الكلمة هي الحركة
فلا حاجة الي ذكر الحركة قلت المتبادر من الاخر الحرف الاخير ولم يقل اخر الاسم
ليشمل تنوين الترنم في الفعل والغالي في الحرف   الاخر اي اخر الكلمة حقيقة او
حكما فيدخل فيه تنوين قائمة وبصري واخ بل المراد بالاخر ما ينتهي اليه المتكلم
فيشمل تنوين قاض فان الضاد ليس اخر الكلمة حقيقة او حكما بل اخره منوي
لكنه ينتهي به المتكلم قاله عصام   لا للتاكيد اي لا تكون للتاكيد صفة
ثالثة للنون او معطوف علي مقدر وهذا القيد خرج به نوني التوكيد نحو ليسجنن
وليكونن   والمراد به اي بالتنوين هنا لانه جعل خاصة للاسم وخاصة الشي
لا يوجد في غيره فلذلك خصه بما عدا تنوين الترنم والغالي لوجودهما في الغير
الترنم اي المحصل للترنم كما صرح به ابن يعيش مدعيا ان الترنم يحصل بالنون
نفسها لانها حرف اغن وقال شارح اللباب وانما جي به لوجود الترنم وذلك لان
حرف العلة مد في الحلق فاذا ابدل منها التنوين حصل الترنم لان التنوين غنة

في الخيشوم وانتهى وقال جماعة هو بدل من الترنم ثم اختلفوا فقيل في التعبير
عنه الصواب ان يقال تنوين ترك الترنم واختار عبد اللطيف في اللمع الكاملية
وقيل يجوز ان يقال تنوين الترنم علي حذف مضاف وهو اختيار ابن مالك في
شرح الكافية وهو اللاحق للقوافي المطلقة اي التي اخرها حرف مد كقول جرير
اقلي اللوم عاذل والعتابن   وقولي ان اصبت لقد اصابن
الاصل العتابا واصابا فجي بالتنوين بدلا من الالف والاول اسم والثاني فعل
واقلي امر من الاقلال واللوم بفتح اللام العذل وعاذل بفتح اللام ترخيم عاذلة
ولقد اصابن مقول قولي وجواب الشرط محذوف والمعني ان اصبت انا وان كنت
نطقت بالصواب فلا تعذلي وقولي لقد اصاب وقد يدخل الحرف كقول النابغة
افد الترحل غير ان ركابنا   لما تزل برحالنا وكان قدن
الاصل قدي فجي بالتنوين بدلا عن اليا فظهر ان هذا التنوين يدخل اقسام
الكلمة الثلاثة   والغالي زاده الاخفش والعروضيون كما في المغني وهو
اللاحق للقوافي المقيدة اي التي يكون رويها ساكنا ليس حرف مد زيادة
علي الوزن فهو في اخر البيت كالخزم في اوله ومن ثم سمي غاليا كقول رؤبة
قالت بنات العم يا سلمي وانن   كان فقيرا معدما قالت وانن
فلحق العروض والضرب زيادة علي الوزن والمعني قالت بنات العم اترضين
به وان كان هذا البعل فقيرا معدما قالت رضيت به وان كان فقيرا معدما
لم يستثنهما اي المص كما استثني البيضاوي حيث قال في مختصر الكافية
والتنوين سوي الترنم هكذا عبارته فقال المص في الامتحان فكان المص اراد
كلها لانهما يدخلان الفعل ايضا ثم قال وهذا زيادة علي الكافية لعدم صحة الاطلاق
والجواب انه في غاية الندرة فلا يرد عند الاطلاق فالمصنف في الامتحان
لم يجزم باستثنا تنوين الغالي لانه ليس في متن اللب تصريح به بل عبر بما
يفيد الظن وقوله انهما في غاية الندرة جواب عن طرف الكافية وقد جعله
الشارح هنا تعليلا لقوله لم يستثنهما فنقله عن موضعه ثم عزا العبارة
للامتحان مع تغاير الاسلوب بين ما هنا وبين ما هناك فلو قال لم يستثنهما

اي البيضاوي ... وقوله كلها اي سوى الترنم والغالي ... منه

لانهما في غاية الندرة او لانهما ليسا من التنوين لكان اوضح ولا يحتاج لقوله صرح
به في الامتحان اذ معلوم ان معظم الشرح منه وان ترك العزو اليه في كثير من المواضع
فانهما اي تنوين الترنم والغالي تعليل لتخصيص التنوين بما عداهما والخلاف
ايض فيهما فقيل انهما من التنوين انفردا بخصوصيات تخالفه لمجامعتهما ال والاتصال
بغير الاسم وقيل ان الترنم نون مبدلة من حرف العلة كما تبدل منه في نحو رايت
زيدا قاله ابن معزوز وزعم انه ظاهر قول سيبويه والغالي نون زائدة كهمزة
الهمزة والحق ما ذهب اليه ابن مالك وابن هشام انهما ليسا من التنوين بل هما نونان
زيدتا في الوقف كما زيدت نون ضيفن في الوصل والوقف وليسا من انواع التنوين
في شي لثبوتهما مع ال والفعل وفي الحرف وفي الخط والوقف وحذفهما في
الوقف وليس شي من اقسام التنوين كذلك اي لتقرر اي كماله في
الاعراب حتى لا يدخل على ما له شبه بالفعل كغير المنصرف او بالحرف كالمبني وليس
المراد بالاعراب هنا اثر العامل بل المراد به استعداد في الاخر للحركات العاملية
وعدم الامتناع عنها لفظا وتقديرا وبقا بلا البنا قال بعض الكمل الاصل
في التنوين هذا المعنى وساير وجوهه فرع له فلا مقابلة بينهما الا باعتبار
امر زايد عليه فالتقسيم اعتباري فلا يدخل ساير الاقسام ايض على ما لا امكنية له
اصلا ه كذا في حاشية الشارح على الامتحان اصالته لان الاصل في الفعل
البنا واعراب المضارع بطريق المشابهة للاسم كما سيجي مثاله تنوين زيد ورجل
اما الاول فللتمكين اتفاقا واما الثاني فقيل انه له لا للتنكير بدليل بقائه مع
العلمية بعد النقل وقيل انه قبل العلمية للتمكين والتنكير وبعدها يتمحض
للتمكين فلم يسلم الدليل تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسما المبنية
للدلالة على التنكير وينقاس في باب العلم المختوم بويه وبالسماع في اسم الفعل
المختوم بالها وغيرها وفي اسم الصوت تقول سيبويه بلا تنوين اذا اردت شخصا
معينا اسمه ذلك وايه بكسر الهمزة وسكون اليا المثناة تحت وكسر الها بلا تنوين
اذا استزدت مخاطبك من حديث معين فان اردت شخصا ما اسمه سيبويه او اردت
استزادة من حديث ما نونتهما فسيبويه بلا تنوين معرفة بالعلمية وايه بلا تنوين

معرفة

ابن م

عيسى الزواوي ه

اي له قوة او حق في ان صار وجعل التقسيم اعتباريا مما منع بل لعله مصحح قيد له

معرفة من قبيل المعرف بال العهدية اي الحديث المعهود وهو مبني على ان مدلول
اسم الفعل المصدر اما على القول بان مدلوله الفعل فجميع اسما الافعال نكرات وتقول
صاح الغراب غاق غاق فاذا لم تنونهما كانتا معرفة ودلتا على معنى مخصوص وان
نونتهما كانتا نكرة مبهمة دلتا على معنى مبهم وفي الامتحان قيل هو مختص بالاصوات
واسما الافعال قال الشم في حاشيته كدج لصياح الدجاج بخلاف دج بالسكون
فانه لصياح مخصوص للدجاج وصه فان معناه اسكت سكونا ما بخلاف صه
بالسكون فان معناه اسكت الان فعلى هذا القول بينه وبين التمكن تباين وعلى
القول الاول عموم وخصوص من وجه ه ومراده بالقول الاول هو ما اشار
له صاحب الامتحان بقوله اولتنكيره وجهه الوجه الاخير من لام التعريف
يعني انه لتنكير المعنى المطابقي فعلى هذا القول يجتمعان في نحو رجل وينفردان
في نحو زيد وصه هذا هو معنى كلامه وهو مبني على ما نقله عن بعض الكمل في
الحاشية التي نقلناها سابقا وكل هذه تعسفات لا طائل تحتها وهو لا يوجد
اي المعنى المطابقي ثم الحصر بالنظر لقوله المستقل فلا ينافي ان المعنى المطابقي
يوجد في الفعل والحرف لكنه في الفعل يحتاج لذكر الفاعل وفي الحرف يحتاج لذكر
المتعلق فليس كل منهما مستقلا في الدلالة على معناه المطابقي كاستقلال
الاسم فالمحصور مجموع الموصوف مع الصفة قال في الامتحان بعد ما ذكره وفيه
ما فيه ووجهه في الاول ان التمكن في الاعراب انما عرف بالاختصاص اذ لم يخبر
به الواضع فلو علل به الاختصاص لزم الدور وفي الثاني ان اشتراط المطابقة
انما عرف من الاختصاص فكيف يعرف الاختصاص به فلذلك قال الشارح وقد
عرفت ان ذلك اي الاختصاص معلوم بالاستقرا ولذلك قال هناك صاحب
الامتحان والصواب فيه وفي امثاله الاستقرا تنوين العوض عدل عن تعبير
بعض بالتعويض لانه فعل الفاعل وليس هو عوضا عن شي وهو اللاحق
للجموع المعتلة الاتية على وزن فواعل كجوار وغواش عوضا عن اليا المحذوفة
اعتباطا رفعا وجرا كما ذهب اليه سيبويه والجمهور لا عن ضمة اليا وفتحها
النايبة عن الكسرة خلافا للمبرد فعلى الاول هو عوض عن حرف وعلى الثاني

الشارح بيان توجيه الاختصاص في التمكين والتنكير ح

اي فيما سبق في شرح خواص الفعل حيث قال في الجواب عن لزوم الدور قلت ذلك معلوم بالاستقرا ح

عتيذ

عن حركة واللاحق لانه عوضا عن الجملة التي تضاف اليها في نحو يومئذ وحينئذ وسا
ووقتئذ ولكل وبعض عوضا عن المضاف اليه اذا نونا وقطعا عن الاضافة وحقق
في التصريح ان تنوينهما تنوين تمكين يذهب مع الاضافة ويثبت مع عدمها فقوله
السادس تنوين العوض عن المضاف اليه ليس شاملا لجميع اقسامه بل التنوين اذ
اوليها ولكل وبعض على جعل التنوين فيهما للعوض قال في حاشية الامتحان لم
يذكر ما كان عوضا عن الحرف لانه يتوقف معرفته على تفصيل يجي في بحث غير المنصرف
ه وقد قلت هنا فقيد التنوين بكونه عوضا عن المضاف اليه ليخرج ما كان عوضا
عن حرف وان كان ما ذكره من التعليل لا يجري هنا فلو اطلق تنوين العوض وجعل
شاملا لجميع اقسامه لكان اولى اذ التقييد في الامتحان للغرض المذكور وهو هنا
غير منظور   لمقابلة اي في مقابلة   يوجد ضميره يعود لجمع المذكر السالم
فانه اي الجمع المذكر   حرف هو النون فاذا اضيف سقطت كما في صالحي
القوم اصله صالحين سقطت نونه للاضافة   في مقابلته اي مقابلة الحرف
الساقط بالاضافة في الجمع المذكر   حرف يسقط بها وهو التنوين تقول مررت
بمسلمات بالتنوين فاذا اضيفت كمسلمات القوم حذف التنوين   ليكون
الفرع وهو جمع المونث والاصل الجمع المذكر   هذا اي جعل تنوين جمع المونث
السالم للمقابلة وايده الجامي بانه ليس للتمكن لانه اذا سمي بمسلمات مثلا امراة يثبت
فيها التنوين ولو كان للتمكن لزال للعلتين العلمية والتانيث ولا للتنكير لوجوده
فيما كان علما كعرفات ولا للعوض لعدم مساعدة المعنى ولا للترنم لوجوده في
غير اواخر الابيات   وانكر الزمخشري تنوين المقابلة فجعله في امثلته للتمكين
وذلك لانه لا يجعل العلم من جموع المونث غير منصرف ولا يعترف بالتانيث في
جمع المونث ويقول التا فيه علامة الجمع وليست لمحض التانيث حتى تؤثر في
منع الصرف ولا يصح تقدير تا فيه للتانيث لان وجود هذه التا تمنع عن تقدير
تا اخرى والا لاجتمع علامتا تانيث   ومن اراد التفصيل فليس فيه شي زايد
على ما ذكرنا وان تطلعت نفسك لعبارته فنحن نوردها قال والمقابلة لنون
الجمع المذكر السالم كمسلمات وهذا عند ابن الحاجب واما لم يجعله تنوين التمكن لوجوده

في

في نحو عرفات مع منع الصرف للتانيث والعلمية وعند الزمخشري نحو عرفات منصرف
وتنوينه للتمكن ولا وجود عنده للمقابلة لان تاءه غير متمحض للتانيث لدلالته
على الجمعية ايضا فلذا لم يكتب بالتا فضعفت عن المنع ومنعت تقدير اخرى فصار كالنعامة
انتهى فان نعامة من حيث ان لها جناحا تشبه الطير ومن حيث ان لها رجلا كرجل الجمل
تشبهه فللشبه الاول تعد نفسها من الطيور فلا تحمل كالجمل وللشبه الثاني تعدها
من الجمال فلا تطير كالطيور وهذه التا ايضا لا تمنع لدلالتها على الجمعية ومنعت
تقدير اخرى لدلالتها على التانيث   لافضا اي ايصال ومعنى الفعل هو الحدث   وذلك لان بعض الافعال
يجي الحدث بنفسه لا يرتبط بالاسم لقصوره فيحتاج لمعاون وموصل يربطه
به   او شبهه كاسم الفاعل والمفعول ونحوهما   او المأول به كصلة الموصولات
الحرفية لانها تأول بالمصدر نحو عجبت من ان تضرب اي من ضربك   فلا يدخل اي
حرف الجر وضمير التثنية يعود الى الاسم او المأول به ع بان هذا منقوض اعلم ان تقرير
الدليل هكذا حرف الجر لافضا معنى الفعل او شبهه الى الاسم وكل ما كان كذلك فهو
مختص بالاسم النتيجة حرف الجر مختص بالاسم فاشار للصغرى بقوله لانه لافضا وطوى
الكبرى وذكر النتيجة وهي قوله فلا يدخل الا اياهما لان قوله فلا يدخل من معناه هو
مختص بهما فكبرى الدليل يتوجه عليها المنع بان يقال لا نسلم ان كل ما كان لافضا
معنى الفعل الى الاسم يختص به بسند لم لا يجوز ان يفضي معنى الفعل ولا يختص كالهمزة
والتضعيف فهذا نقض تفصيلي لوروده على مقدمة معينة من الدليل مقترن بسند
فقوله ورد بان هذا المشار اليه الدليل الذي ذكر صغراه وطوى كبراه وقوله منقوض
اي بمنع الكبرى نقضا تفصيليا وقوله بالهمزة والتضعيف بيان لسند النقض
فلا يصح جعل الافضا لعدم تمامية الدليل وايضا قد جعل الافضا حدا وسطا
في القياس وهو علة في ثبوت الاكبر للاصغر على ما هو قاعدة القياس ولم يتم
وكونهما مبتدا وضمير التثنية يعود للهمزة والتضعيف والخبر قوله لا يدفع هذا اي
النقض المذكور لوجود الافضا تعليل لعدم الدفع وتوضيحه انه عند ورود
المنع على المعلل يطلب منه تصحيح المقدمة الممنوعة وذلك بان يثبتها بدليل او يبطل
السند اذا كان مساويا لان بابطاله تثبت المقدمة الممنوعة اذ معنى كونه مساويا

مساوانه لنقيض الممنوع فيبطلانه يبطل نقيض الممنوع فيثبت الممنوع او ينتقل الى دليل
اخر غير الدليل الذي توجه على مقدمة المنع ويسمى هذا افحاما ز وجه فههنا المنع ورد
على الكبرى والسند مساو وبيانه ان قولنا كل ما افضى معنى الفعل الى الاسم يختص
به يناقضه ليس كل ما افضى معنى الفعل الى الاسم يختص به ومساوي هذه السالبة
الجزئية في التحقق هو الهمزة والتضعيف اذ يتحقق فيهما السلب الجزئي فاذا اردنا
ابطال الاستناد بالهمزة والتضعيف فانما يكون بابطال الافضاء فيهما وهو لا يصح
بل هو مكابرة لانه من قبيل انكار المشهورات واما كونهما من حروف المباني وحروف
الجر من حروف المعاني فلا ينفع في الابطال و ح لا يصح ابطال السند لتثبت المقدمة
الممنوعة او الانتقال لدليل اخر بالتمسك بكونهما من حروف المباني فصح قوله لا يدفع
هذا النقض في كل منها اي الهمزة والتضعيف وحرف الجر ولو سلم ذلك
اي دفع النقض المذكور بالتمسك بكون الهمزة والتضعيف من حروف المباني وهذا
على تقدير ارخاء العنان اي لو فرضنا صحة الدفع وجواب لو هو قوله فلا يتم
التقريب وقوله فالافضاء تعليل لقوله لا يتم التقريب قدم عليه والتقريب في
عرف النظار سوق الدليل على وجه يستلزم المدعي والتقريب انما يتم اذا انتج الدليل
عين المدعي او ما يساويه او الاخص منه مطلقا واما اذا انتج الاعم فلا تقريب
كان يكون المدعي موجبة كلية وينتج الدليل موجبة جزئية وما هنا من هذا القبيل
لان المقصود افادة ثبوت الاختصاص لجميع حروف الجر وذا انما يكون اذا ثبت
للجميع الافضاء لانه علة في ثبوت الاختصاص لها وقولنا في الدليل حروف الجر
لافضاء معنى الفعل الى الاسم لا يصح ان تجعل الصغرى كلية بان يقال جميع حروف الجر
لصدق نقيضه وهو بعض حروف الجر ليس للافضاء فهي مهملة في قوة الجزئية
فينتج الدليل جزئية والمطلوب انما هو الكلية تامل واعلم ان التعليلات الادبية
مناسبات تلتمس بعد الوقوع والحصول لا انها علل موجبة للحكم حتى يناقش فيها
هذه المناقشات وتخرج على قواعد المنطق والاداب فان من سلك بها هذه المسالك
فقد صار عانيا لتكلفات لا تجدي لا عانيا دون الكل فان من حروف الجر
ما لا يتعلق كالزوائد ورب وحاشا فلا يوجد فيها الافضاء لعدم التعلق ليس الا

اي ليس الوجه الا الاستقراء فالاستدلال على الاختصاص انما يكون بطريق الاستقراء فقط
لسلامته عما ذكر ولام التعريف احتراز عن لام الامر ولام الابتداء ولام التاكيد
فانها تدخل على الفعل اظهر لان التعبير باللام يشمل لام التعريف وغيرها مع
ان المقصود لام التعريف اراد وابه لام التعريف بجعل ال في اللام عوضا عن
المضاف اليه او بجعلها للعهد الخارجي بارادة اللام الشايع فيما بينهم هو
اللام وحده لان نقيض التعريف التنكير ودليله حرف ساكن فكذا دليل نقيضه فتوافق
النقيضان في الدال وتوافق دليلاهما ثم الحصر المستفاد من العبارة اضافي اي ليست
الهمزة ولا مجموع الهمزة واللام فلا يرد ان حرف النداء ايضا يكون اداة التعريف
لتعذر الابتداء بالساكن فان قلت ان تعذر الابتداء بالساكن لا يقتضي زيادة الحرف
لجواز تحريك ذلك الساكن عند الابتداء والجواب ان التحريك غير مناسب اذ التحريك
بالفتحة او الكسرة يوجب الالتباس بلام الابتداء والجارة والتحريك بالضم يوجب
الثقل واما اختيار الهمزة فلانها حرف تزاد في اوائل الكلم عند الحاجة وفتحت
مع انها مكسورة في سائر المواضع لان الخفة فيها مطلوبة لكثرة استعمالها انه الهمزة
يضعفه شيوع حذفه في الوصل والعلامة لا تحذف لتعيين المعنى المطابقي
كذا علله الجامي تبعا للرضي قال العصام وهو ضعيف جدا لانتقاضه بمثل عندي
الاسد الرامي لانه لتعيين ما دل عليه اللفظ التزاما وبمثل الحسن والصعب
فانه لا ينكر منصف ان التعيين للذات المعتبرة في مفهوم الحسن ولا يشرب
للصفة والنسبة المعتبرة في مفهوم اللفظ من تعريف اللام فالاولى ان يقال
ان التعريف والتنكير يتعاقبان على اللفظ وكذا علامتاهما فلما لم يكن في الفعل
علامة تنكير لم تدخل عليه اللام واجيب عن اعتراض العصام بان دلالة الاسد
على الشجاعة انما تكون التزامية ان لو اريد به الموضوع له وقد صرحوا بان الدلالة
على المعنى المجازي مطابقية وان التعريف في الحسن ليس للذات المجردة بل للذات المنسوب
اليه الحسن وبتحقيق ان اللام قد تكون لتعيين لفظ مدخولها فانه ذكر في بعض كتب
النحو ان اللام الداخلة على المعرفات بالتعريفات اللفظية التي لا يراد منها المعنى
بل اللفظ ليس لتعيين المعنى الذي يدل عليه اللفظ مطابقة كاللام في قول السيد

ثم بكثرة اللبس
ويكون اللام
اي حفظ وفهم

في شرح خطبة المواقف الفياض الوهاب فهذه اللام لتعيين نفس اللفظ هذا خلاصة
ما ذكره عبد الغفور ويمكن الجواب بان هذا لندرته ينزل منزلة العدم او ان اصل اللام
ذلك فلا ينافي تخلفه لعارض في بعض المواضع تنبيه تعليل للنفي والبواقي
كنائب الفاعل ومرفوعات النواسخ حقه التقديم وقد يخالف ويأخر جوازا او
وجوبا كما فصل في محله وحق الثاني التاخير فلا يتقدم اصلا وان جوز
بعض تقدمه ثم الظان الضمير اي ضمير كونه حينئذ اي حين اذ عاد الضمير
للاسم . معلوم لانه لا يوجد في غيره ضرورة فالحكم باختصاصه به لغو فلذلك
قال فلا يفيد الخبر وان بفتح الهمزة عطف على قوله ان الاختصاص اي وعلى
تقدير عود الضمير للاسم يلزم ايضا الدور وقوله معرفته اي معرفة كونه مبتدا او فاعلا
بانه اي الضمير في كونه المحذوران اي عدم الافادة ولزوم الدور
خصوصه النوعي وهو الاسمية لان الاسم نوع من الكلمة واعلم ان اصل هذا
الكلام ما ذكره شراح الكافية عند قول ابن الحاجب والاسناد اليه فقال الجامي
والمراد به كون الشي مسندا اليه فقالوا في توجيهه جعل الضمير عائدا على شي
مع كون المتبادر من سوق عبارة المصنف ان ضمير اليه في الاسناد اليه راجع الى الاسم
اذ لم يذكر بوجه من الوجوه المعتبرة في المرجع شي سواه لانه لو رجع الى الاسم
لخلا الحكم عن الفائدة وايضا لا يصح كون الاسم مسندا اليه علامة يعرف بها الاسم
لان معرفته بعد معرفة الاسم فيلزم الدور وقال الفاضل الهندي في شرحه والاسناد
اليه اي الى الاسم والحكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية دون الصنفية
المستفادة من لفظ اليه المختصة به عقلا فيفيد الخبر فاعرفه والمراد بالطبيعة
النوعية الكلمة وبالصنفية الاسم اي بملاحظتها وهذا جواب سوال مقدر
كانه قيل الحكم باختصاص الاسناد الى الاسم غير مفيد اذ الضرورة كافية في امره
فلا حاجة الى الخبر عنه لكونه لغوا فاجاب بقوله والحكم عليه الخ قال بعض من
حشي العصام ان ما ذكروه هنا من نحو هذا الكلام ليس بشي اذ لا معنى لكون الشي
مسندا اليه او كون الكلمة مسندا اليها من خواص الاسم كما لا يخفى على اهل البصيرة
بل الضمير راجع الى الاسم قطعا والمعنى الاسناد الى الاسم من خواصه اذ كونه

مسندا

مسندا اليه من خواصه ولا شك ان هذا الكلام مفيد ودعوى بداهة هذا الحكم وعدم
افادته ذهول عن معنى الخاصة اذ لا يلزم من وقوع كون الاسم مسندا اليه كون الاسناد
اليه خاصة له البتة اذ الاختصاص امر زائد على اصل وجود الشي للشي . ان الفعل
موضوع قال عبد الغفور يعني ان العرب لاحظت معنى الفعل منساقا الى امر منبطا به
لا غير بخلاف معنى الاسم فانه لاحظته لا على وجه منساقا الى شي ومنساق اليه
شي فلذا كان صالحا للمتقابلين لاسناد اللام للغرض لما سبق انه موضوع
لمجموع الحدث والنسبة والزمان فلا يستعمل الا على وجه يحصل منه هذا الغرض
بشهادة الاستقرا واما الاسم فانه وضع لان يكون تارة مسندا واخرى مسندا
اليه واورد ان الفعل قد يستعمل غير مسند لغرض اخر كالافعال الناقصة على
القول بانسلاخها عن الحدث فانها لاثبات امر للمبتدا بلا اسناد فتكون كالاسم
موضوع لاغراض شتى واجيب بانه مسند ابدا عند ارادة الموضوع له وما ذكر ليس
كذلك لان الانسلاخ المذكور وقع استعمالا لا وضعا والمسند اليه مبتدا خبره
قوله لا يكون والجملة حالية وقوله مبتدا او فاعلا حال من المبتدا على راي
فلو كان اي الفعل فالضمير المستتر في كان الذي هو اسمها يعود للفعل ولو اظهر
لكان اوضح عن وضعه وهو اسناد مصدره لشي اي وخروج الكلمة عن
خلاف ما وضعت لاجله غير جائز وانما الجائز بطريق المجاز ما يستعمل في غير
الموضوع له لا ما يستعمل في غير ما وضع لاجله وفرق بين ما وضعت له الكلمة
وما وضعت لاجله فالثاني لا تخرج عنه الكلمة ابدا والاول قد تخرج بالتجوز
فتدبر لا يراد منه الذات على تقدير كونه مسندا والمفهوم على تقدير
كونه مسندا اليه وقوله معا اي في آن واحد قيد لا بد منه في صحة التعليل
والا فالاسم يراد منه الذات اذا وقع مسندا اليه والمفهوم اذا وقع مسندا لكنهما
في حالتين مختلفتين واما الفعل فقد لوحظ في مفهومه ارتباطه بغيره .
وهذا امر لا يفارقه فلو جوز كونه مسندا اليه لزم ارادة المفهوم الذي هو
المعنى الوضعي وارادة الذات من حيث الاسناد في ان واحد وهو جمع بين متنافيين
والحرف منصوب معطوف على الفعل اي وان الحرف الخ اي كون الشي

مضافا قال الجامي وانما فسرنا الاضافة بكون الشي مضافا لان الفعل والجملة قد
يقع مضافا اليه كما في قوله تعالي يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال هذا
بتاويل المصدر اي يوم نفع الصادقين صدقهم ٥ اقول لان الفعل والجملة اشارة
لاختلاف المذهبين ذهب ابن الحاجب الي الاول والبعض للثاني قال الشيخ الرضي
الظاهر ان المضاف اليه لفظا في نحو اتيتك يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل
وحده كما ان الاسمية في قولك اتيتك زمن الحجاج امير هي المضاف اليها واما من حيث
المعني فالمصدر هو المضاف اليه الزمان في الجملتين وقوله وقد يقال هذا بتاويل
المصدر اي قال عبد الغفور ينبغي ان يكون هذا القول مرضيا لئلا يخالف السابق
من اختصاص الجر فان الجر لازم للاضافة اليه واختصاص اللازم مستلزم لاختصاص
الملزوم ولئلا يخالف قول المص فيما سياتي ان المضاف اليه كل اسم ولان معني الفعل
يابي عن الاضافة اليه كما يابي عن الاسناد اليه قال الشيخ الرضي قيل والدليل علي
ان المضاف اليه هو المصدر تعريف المضاف به مع خلو الفعل من التعريف نحو اتيتك
يوم قدم زيد الحار او البارد قال عبد الغفور واما انا فلا اضمن صحة هذا المثال
ومجي مثله في كلامهم كون الاضافة المعنوية نسبة للمعني لانها تفيد
معني في المضاف تعريفا او تخصيصا وعلامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة
مضافة الي معمولها للتعريف اي تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة كغلام
زيد فان الغلام كان نكرة فتعرف وتعين بالاضافة لزيد وذلك لان الهيئة
التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة علي معلومية المضاف واما
ما يقال جاني غلام زيد من غير اشارة الي واحد معين فلا تكون هيئة التركيب
الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف فالجواب ان هذا كالمعرف باللام في اصل
الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة لمعين كقوله ولقد امر علي اللئيم يسبني
وذلك علي خلاف الوضع وقد صرح المحقق الرضي بان اصل وضع الاضافة للعهد
او التخصيص اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل
فان التخصيص تقليل الشركا ولا شك ان الغلام قبل اضافته الي رجل كان مشتركا
بين غلام رجل وغلام امراة فلما اضيف الي رجل خرج عنه غلام امراة وقلت الشركا

فيه

فيه لا يوجدان معا اي التعريف والتخصيص وحصر وجودهما معا في الاسم
لا ينافي وجود احدهما وحده في الفعل واعلم انه وقع في عبارة الجامي هكذا وجه
اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف به لحذف
الشارح التخفيف هنا لانه قصر الاضافة علي المعنوية وكلام الجامي شامل لها
وللفظية وزاد معالما انه قد نوزع في اختصاص التخصيص بالاسم لوجوده في
الفعل قال عبد الغفور المراد بالتخصيص تقليل اشتراك الافراد ولا افراد بالفعل
الا الطبيعة فلا يقبل التخصيص وفيه تامل لجواز ان تقول ضرب يوم مر يدا بنفس
الطبيعة ولا شبهة في ان هذه الاضافة للتخصيص ولا يخفي ان هذا النوع من التخصيص
جار في الفعل كتخصيصه بالظرف والجار ان قلت جريانه فيه باعتبار معناه المصدري
وهو معني اسمي فلم يوجد الا في الاسم قلنا المعني المصدري سواء كان في قالب المصدر
او الفعل صالح لذلك التقييد وكيف لا والمعني المصدري المدلول عليه بالفعل
مظروف للزمان الذي هو مدلول عليه بالفعل ٥ قال العصام مجيبا ولك ان تقول
الاضافة بتقدير حرف الجر ونحن نقول الحدث الذي في مفهوم الفعل اعتبر نسبته
الي الفاعل والمفعول ابدا علي وجه لا يجامع النسبة علي وجه الاضافة بتقدير
حرف الجر ٥ واجاب ايضا اليسوي بان التعريف والتخصيص يستدعيان استقلالا
في الملاحظة والفعل لا يتم بدون الفاعل والحرف مدلول في غيره لا في نفسه
فلا يلتفت الي ما قيل من ان عدم جريان التعريف والتخصيص في مفهوم الفعل
نظرا واما الثالث فلانه يحذف التنوين وما يقوم مقامه ولا يوجد شي من ذلك
في الفعل والحرف والتخفيف في نحو الحسن الوجه محمول علي ذلك طرد اللباب انتهي
وبهذا تعلم انه لا وجه لقوله معا تامل واللفظية جواب سوال مقدر هو
ان ما ذكر في وجه الاختصاص لا يشمل الاضافة اللفظية اذ لا تفيد تعريفا ولا
تخصيصا بل تفيد التخفيف فقط فاجاب بانها فرع للمعنوية وقد ثبت الاختصاص
للاصل فيثبت للفرع ولفظية اي منسوبة للفظ فقط دون المعني لعدم سرايتها اليه
وعلامتها ان يكون المضاف صفة مضافة الي معمولها مثل ضارب زيد وحسن الوجه
ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ اما في المضاف فقط بحذف التنوين او حذف

نون التثنية والجمع واما في المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره فيه او فيهما معا
نحو زيد قائم الغلام اصله زيد قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين
وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ولا تفيد تخفيفا في المعنى
بان يسقط بعض المعاني عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى
على ما كان عليه قبل الاضافة   الى ما كان في طرف الكلام فيكون تسمية
للحال باسم المحل   غير جزء منه ولا مستقل بنفسه بيان وتفسير لما في طرف
الكلام وجانبه او حال منه او من ضميره وقوله مستقل عطف على جزء ولا تاكيد
للنفي احترز بالاول عن المسند والمسند اليه فان كلاهما جزء منه وداخل فيه وليس
في جانبه ثم ان هذا محمول على الاغلب يرشدك اليه قوله فيما بعد وان الحرف
قد يكون جزءا منه وبالثاني عن مثل زيدا في ضربت زيدا فانه وان كان في طرف
الكلام لكنه لاستقلاله كانه ليس في جانبه ومتعلقا به فلا تليق التسمية بالحرف
فهذا الوجه لاطراده وعدم وجوده في غيره اولى مما ذكره الفاضل الجامي من انه
في طرف اي في جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع
فانه يوجد فيهما ايضا لكونهما في جانب مقابل له وفيما لا يقع عمدة من الاسما
مثل زيدا في ضربت زيدا نعم الاطراد في وجه التسمية ليس بواجب لكن وجوده
احب واعذب ويمكن دفع الاول بانهما لم يسميا به للتمييز ولم يعكس لوجود وجه
التسمية بغيره فيهما لكن عدما لوروده اصله اولى ثم انه ينبغي ان يحمل قوله
وهو لا يقع على الاغلب ايضا لكن ليس في كلامه ما يشعر به كما في كلام الشارح
وقال الفاضل العصام الاولى حيث لا يدل على معنى في نفسه بخلافهما وجهه انه
لا يرد الثاني وانه لا يحتاج الى ان يحمل قوله لا يدل على الاغلب وان ما ذكره يفهم
من قول المصنف في هذا المحل بخلاف ما ذكره الفاضل الجامي فانه يتوقف على
بحث الكلام ولذا قال كما ستعرف لكن يبقى الاول فما ذكره التحرير اولى منه ايضا
فافهم قاله الشارح في حاشية الامتحان وبه يعلم وجه عدوله عن تعليل الجامي
لتعليل صاحب الامتحان   ولا مقصود بالملاحظة عطف على لازم على
ملزوم لان عدم الاستقلال بالفهم يستلزم عدم قصد الملاحظة   وهو

مبحث الحرف

اي قول صاحب الامتحان وان العبارة المذكورة في الشرح عبارته

يعني ابن الحاجب

المتعلق بيان للغير   حتى اذا قصد اي معنى الحرف مع قطع النظر عن كونه حالة
بين شيئين والة لمعرفتهما وهذا مقابل قوله ولا مقصود بالملاحظة   ومعنى اسم
بالتركيب الاضافي ويصح التركيب التوصيفي اعني معنى اسميا لكن الرسم لا يساعده
وعطفه على ما قبله عطف لازم على ملزوم   من حيث هو حالة بين السير والبصرة
اي لا من حيث هو هو بل من حيث انه حالة للطرفين ومن منسوباتهما   لمعرفة
حالهما يعني السير والبصرة يعني وسيلة لمعرفة ان السير مبتدا من البصرة والبصرة
مبتدا منها   ولذا اي ولكون ذلك الابتدا ملحوظا من حيث هو حالة والة لا من
حيث هو هو وهو علة لقوله لا يصلح ان يحكم الخ قدم عليه للحصر اي عدم صلاحية
الحكم عليه وبه لعدم استقلاله بالمفهومية لا يلتفت اليه قصدا بل بالتبع فلا يتعقله
السامع الا بتعقل متعلقه بخصوصه لان تعقل النسبة المخصوصة بخصوصها لا يتصور
بدون تصور الطرفين بخصوصيهما وذلك التعقل لا يمكن الا بذكر المتعلق صريحا
لكونه ملتفتا بالذات   واذا لوحظ ذلك اي الابتدا المخصوص الذي هو معنى من
قصدا اي ملاحظة قصد بان قصد اليه من حيث هو هو لا من حيث كونه حالة بين
شيئين والة لتعرف حالهما   صار اي ذلك الابتدا   ومعنى بالتنوين
للفظ الابتدا اي يؤدى بهذا اللفظ وهو عطف على قوله معنى مستقلا
في ضمن معنى الاسم والفعل اي الذات والحدث كالسير والبصرة فان الاول حدث
والثاني ذات فمراده بمعنى الاسم والفعل ما عبر عنه سابقا بقوله السير والبصرة
وقس عليه غيره   وهذا اي ما ذكر من كون معنى الحرف ملحوظا في ضمن معنى الاسم
والفعل الخ   هذا اي التقرير السابق في تبيين معنى الحرف   من ظاهر اي ظاهر
قولهم على معنى في غيره حتى قال السعد في مطوله ان معنى الدلالة على معنى في
غيره ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة ان الحرف ما دل بنفسه على معنى ثابت في لفظ
غيره فاللام في قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذي هو في الرجل
وهل في قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد
ورده السيد في حاشيته بانه ان اريد به ان معناه قائم بنفس الغير فهو ظاهر البطلان
لان الاستفهام قائم بالمتكلم حقيقة ومتعلق بمعنى الجملة وكذا ان اريد به قيامه

يعني الرضي

بمعنى غيره فيما حقيقيا فباطل ايضا لما ذكرنا ولانه يلزم ان يكون مثل السواد
وغيره من الاعراض حروفا لدلالتها على معاني قائمة بمعاني الفاظ غيرها وان اريد به
تعلقه بمعنى الغير لزم ان يكون لفظ الاستفهام وما يشبهه من الالفاظ الدالة على
معان متعلقة بمعاني غيرها حروفا وكل ذلك فاسد ح واعلم ان مبحث الحرف من مزلة
اقدام الفضلاء حتى افرده السيد الشريف برسالة مستقلة ورايت على تلك الرسالة شرحا
لبعض فضلاء المغرب وهو العلامة ابن يعقوب من المتاخرين وله شرح على مقاصد السعد
كلما رايته بمصر اعادني الله اليها وكل غريب لوطنه عدل عنه اي اعرض
عنه عداه بعن لتضمنه معنى اعرض وخرج به اي بوصف المعنى بعدم الاستقلال
فالمجموع غير مستقل لان المركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل
لا بد في دلالته اي الفعل عليه اي على المعنى المطابقي من ذكر الفاعل بناء على ان النسبة
المعتبرة في مفهوم الفعل هي النسبة الى فاعل معين وذكر بعض ان النسبة
الماخوذة في مفهومه هي النسبة الى فاعل ما فيكون المعنى المطابقي مستقلا وعلى
هذا الاشكال لعدم صدقه اي التعريف وقوله لعدم دلالته على معنى
تضمني تعليل لعدم الصدق وذلك لان الحرف انما يدل على نسبة جزئية وهي
بسيطة لا جزء لها فدلالته على معناه مطابقية وليس له دلالة تضمنية
وان اريد الاعم اي من التضمنية والمطابقية ولا مجال هنا لارادة الالتزامية التي
هي الدلالة على الخارج اللازم لان المراد هنا الدلالة المعتبرة في مفهوم المقسم
وهي دلالة اللفظ على معناه الموضوع له والدلالة الالتزامية ليست بهذه
المثابة حتى ذهب بعضهم الى ان دلالة اللفظ عليها عقلية لزم ما لزم ما
فاعل لزم وقوله في المطابقة اي في ارادة المعنى المطابقي وهو دخول الفعل في
تعريف الحرف اذ يصدق عليه انه دل على معنى غير مستقل باعتبار معناه المطابقي
قلت المراد الاعم من اعلم انه وقع للشارح هنا ارتباك عظيم وانفصال
عن تقرير الجواب بدون طائل وسوء تصرف في نقل عبارة الامتحان ونحن نورد لك
عبارة الامتحان ثم نذكر لك الجواب عن الايراد هنا قال في الامتحان عند قول
البيضاوي وهو حرف فلو دل بغيره اي لو وجد جنس الدلالة له بسبب ذكر

غيره

غيره فقط ثم شرح معنى الحرف بما نقله الشارح هنا وقال عند قول البيضاوي والا فعل
اي وان لم يدل بغيره بان وجدت دلالة ما بنفسه ولو تضمنية والا لم يجر كلمة ففعل
اي فهو فعل سمي باسم مدلوله التضمني فاندفع بتقديرنا ان يقال ان اراد بالدلالة
المطابقية لزم كون الفعل حرفا الى اخر ما ذكره الشارح هنا في تقرير الاعتراض
اذا علمت هذا فاعلم ان صاحب الامتحان تعسف جدا حيث ذكر الاعتراض على تعريف الحرف
في اثناء بيان الفعل وحقه التقديم عليه لانه من تتمة شرح الحرف وايضا ان قوله فاندفع
بتقديرنا من لا يذهب الفهم الى تقدير فقط في تعريف الحرف بل يذهب للتقدير الواقع
منه في شرح الفعل لانه ابهم المقدر وذكر هذا الكلام في شرح الفعل فيتبادر الفهم الى
التقدير في حد الفعل ولا يكاد يدرك ان المراد فقط في جانب الحرف الا بعد شدة التامل
وما وقع للشارح هنا من قوله قلت المراد الاعم الخ مما لا يستحسن في طريقة ارباب التدوين
لايهام العبارة ان الجواب له مع انه ماخوذ من الامتحان كبقية ما ذكره في شرح الحرف
وقد ترك العزو لصاحب الامتحان مع انه كله منقول منه ثم ان تقدير فقط في عبارة
البيضاوي راجع لقوله دل بغيره فقط اي الدلالة على المعنى بذكر الغير فقط لا بنفسه
يعني واما الفعل فقد يدل بنفسه على الحدث وقد يدل بغيره وهو الفاعل على مجموع
معناه فلم يدخل في تعريف الحرف بسبب الحصر والقرينة على هذا قوله في حد الفعل
بان وجدت دلالة ما بنفسه وعبارة المتن هنا ليست كعبارة البيضاوي لانه لم
يذكر فيها لفظ الغير حتى يقيد بالفقطية لاخراج الفعل لانه يصدق عليه انه دل
بغيره ويتم ما يترتب عليه من دفع الاعتراض وقول الشارح لا قرينة ظاهرة الخ المشعر
بنفي الاعتراض وضعف الجواب كيف وعدول صاحب الامتحان عن تعريفاتهم
للحرف الى هذا التعريف قرينة على اختيار تعريف سالم عن ورود امثال هذه الاعتراضات
فالذي يستقيم للشارح ان يقرر اعتراضه على تعريف البيضاوي هنا مع كونه عدل عنه
تباعدا عن ذلك فالحق في الجواب ان يقال ان المراد بالمعنى في تعريف الحرف المعنى
المطابقي ولا يرد الفعل لان دلالته على المعنى المطابقي الغير المستقل انما يكون حيث
يذكر الفعل الفاعل وبدون ذكره انما يدل على المعنى التضمني اي الحدث وهو مستقل
فلم يدخل في تعريف الحرف لانا نقصد دلالة اللفظ المفرد ودلالة الفعل حيث يذكر

تقديره

الفاعل من قبيل دلالة المركب فاستقام الكلام واضمحلت الاوهام فان قلت ان
الحرف لا يدل على معناه الا بالغير فقوله في التعريف ما دل اي بغيره فهو وان لم يذكر
لكنه مراد فالجواب انه لما لم يصرح بلفظ الغير لم يدخل الفعل باعتبار معناه المطابقي
فان اثبت الاشمول التعريف له بنا على ان المقدر كالثابت وان المراد بالمعنى
الواقع في التعريف المعنى المطابقي قلنا مندوحة عن الشمول بحمل الغير على غير
مخصوص وهو المتعلق لا على مطلق الغير حتى يشمل الفاعل فالجواب الذي
لا تتطرق اليه شبهة هو ان يراد من المعنى في تعريف الحرف المعنى المطابقي وقولهم
ما دل بغيره المراد غير مخصوص وهو ما يجعل متعلقا لمعنى الحرف والفعل وان صدق
عليه انه يدل على معناه المطابقي بغيره لكن ذلك الغير مخصوص بالفاعل   ولفظ
فقط مقدرة لم يبين مكان تقديرها ولعله هكذا ما دل على معنى غير مستقل فقط
فيرجع قيد فقط لمعنى الغير المستقل اي دل على هذا المعنى لا على غيره بخلاف
الفعل فانه يدل على معنى غير مستقل وهو المعنى المطابقي ومعنى مستقل وهو
المعنى التضمني وقد علمت عدم الاحتياج لذلك كله   ولكن لا قرينة هو
معنى قول صاحب الامتحان ولكن في قرينة الحصر خفا فان المراد بقرينة الحصر قيد
فقط اي واذا لم توجد قرينة لا يصح التقدير لان المقدر لا بد له من قرينة
وصرح من جواب سوال مقدر وهو انه كيف يصح نفي القرينة على التقدير وقد
ورد الاعتراض على محله وهو قرينة اجاب بما ذكر وهذا كلام مجمل لان القرينة
فيما نحن فيه وفي امثاله ترجع عند النظار لتحرير المراد وهو ارادة معنى غير ظاهر
من اللفظ كارادة الخاص من العام او تقييد مطلق كما فيما نحن فيه على ما سلكه هو
وهو تارة يكون مقبولا وتارة لا وقد استوفى تفصيله ساچقلي زاده في تقرير القوانين
فالاعتراض من قبيل السائل ومعلوم بالبداهة انه لا يكون قرينة على شي مراد
من مورده اذ الاعتراضات كلها مبنية على الظاهر وترك التاويل والا لم تورد
والتقييد من قبيل صاحب التعريف فكون مجرد ورود الاعتراض لا يكون قرينة
لا ينافي صحة تحرير المراد فانه لما ورد الاعتراض المذكور اجيب بتحرير المراد وهو
التقييد بالفقطية فكون ورود الاعتراض ليس قرينة لا ينافي وجود قرينة اخرى توضح

من

من المقابل او المقام ونحو ذلك   للتراخي اي المهلة وقد خالف في ذلك الفرا فقال
انها قد تتخلف بدليل قولك اعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجب لان ثم
في ذلك لترتيب الاخبار ولا تراخي بين الاخبارين وجعل منه ابن مالك ثم اتينا
موسى الكتاب ولو جعلت ثم هنا للترتيب الاخباري كقوله
ان من ساد ثم ساد ابوه   ثم قد ساد قبل ذلك جده
لكان وجها حسنا اذ كثيرا ما يستعمله المولفون   الزماني نسبة للزمان
اي ان زمن تعريف العامل وتقسيمه موخر عن زمن تعريف الكلمة واقسامها
وقوله او الرتبي قال العصام ثم للتراخي في الزمان وتستعار للتراخي في الترتيب
فيكون ما بعدها اعلى رتبة مما قبلها او ادنى ه وما هنا من قبيل الاول لان
معرفة مفهوم العامل واقسامه من قبيل المقاصد وما تقدم من الكلمة واقسامها
من قبيل المبادي   اظهر فعل ماض ضميره يعود للمصنف اي اتى بالعامل
اسما ظاهرا وما اسمج هذا التركيب اذ يتبادر منه بالنظرة الاولى ان اظهر
افعل تفضيل من ظهر والمعنى عليه او الترتيب الرتبي وهو اظهر ولا يهتدي
لكونه فعلا الا بعد التامل في قوله مع ان الظاهر الاضمار   لسبق المرجع
تعليل لكون الظاهر الاضمار وقوله لبعده اي لبعد المرجع تعليل لقوله اظهر
وللتنبيه معطوف على قوله لبعده علة ثانية للاظهار   ما صدق
عليه اي ما حمل عليه مفهوم العامل وهي الافراد فما صدق هي الافراد مثلا
ما صدق الانسان افراده من زيد وعمرو ولصدقه اي حمل الانسان عليها ومراده
بالاول العامل المذكور في قوله الباب الاول في العامل وبالثاني العامل
المذكور هنا فالعامل الاول مراد منه الافراد والعامل الثاني مراد منه المفهوم
وما قيل الخ جواب سوال مقدر كانه قيل كيف يستقيم القول بتغاير
العامل في الموضعين مع ان المعرفة الخ اجاب بانه اغلبي لا كلي قال منلا خسرو
في مرآة الاصول واعادة النكرة والمعرفة بالمعرفة سواء عرفت باللام او الاضافة
يقتضي الاتحاد بين مدلولي الاول والثاني لان الظاهر المتبادر حينئذ هو العهد
والاعادة بالنكرة تقتضي التغاير بين المدلولين لانه الاصل ولا موجب

للعهد والاتحاد فحصل اربع صور اعادة المعرفة معرفة والنكرة معرفة والنكرة
نكرة والمعرفة نكرة والاصل في الاولين الاتحاد والاخرين التغاير الا لمانع كما
تغايرت المعرفتان في قوله تعالى وانزلنا عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه
من الكتاب والنكرة والمعرفة في قوله تعالى وهذا كتاب انزلناه الى قوله تعالى
انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا واتحدت النكرتان في قوله تعالى وهو
الذي في السماء اله وفي الارض اله واتحدت المعرفة والنكرة في قوله تعالى انما
الهكم اله واحد لما عرفت من ان المراد بالاول الافراد ولا يصح ارادة المفهوم
لان الاحوال ليست تثبت للمفهوم بل للافراد وان المراد به هنا المفهوم لان
التعريف له لا للافراد فهما متغايران قطعا ما اي شيء استعمال كلمة ما في التعريف
مع انه بالعرض العام اشبه كما صرح به بعض المحققين اما لانه جرى على مختار المتقدمين
واما لانه من ذكر العام وارادة الخاص كذا نقل عن الفناري في حواشي التلويح
لفظا او غيره تعميم في العامل بشموله اللفظي والمعنوي اوجب اي استلزم
فالايجاب بمعنى الاستلزام لا بمعنى مصطلح الحكماء وهو التعليل بواسطة
سيأتي تفسيرها بالمعاني المتواردة على الاسم من الفاعلية والمفعولية
والاضافة والمشابهة العامة في الفعل المضارع بالتنوين اي في واسطة
دفع به توهم اضافته لما بعده وهو كون فيفسد المعنى على هذا التقدير
لايهامه ان الواسطة هي كون اخر الكلمة الخ وهو باطل بل الواسطة ما ذكرنا
زيادة مرفوع خبر محذوف اي هذا القيد زيادة او منصوب على المفعولية
المطلقة اي زاده زيادة على قول الجمهور فانهم عرفوا العامل بما اوجب
كون اخر الكلمة على وجه مخصوص كذا نقل عنه في حواشي الجامي ولا بد منها
اي الواسطة يعني لا بد من ذكرها في التعريف وعلل ذلك بقوله والا ينتقض
التعريف اي ان لم تزد ينتقض تعريف العامل جامعا اذ يصدق عليها انها
موجبة ايضا من كلامه اي المص حيث قال والمراد بالواسطة مقتضي الاعراب
فان المقتضي بالكسر هو الطالب ليس بسبب الواسطة بل ذاتي لها
فخرجت بقيد الواسطة لان ايجاب العامل ليس من ذاته بل بسبب الواسطة



بالنصب

بالنصب مفعول لقوله اوجب حقيقيا او حكميا تعميم في الاسم لان الفعل
دائما حقيقي فالاسم الحقيقي كزيد وعمرو والحكمي ما اول بالاسم كالمصدر المنسبك
من الفعل بواسطة الحرف المصدري كقوله تعالى وان تصوموا خير لكم فانه في تاويل
صومكم وكالجمل الواقعة موقع المفردات بدليل ان لها محلا من الاعراب فتكون
متاثرة بالعامل معربة او مبنية حال من الكلمة كفعلا واسما ومتصوبة
بتقدير اعني وزيادة عطف على قوله بيان على قول بعضهم حذف
مقول القول لعلمه مما سبق فذلك البعض يفسر العامل بما اوجب بواسطة
كون اخر الكلمة على وجه مخصوص ولم يذكر قيدا من الاعراب لئلا ينتقض الخ
تعليل للكل من الزيادة والبيان في مثل غلامي اي من كل مضاف لياء المتكلم
وقوله فانه اي الياء ليس باعراب بل هو حركة مناسبة لا يطلق عليها الاعراب
لكونها ليست اثر العامل فائدة الحركات سبع حركة اعراب وحركة بناء وحركة حكاية
وحركة نقل وحركة اتباع وحركة تخلص من التقاء الساكنين وحركة مناسبة
المعاني الخفية اي في الاسم وقوله والمشابهة اي في الفعل المضارع انما فهم
من الاعراب وجهه ان المعاني المتواردة على الاسم يدل عليها بالاعراب فلا تفهم
الا منه يوبده قول ابن الحاجب الاعراب ما اختلف اخره به ليدل على المعاني
المتواردة عليه واخراج حركة المناسبة موقوف على الحكم عليها بانها ليست حركة
اعراب والعلم بالواسطة موقوف على وجود حركة الاعراب لتوقف العلم
بالمدلول على العلم بالدليل ففي اخراج حركة المناسبة بقيد الواسطة خفاء واخفى
منه بيان التنافي لكن لزم بذكره اي بذكر قيد من الاعراب الدور
وجهه انه لما جعل قيدا في تعريف العامل توقف معرفة العامل عليه وقد اخذ
العامل في تعريف الاعراب فلزم توقف الاعراب على العامل والعامل على الاعراب
فقوله لذكره الضمير يعود للمص وضمير في تعريفه يرجع للاعراب اي لذكر المصنف
العامل في تعريف الاعراب حيث قال فيما سيأتي الاعراب ما جاء من العامل يختلف
به اخر المعرب فيما بعد في الباب الثالث الا ان يقال اي في الجواب عن
تصحيح التعريف المستلزم للدور التعاكس اي بجعل احدهما في تعريف الاخر

وبالعكس ولا يخفى ان هذا اي تعريف العامل بما ذكر لا يصلح لذا اي للتعريف
الاسمي كما صرح به في الامتحان في التنبيه الذي عقده في اثناء شرح المعرب
مذكور فيه اي في الامتحان في شرح حد الكلمة وقوله ايضا اي كذكر معرفة ان العامل
الخ وما ذكر في الامتحان من الفرق بين التعريف الاسمي واللفظي فيه خفا لدقته
ونحن نذكر لك ما هو الاوضح ان شاء الله فنقول التعريف اما لفظي واما حقيقي
اما اللفظي فهو تعيين معنى اللفظ للسامع من بين المعاني المعلومة له وان شئت
قلت هو تعيين معنى لفظ غير واضح الدلالة عليه بالنسبة للسامع بلفظ واضح
الدلالة عليه بالنسبة اليه فماله الى التصديق بان هذا اللفظ موضوع لكذا
لغة واصطلاحا ولا يتصور فيه الحد والرسم وحقه ان يكون بلفظ مفرد
مرادف او اعم كقولهم الغضنفر الاسد وسعدان نبت فان لم يوجد مفرد
ذكر المركب الذي يقصد به تعيين المعنى لا تفصيله وهو لا يكون الا لافادة
السامع الذي لا يعلم وضع اللفظ له لكن يعلم المعنى في ذاته حتى اذا لم يعلم
المعنى في ذاته لا يمكن التعريف اللفظي له وهو طريق اهل اللغة واما الحقيقي
فهو الذي يقصد به تحصيل ما ليس بحاصل من التصورات فهو من المطالب
التصورية وينقسم الى قسمين احدهما ما يقصد به تفصيل مفهوم اللفظ لمن يعلم
انه مدلوله وقد تصوره بوجه ما واراد تصوره بوجه اخر تفصيلا فيسمى تعريفا
اسميا وتعريفا بحسب الاسم والقسم الاخر ما يقصد به تصور حقيقة الشيء
ويسمى تعريفا بحسب الحقيقة وهذا يختص بالموجودات فالمعدومات تعرف
تعريفا اسميا ولفظيا اذ لا حقايق لها بل مفهومات والموجودات يجوز ان يكون
لها اقسام التعريف اذ لها مفهومات وحقايق وقد يتحد الحد بحسب الحقيقة
والحد بحسب الاسم ويختلفان اعتبارا بان يضع الواضع اللفظ لنفس ماهية
الشيء فان اخذ من حيث هو مفيد لتصور حقيقة مسمى اللفظ فهو حد بحسب
الحقيقة وان اخذ من حيث هو مفهوم اللفظ ومتعقل الواضع فهو حد بحسب
الاسم وفي هذه الصورة اذا لم يعلم وجود الشيء يكون الحد حدا بحسب الاسم
ليس الا ثم اذا علم وجوده ينقلب ذلك اي الحد بحسب الحقيقة هذا ما يستفاد

من كلام السيد واما التفتازاني فلم يفرق بين التعريف اللفظي والاسمي
وسماهما اسميا وقسم التعريف اولا الى الحقيقي والاسمي مقتضى اي طالب
فيخرج بها اي بقيد الواسطة ووجه خروج ما ذكر ان عملها بطريق الحمل على
غيرها فلا تدخل في تعريف العامل من الحروف الجارة الزائدة بيان لما لا يعمل
بالاصالة وقوله ومثل رب فصله لانه يشبه الزايد والاصلي كما سياتي
والمضاف بالاضافة اللفظية لانها فرع عن المعنوية فعمل المضاف في المضاف
اليه الجر ليس بطريق الاصالة وان بكسر الهمزة وسكون النون حرف شرط
جازم حقه الدخول على المضارع اذ الجزم من خصوصياته فان دخل
على الماضي عمل في محله وان بفتح الهمزة وسكون النون حرف مصدري
ينصب المضارع فدخوله على الماضي في نحو عجبت من ان ضرب لوقوعه موقع
المضارع اذ الاصل دخوله على المضارع فلذلك قال الداخلتين على الماضي الخ
فيكون تفريع على خروج ما ذكر فيلزم تفريع على التفريع وضمير
ذكرها يعود للامور المذكورة الخارجة او حمل عليه بان يقول هكذا
على وجه مخصوص من الاعراب او حمل عليه فيكون او حمل عليه معطوفا على
اوجب والضمير في عليه يعود الى ما في قوله ما اوجب كذا اعترض
في الامتحان وعبارته وهذا التعريف اي تعريف حرف الجر بما وضع لافضا
الفعل او معناه الى الاسم ولو تقديرا لا يتناول الزائد ولا مثل رب
فيكون حدا للجار الاصلي فيلزم كون ذكر غير الاصلي استطرادا مع كونه من
مقاصد النحو ولو زاد او حمل عليه لاصاب هذا اي الجواب المذكور
ايضا اي كالاعتراض في بحث المجرورات في اوله عند الكلام على تعريف الاضافة
والعامل معنى الفعل فان العامل في الحال هو العامل في صاحبها
وصاحبها هنا المبتدا وعامله الابتداء ومن ثم ضعف النحاة مجيئها من المبتدا لان
العامل لكونه معنويا ضعيف لا يقوى على عملين وقد جعل العامل معنى الفعل
المفهوم من نسبة الخبر ففيه مخالفة لما اتفقوا عليه من اتحاد العامل في الحال وصاحبها
وامتناع التخالف وايضا ان معنى الفعل المذكور هو ثبوت الخبر للمبتدا وهو لا

يصلح ان يكون عاملا علي ما صرح به سابقا في مبحث التضمين انه يلزم ح جعل المتعلق
معمولا من غير تقدير عامل بل المجرد فهم معناه في ضمن عامل الفرق وما هنا نظير
فان الثبوت لنسبة بين المبتدا والخبر ليس هناك لفظ يدل عليه في الذكر او التقدير
ودلالة المناطقة عليه بلفظ هو المسمي رابطة عندهم اصطلاح اخر لا يحتجا علي ان
العامل المعنوي منحصر في الابتدا والتجرد في المضارع فيلزم القول بزيادة ثالث
وهو عمل النسبة الكلامية قوله او ظرف له اي لمعني الفعل قوله وهو اظهر اي للعبد
~~للحالية وذلك لان الظرف يكتفي فيها دني عامل ولو ما خوذ من فحوي الكلام~~
~~والحكم بالاظهرية مبني على ظهور الحالية ومع ما لا يسلم له فافعل التفضيل ليس~~
~~علي بابه فافهم~~ قوله عليها اي علي الاسما قوله اي كل ذي كل مبتدا وقوله وارد خبر
والمقصود افادة ان كل واحد من هذه المعاني الثلاثة يتوارد علي كل اسم لا انها
موزعة علي الاسما كما يفيده ظاهر مقابلة الجمع بالجمع من الانقسام علي الاحاد فان
ما ذكروه لا يقتضي ان يلزم في مقابلة كل واحد واحد لان انقسام الاحاد علي
الاحاد كما يجوز علي السوا يجوز ان يكون علي التفاوت فباع القوم دوابهم
يفهم منه ان كل واحد من القوم باع ما له من الدواب فيجوز ان يكون لواحد
دواب متعددة ولواحد دابة فقط قوله او حكما تعميم في الاضافة اي اضافة
حقيقية كغلام زيد او حكمية كمررت بزيد فان المجرور مضاف اليه حتي ان ابن
الحاجب عرف المضاف اليه بما يشمل المجرور بالحرف حيث قال المضاف اليه كل اسم
نسب اليه شي بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا قوله فالمقتضي تفريع علي
تفسير توارد المعاني بما ذكر اي افاده ما هو الحق لا ما يفيده ظاهر العبارة
من ان مقتضي الاعراب هو توارد المعاني قوله اشارة الي نحو وله نظائر كثيرة كتعريف
العلم بحصول الصورة المشعر بانه من مقولة الفعل او الانفعال مع ان المعرف به
بما ذكر من مقولة الكيف عندهم فقيل ان المعني هو الصورة الحاصلة لكن اضيف
الحصول الي الصورة اشارة الي انه معتبر في مفهومه اي الصورة من حيث حصولها
قوله تستدعي علامة اي تستلزم وتطلب قال الشيخ الرضي ان المعاني في الكلمة
قد يطرا بعضها علي بعض ولا بد للطاري من علامة مميزة له من المطرو عليه ومن ثم

لسلامة مما ذكرنا في منع
صحة الحالية والتعبير
بالاظهرية مبني علي ظهور
الحالية وهو في حيز المنع
كما علمت فافعل التفضيل
ليس له وجه في القيد قد

احتاج

احتاج المجاز الي قرينة والطاري الغير اللازم لا يلزم ان يطلب له اخف العلامات
بل قد تغير له صيغة الكلمة كما في التصغير والتكسير وقد يجلب له حرف كما في المثني
وقد يكون كلمة مستقلة كالمضاف اليه الدال علي معني في المضاف وان كان طريا المعني
لازما للكلمة فان كان الطاري واحدا ككون الفعل عمدة مما تركب منه ومن غيره فلا حاجة
الي العلامة لانها تطلب للملتبس بغيره وان كان الطاري اللازم احد الشيئين او الاشيا
فاللايق بالحكمة ان يطلب له اخف علامة تمكن لازمة ومثل هذا المعني انما يكون في
الاسم فجعلت علامة ابعاض حروف المد التي هي اخف الحروف وجعلت في بعض الاسما
حروف المد التي لم تجتلب ومن هذا التقرير يظهر وجه ما يقال ان الاصل في الاسما
الاعراب وفي الافعال والحروف البنا قوله اي كل امر منها هذا ايضا من مقابلة الجمع
بالجمع لكنه ليس كسابقه بل هنا كل واحد من المعاني له علامة واحدة فان قلت ان
العلامات متعددة فالرفع يكون بالضمة والواو والالف وغير ذلك فالجواب
ان العلامة الاصلية واحدة وما عداها فروع والمراد هنا العلامة الاصلية قوله
فان كان اي المانع قوله حالا في اخر الكلمة كالفتي والعصا وحبلي وياقاضي وداعي فيشمل
المفرد للتعذر والاستثقال قوله وان في نفسها فيه حذف كان واسمها وبقا خبرها
وهو كثير بعد ان ولو كقوله عليه السلام الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان
شرا فشر وكقول الشاعر

لا يامن الدهر ذو بغي ولو ملكا جنوده ضاق عنها السهل والجبل

قوله في نفسها اي نفس الكلمة ككونها مبنية لا تقبل الاعراب ولصاحب
الامتحان هنا تحقيق نفيس ذكره فيما نقل عنه من حواشي الامتحان ستذكره ان شا
الله في محله ان ساعدتنا العناية للوصول اليه قوله لتعرف اللام تعليلية
وتعرف مضارع مجهول نايب الفاعل ضميره المستتر الراجع للامور الخفية وهو
منصوب بان مضمرة بعد اللام قوله مثلا مفعول مطلق عامله محذوف اي امثل
لك مثلا او اضرب لك مثلا قوله اي كونه منسوبا اليه ولما وقع في عباراتهم عند
بيان المعاني المقتضية الاضافة ذكرها علي وفق كلامهم وكان المتبادر منها كون
الشي مضافا وهو ليس بمراد لانه ليس مما يقتضي الجر بل المراد كونه مضافا اليه

وهو ليس بظاهر منه لعدم الصلة فان اختلاف اللفظ يدل على اختلاف المعنى ويجي
ان حذف حرف الجر في غير المواضع الثلاثة ليس بقياس فسرها بقوله اي كونه الخ
بيانا للمراد وتصريحا بالمقصد على انه لو ذكر الصلة لم يظهر المراد منه ايض بلا قرينة
لكونه معنى مجازيا التزاميا له كما ذكرنا في بحث الخواص ولا قرينة ظاهرة هنا
فيحتاج الى التفسير ايضا ٥ لذا نقل عنه قوله فالعامل الفا للفصيحة داخلة على جزا
شرط محذوف مفهوم من الكلام السابق تقديره ان عرفت الايجاب المذكور وعلته
فنقول لك العامل الخ قوله بالواسطة اي المذكورة سابقا في قوله في تعريف
العامل ما اوجب بواسطة قوله وجعل مبتدا خبره قوله انما هو اعتبار النحويين
وعطف موجبا على محصله مرادفة ثم ايجابه للمعاني ذاتي وللعلام بواسطة
فقوله للمعاني اي بالذات وعلامها اي بالواسطة قوله واما في الحقيقة الخ قال
عبد الغفور ان النحاة جعلوا العامل بمنزلة العلة المؤثرة ولهذا سموه عاملا وليس
علة مؤثرة بالحقيقة لان التاثير للمتكلم وهو علامة التاثير قوله وجعلها اي الالة
بمعنى العامل قوله وقال الفاضل العصام عبارته هكذا ولا يخفى ان تعريف العامل
المطلق مبني على ان الفاعل المؤثر في اخر المعرب هو العامل وهذا اعتبار النحويين
وتعريف المص يعني ابن الحاجب اعني ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب مبني على
ان العامل هو الالة اذ دخول البا شايع في الالة دون الفاعل وهذا هو التحقيق
اذ الفاعل المؤثر هو المتكلم والعامل هو الالة لكن النحويون جعلوا الالة كانها
هي الموجدة للمعاني ذكره الرضي بل الالة هو اللسان وجعله العامل مبني على
التنزيل ٥ وبه تعلم ان ما قبل قوله وقال العصام من مقوله ايض لكن الشارح
اخفى ماخذه قوله عروض معنى من اضافة الصفة لموصوفها اي معنى عارض ومراده
به الفاعلية او المفعولية او الاضافة قوله بتعلق العامل بالبا الجارة للمصدر متعلق
باقتضاه او حال من فاعله لا بعروض والمعنى العارض اعم من المشابهة فصح التفريع بقوله
فيوجد الخ قوله ليكون اسمها ضمير مستتر يعود لما اقتضاه اي ليكون ذلك المقتضي
بفتح الضاد دليلا عليه اي على ذلك المعنى العارض فالمعنى العارض مثلا الفاعلية
مقتضاه الرفع وذلك الرفع دليل على الفاعلية وقس عليه قوله وهو اي ما اقتضا

اي

اي المقتضي بفتح الضاد الذي هو العلامة تابع لمقتضيه بكسر الضاد الذي هو
الفاعلية او المفعولية او الاضافة قوله والماضي معطوف على الحرف وكذا ما بعده
وذلك الغير اي المغاير هو الاسم والمضارع قوله بغير اللام لا حاجة لهذا القيد اذ
الامر عند النحاة لا يكون الا بغير اللام وما وقع باللام فهو المضارع المجزوم قاله عصمة
في حواشي الجامي ونقل عن السيد الشريف انه قال جعل بعضهم الجملة من حيثية جملة
فسمّاه رابعا قوله هنا اي في قوله والمراد بالواسطة مقتضى الاعراب وقوله على
وجه مخصوص من الاعراب ونحو ذلك قوله وخاص عطف على عام ومراده بهذا المعنى
ما يطلق عليه اعراب اصطلاحا وهو ما اختلف اخر الكلمة به اعني الحركات وما ينوب
عنها وكونه ليس مرادا هنا ظاهر وهذا الكلام قاله صاحب الامتحان في ترجمة المرفوعات
انما اعترض واورده تخلص عنه بقوله فالوجه ان يجعل للاعراب معنيان عام وهو
ما اقتضاه عروض معنى بتعلق العامل ليكون دليلا عليه فان لم يمنع من ظهوره شي
فلفظي وان منع حال في اخره فتقديري او في نفسه فمحلي وهذا تابع لمقتضيه
فيوجد في غير الحرف والماضي والامر بغير اللام وخاص بالاولين والانواع
للعام وكذا محالها واقسامها والمعرب في الاصطلاح ما اشتمل على الخاص قوله
فقطيه من اسماء الافعال بمعنى انته تصدر بالفا تزيينا للفظ ويصح ان تجعل جزا
شرط محذوف تقديره هنا اذا وصلت للمضارع فانته عن ذكر غيره وعليه تكون
الفا رابطة للجواب بالشرط قوله وانما لم يقل وفي المضارع بدل قوله وفي الافعال
قوله الى البيان وهو قوله المشابهة التامة الخ قوله ليحسن تعليل للنفي اي انتفى
التعبير بالمضارع او لا لاجل حصول المقابلة قوله الافراد بان يقول وفي الفعل
قوله للمشاكلة اي للمناسبة بين قوله سابقا وهو في الاسماء الخ قوله او للتنبيه عطف
على المشاكلة يعني او ان الاتيان بصيغة الجمع لاجل التنبيه قوله كالمطلق وهو
المضارع المثبت والمستغرق وهو المضارع الذي دخله حرف النفي او النهي والمطلق
عند الاصوليين هو الشايع في جنسه بلا شمول ولا تعين ومعنى شيوعه في جنسه
انه حصة من الحقيقة محتملة لحصص كثيرة ومعنى عدم الشمول انتفاء ما يدل على الشمول
والاحاطة ليخرج العام ثم ان الفعل من قبيل النكرة فمثبته مطلق والمنفي وكذا

المنهي مستغرق قال في مرآة الاصول معنى لا تضرب مثلا لا يصدر منكم ضرب والنكرة في
سياق النفي تعم وفي موضع اخر منه ان الفعل المنفي نكرة في سياق النفي فيعم والحاصل
ان الفعل من قبيل النكرة ففي الاثبات لا يعم وفي النفي والنهي يعم قوله الجعفرية لك من بقية
اقسامه كالمقيد بظرف او شرط في نحو اسافر يوم الجمعة وان جاءني زيد اكرمه ونحو
ذلك قوله او للنظر عطف على للتنبيه والمراد بالافراد الصيغ الواقعة في التراكيب
كاقوم واقعد ونحو ذلك قوله فانه مشابه الضمير يعود للمضارع المعلوم لان المجهول
مشابه لاسم المفعول والمحدث عنه وان كان هو المضارع مطلقا لكن التقييد يؤخذ من
المقام قوله كما في صورة تمثيل للمشابهة صورة قوله وافق في نوعها كيضرب
وضارب اولا كينصر وناصر قوله وصيغة الجمع اي في السكنات قوله او المثال كذا اي
للمحركات قوله قال المص اي في الامتحان ذكر هذا الكلام في اثناء اعتراض اورده على تعريف
المضاف اليه قال والتفسير بالمفرد لاضمحلال الجمعية باللام والتقوية بمسالة
اليمين ليس بمفيد ههنا اذ ليس معنى الاضمحلال الخ ما ذكره الشر قوله لاضمحلال تعليل
للتفسير اي ان المراد ههنا بالسكنات السكون لان الجمعية اضمحلت وبطلت بسبب دخول
اللام قوله بطلان اعتبار التعدد اي حتى يصح تفسير الجمع بالمفرد قوله اصلا اي
بالكلية واستوى مع المفرد بل اعتباره فيه باق حتى لا يختص الى ما دون الثلاث
ولا يستعمل فيه بشهادة الاستقراء فضلا عن ان يختص بالفرد الواحد ويستعمل
فيه حتى يجوز ان يقال جاء الرجال اذا جاء واحد قاله الشارح في حاشية الامتحان
قوله حتى يجوز تفريع على المنفي اي بناء على بطلان التعدد يجوز ان يقال الخ
لكن التعدد لم يبطل فلم يجز قوله بل معناه اي معنى اضمحلال الجمعية ... الكل
الافرادي اي الاحاطة بالافراد على سبيل الافراد لا الاجتماع على الصحيح
قال في التلويح الصحيح ان الحكم في الجمع المعرف الغير المحصور انما هو على الاحاد
دون الجموع بشهادة الاستقراء والاستعمال وقال منلا خسرو في مرآة الاصول
الاستغراق هو المفهوم من الاطلاق حيث لا عهد في الخارج خصوصا في الجمع
فان الجمعية قرينة القصد الى الافراد دون نفس الحقيقة من حيث هي هي وقد تمسك
ابو بكر رضي الله عنه حين اختلف بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخلافة

وقال

ومثل يقوم وقائم لان الاصل يقوم بسكون القاف وضم الواو ثم نقلوا ولعدم مراعاة الوزن على التصريف قال ان المشابهة هو بموزن عروضي لا تصريفي فوجو

وقال الانصار منا امير ومنكم امير بقوله عليه السلام الائمة من قريش ولم ينكر
احد فحل محل الاجماع وايضا اتفقوا على صحة الاستثناء منه وهو دليل العموم ويخصص
الى الثلاثة لانها ادناه فالتخصيص الى ما دونها يخرج اللفظ عن الدلالة على الجمع
فيصير نسخا وقولهم محلاه باللام مجاز عن الجنس اي فيبطل معنى الجمعية كقوله
تعالى لا تحل لك النساء من بعد وهي تشمل الواحد فصاعدا وكقولهم فلان يركب
الخيل ويلبس الثياب البيض والمراد الجنس للقطع بان ليس القصد الى عهد ولا
استغراق فلو حلف لا يتزوج النساء ولا يشتري العبيد ولا يكلم الناس يحنث
بالواحد الا ان ينوي العموم فح لا يحنث قط ويصدق ديانة وقضاء لانه نوى
حقيقة كلامه واليمين تنعقد لان عدم تزوج جميع النساء متصور وعن بعضهم
انه لا يصدق قضاء لانه نوى حقيقة لا تثبت الا بالنية فصار كانه نوى المجاز ليس
على الاطلاق بل كونه مجازا عن الجنس في صور ليس فيها العهد ولا الاستغراق انتهى
وبما ذكر يعلم ان تفسير الجمع بالمفرد ليس بمفيد بل فاسد وكذا التقوية بمسالة
اليمين لان اللام فيها للجنس لا للاستغراق لان النهي للمنع وتزوج جميع نساء الدنيا
ليس ممكنا حتى يمنع بالحلف ولا عهد خارجا فحمل على الجنس مجازا حتى يصدق على
الواحد كالكثير فمعنى الاضمحلال فيها ليس معناه فيما نحن فيه فلا تقوية قوله والانشاء
عطف مرادف وذلك لان كلا من اسم الفاعل والفعل نكرة وقوله والاحتمال لها على
سبيل البدل اي لا يحتمل كل منها الا معنى واحدا لكن ذلك المعنى لا يتعين فيه الا بقرينة
فاذا لم توجد قرينة احتمله وغيره من بقية المعاني لا دفعة واحدة كالعام بل على
سبيل التناوب لان النكرة في مقام الاثبات تعم عموما بدليا نعم لو وقعا في حيز
نفي عما عموما شموليا قوله عدل اي المص عن العموم فعبر بالشيوع بدله مع ان
الشائع في كل منهما العموم لانه لا عموم حقيقة في كل واحد منهما قوله والحمل الخ
جواب سؤال تقديره ان العموم في كل منهم يحمل على الشيوع فكان الاولى موافقتهم
في التعبير اجاب بان هذا الحمل بعيد فالتصريح بلفظ الشيوع من اول الامر اولى
قوله عند تجرده عن اللام كجاءني عالم فانه يحتمل كل عالم فاذا دخلت عليه الحمل على
واحد مخصوص قوله بالضمير مع ان المقام له لسبق المرجع قوله للتنبيه تعليل

للتعبير بالاسم الظاهر اعني حرف التعريف بدلا عن الضمير الذي المقام له
دخوله اي حرف التعريف قوله المستلزم مجرور صفة لحرف التعريف وجه الاستلزام كون
حرف التعريف من جملة خواص الاسم قوله بل فعل لانه صلة ال التي هي اسم موصول
وقد قالوا ان صلتها لا بد ان تكون صفة صريحة اي خالصة للوصفية لم تغلب
عليها الاسمية لان فيها معني الفعل ولذلك عملت عمله وصح عطف الفعل عليها
وعطفها عليه نحو ان المصدقين والمصدقات واقرضوا الله قرضا حسنا
وتلك الصفة الصريحة هي اسم الفاعل واسم المفعول اتفاقا والصفة المشبهة عند
ابن مالك حيث قال وعنيت بالصفة المحضة اسماء الفاعلين والمفعولين والصفات
المشبهات باسماء الفاعلين وصح في المغني ان ال الداخلة علي الصفة المشبهة
حرف تعريف وقال العصام ولا يجوز ان يكون صلتها صفة مشبهة ولا اسم
تفضيل لانهما لبعدهما عن الفعل لعدم الدلالة علي الحدوث لا يتاولان بالفعل
ولا يصيران بمعني الجملة واما ما غلب عليه الاسمية كابطح واجرع وصاحب
وراكب الاول منهما في الاصل وصف لكل مكان منبطح من الوادي ثم غلب
علي الارض المتسعة والثاني منهما في الاصل وصف لكل مكان مستو ثم
غلب عليه الاسمية فصار مختصا بالارض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت
شيا والثالث في الاصل وصف لذي الصحبة ثم غلب علي صاحب الملك والرابع
في الاصل وصف لكل متصف بالركوب ثم غلب علي راكب الابل دون غيرها
فهذه لا تقع صلة للالف واللام قال الشاطبي والدليل علي ان هذه الاسماء
انسلخ منها معني الوصفية انها لا تجري صفات علي موصوفها ولا تعمل عمل
الصفات ولا تتحمل ضميرا قوله كما صرح به الفاضل العصام عبارته هكذا علي ما
نقله الشارح في حاشية الامتحان لم ينقل اختلاف في ان الموصول هل هو الالف
او اللام او كلاهما كما اختلف في حرف التعريف والظاهر انه لا فرق بينهما
وتخصيص الاختلاف بحرف التعريف تحكم ه وفي الامتحان ان الموصول هو مجموع
الالف واللام كما في شرح المفتاح للشريف والتفتازاني لا اللام وحده علي
ما هو المختار ه ال الداخلة علي اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول علي الصحيح

وقيل

وقيل انها حرف ورده في المغني بانه لو صح ذلك لمنعت من اعمال اسم الفاعل والمفعول
كما منع منه التصغير والوصف وقيل موصول حرفي وليس بشيء لانها لا تاول بالمصدر
نعم هي في قولك جاءني ضارب فاكرمت الضارب للعهد ولا كلام في حرفيتها ولا خلاف
علي ما صرح به الرضي واذا تقرر هذا فنقول ان اصل وضع الاسم علي ان لا يكون علي اقل
من ثلاثة احرف كما ان وضع الحرف علي ان يكون علي حرف واحد فللخلاف في ال المعرفة
وجه دون الموصولة اذ لو اجري الخلاف فيها للزم مخالفة الاصل اذا افرد الهمزة
وحدها او اللام بدون داع والاصل يحافظ عليه ما امكن فقول العصام ان تخصيص
الاختلاف بحرف التعريف تحكم ممنوع لان القياس مع الفارق فلا يتابع العصام
علي ما شذ به مخالفا للجماعة وكم له امثال ذلك في حواشي الجامي قد زيفها وردها عليه
ارباب الحواشي وقول صاحب الامتحان ان المختار هو اللام وحده لعله مختار هو
الذي لا يوافقه احد والا فالاجماع علي ان الموصول ال برمتها وعجيب من الشارح
كيف سمح شرحه بامثال هذه المباحث المزيفة التي لا تجدي نفعا قوله ٣
مذهب س من انه اللام وحده كما تقدم قوله فانه اي الموصول قوله يجب ان تكون
صلته الخ فانه وان كان معرفة الا انه من قسم المبهم الذي لا يتعين الا بانضمام غيره اليه
واذا كانت ال الموصولة معرفة بصلتها الداخلة هي عليها باعتبار ما فيها من العهد
وال الحرفية معرفة اي مفيدة التعريف لمدخولها كان بينهما بون بعيد فكيف
يقاس احدهما علي الاخري في جريان الخلاف فلو تفطن الشارح لكلامه هذا لابطل
ما قرره سابقا عن العصام وصاحب الامتحان فانه مما يبطل به الكلام السابق
ايضا فتدبر قوله حرف الاستقبال كالسين وسوف قوله والحال عطف علي
الاستقبال اي وحرف الحال كما وسياتي التمثيل له قوله في الاسم نحو ما انا قائم
وما قائم انا قوله ولان الاحتياج الخ تعليل ثان لتقديم حرف الاستقبال قوله
سيضرب وما يضرب لف علي ترتيب النشر قوله وللمبادرة اي سرعة عطف علي
قوله فلقبول كل منهما الخ قوله لاقتضائها تعليل للمبادرة لجزء او لما اي الصفة
يعني ان كلا من المضارع واسم الفاعل جزء اول من الصفة لان الصفة في كل منهما هو
اسم الفاعل مع ضمير المستتر الذي هو فاعله وكذلك الفعل مع فاعله هو الصفة

قرره

٣ قوله وان المختار عطف
علي ان الاختلاف اي والي
ان المختار عنده اي عند
المص كما صرح به في الامتحان
ونقلناه لك سابقا بما
له وما عليه فلا تغفل ٣٣

فاطلاق الصفة عليهما اي اسم الفاعل والمضارع مع قطع النظر عن الفاعل
اسم الكل اي الفعل والفاعل واسم الفاعل والفاعل وقوله على الجزء اي الفعل
واسم الفاعل   والمراد ح يعني المراد الاعراب بالقوة لا بالفعل   كما تقتضي تطفل
اسم الفاعل فانه عمل لمشابهته بالمضارع ولذلك شرط في عمله ان لا يكون بمعنى الماضي
وخالف الكسائي وجماعة فاجازوا عمله بمعنى الماضي مستدلين بقوله تعالى
وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد لان باسط بمعنى الماضي وقد عمل في ذراعيه
النصب ورد هذا الاستدلال بانه من قبيل حكاية الحال الماضية وهي على ما في الامتحان
ان يقدر المتكلم نفسه موجودا في ذلك الزمان الماضي او يقدر الزمان المذكور
موجودا الان ثم وما نحن فيه من قبيل الثاني فالمعنى بسط ذراعيه فيصح وقوع
المضارع موقعه بدليل ان الواو في وكلبهم واو الحال اذ يحسن ان يقال جاء زيد
وابوه يضحك ولا يحسن وابوه ضحك ولذا قال سبحانه ونقلبهم بالمضارع الدال
على الحال ولم يقل وقلبناهم بالماضي واعلم ان محل الخلاف في رفعه الظاهر ونصبه
المفعول اما رفعه للضمير المستتر فيه فجائز اتفاقا   ولهذا اعتبر اي المصنف
والمشار اليه تطفل اسم الفاعل على المضارع   بينهما اي اسم الفاعل والمضارع
الشبه الثاني وهو الشبه معنى اذ تقدم ان المشابهة بينهما من ثلاثة
اوجه في اللفظ والمعنى والاستعمال   بينه اي المضارع   لانه اي المشابهة
مشابهته اي المضارع   لكل منهما اي اسم الجنس واسم الفاعل   تامة
فيلزم عدم اعطائه الاعراب   احد الزمانين اي الحال والاستقبال
في عمل اسم الفاعل اي في الظاهر وفي المفعول به واما رفعه الضمير فلا يشترط
فيه ذلك كما تقدم   في كلا الجانبين يعني اذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضي
لم يكن موافقا للمضارع في المعنى ولا للماضي في اللفظ فلا يكون موافقا للمضارع
في المعنى كما يكون موافقا له في اللفظ ولا يكون موافقا للماضي في اللفظ
كما كان موافقا في المعنى فسقطت المشابهة في كلا الجانبين فلم يعمل   ولانه
حينئذ اي حين اذا اعتبرت مشابهة المضارع لاسم الجنس   بخلاف اسم
الفاعل فانه يترتب على المشابهة اثر هي عمله   والمقصود ح جملة حالية

رع

هذا

هذا التشبيه اي لفظا ومعنى واستعمالا   في امر هو الاعراب في المضارع
والاعمال في اسم الفاعل   الناقص في وجه الشبه وهو المشبه بالكامل فيه وهو
المشبه به ومحصله ان ما هنا ليس من قبيل التشبيه المصطلح نحو زيد كالاسد مثلا
بل التشابه وهو الحكم بالتساوي بين الطرفين من ناحية قول ابي اسحق الصابي
تشابه دمعي اذ جري ومدامتي   فمن مثل ما في الكاس عيني تسكب
فوالله ما ادري ابالخمر اسبلت   جفوني ام من عبرتي كنت اشرب
فاعرابه الفاء فصيحة داخلة على جواب شرط مقدر تقديره اذا علمت ان تلك
المشابهة اقتضت تطفل الاسم ح فاعرابه وفي الحقيقة هذا تكرار مع قوله سابقا
يقتضي تطفل المضارع على الاسم فيما هو اصل له وهو الاعراب لكنه اعاده لربط
قوله فاذا قلنا ح والا فهو مستغني عنه بالسابق على ان الربط بدونه يصلح
قوله وما يلحق به اي بالاصلي وهو الزائد ورب ونحو مما يعمل بطريق الحمل على
الاصلي دد لذكره اي لذكر الملحق تعليل للتعميم   ولذا اي ولاجل ان المراد
تعميمه لما يشمل الزائد والملحق به ثم ان هذا التعليل مبني على ما اسلفه من ان التعريف
السابق للعامل قاصر على الاصلي فلو اعاده سهوا للزم ان المراد به هنا ايضا الاصلي
وليس كذلك وما بعده من التعليل الثاني منطبق ولو شمل التعريف الملحق بالاصلي
وح كان الاولى تقديمه   ان يصح ان يلفظ به فدخل العامل المقدر
بالقلب اي العقل مجازا مرسلا من اطلاق اسم المحل وارادة الحال لان المدرك هو
العقل   فلا دور وجه الدوران اعمال العامل السماعي موقوف على السماع
وكونه عاملا متوقفا على العمل وحاصل دفع الدوران وصف كونه عاملا ح
بطريق العرف واعماله بطريق السماع من اهل اللغة فاختلفت جهة التوقف
ولا يمكن ان يذكر ح اذ لا يصح ان يقال كل حرف يجر كما يقال كل فعل يرفع
مثلا بل يقال هذا يعمل كذا وهذا يعمل كذا وليس لك ان تتجاوز ما سمعت من
العرب مثلا قولنا الباء تجر ولم تجزم ولن تنصب منحصر فيما سمع من العرب
وليس المراد به اي بالعامل السماعي   من ظاهره اي ظاهر التعبير عنه بعامل
سماعي وقوله بحسب اللغة متعلق بيتبادر فان هذا التعبير بالنظر لمحاورات اللغة

ان المسموع صيغته فتفسيره بالمعنى السابق انما هو بحسب عرف النحاة وهو
المراد هنا دون المتبادر لغة لعدم اطراده كما قال اذ قد يكون نحو قولهٖ كالصفة
المشبهة فان اعمالها قياسي وهي نفسها متوقفة على السماع كما قال ابن الحاجب وصيغتها
مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل
فعلها مطلقا   عكس ما في المصباح من تقديم القياسي على السماعي   اكثر من
ان تحصى قيل عليه ان ما بعد من لا يصلح ان يكون مفضلا عليه اذ ليس مشاركا لما
قبلها في المعنى اعني الكثرة والجواب ان في الكلام حذفا تقديره اكثر من متعلق
الاحصا وما يتعلق به الاحصا مشارك للكثرة   معرفته اي ذلك البعض
اقسامه اي السماعي وح ناسب تقديم السماعي لتوقف بعض اقسام القياسي
على بعض منه وقوله وهو حرف الجر بيان لبعض اقسام السماعي المتوقف عليه بعض
اقسام القياسي وقوله كالظرف بيان لبعض اقسام القياسي المتوقف   كالظرف
المستقر بفتح القاف والمراد به ما يشمل الجار والمجرور فانه يعمل في الضمير الرفع
لوجوب حذف عامله فينتقل الضمير منه اليه واما اللغو فمتعلقه مذكور وهو
خال عن الضمير وليس عاملا ووجه توقف الظرف المستقر على حرف الجر توقف نوعه
لان الظرف مطلقا لغوا او مستقرا عاملا او لا اسم زمان او مكان ضمن معنى في
فقد اخذ في تعريفه حرف الجر والمستقر نوع منه واما توقف الجار والمجرور
فظاهر لان حرف الجر جزء منه والمركب متوقف على المفرد الذي هو جزؤه
وبعض اسما الافعال وهو المنقول عن جار ومجرور نحو عليك او ظرف نحو امامك
وجه توقف الاول ان الجار وقع جزءا ومعرفة الكل متوقفة على معرفة الجزء ووجه
الثاني ما سبق في الظرف المستقر   والمضاف معنى لان الاضافة نسبة احد
الشيئين للاخر بواسطة حرف الجر فكان المضاف اليه ما نسب اليه شي بواسطة حرف
الجر ~~كلمتهم~~ كذلك المضاف ما نسب الى شي بواسطة حرف الجر وانما لم يذكر المضاف
اليه لان الكلام هنا في العامل والعامل هو المضاف لانه عامل الجر في المضاف اليه
على الصحيح وقيل العامل الحرف المقدر ولم يذكر المضاف لفظا معللا له فيما نقل
عنه ولما المضاف لفظا فرعه وحمل عليه   والاسم التام بالاضافة وهو احد

اقسام القسم التام من الاقسام التسعة التي عددها للعامل القياسي قال هناك
والتاسع الاسم المبهم التام فانه ينصب اسما نكرة على التمييز وجعل تماميته بواحد من
امور خمسة منها تماميته بالاضافة نحو ملؤه عسلا ووجه توقفه ان التمييز اسم
نكرة بمعنى من فنصبه له فرع عن تحقق ذلك الوصف له اذ لا ينصب سواه فكان متوقفا
بهذه المثابة على معرفة حرف الجر   ولان الفعل علة ثالثة لتقديم العامل السماعي
على القياسي ومراده بشبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول واسم التفضيل والصفة
المشبهة والمصدر ومعناه هو كل لفظ يفهم منه معنى الفعل كاسما الافعال وغيرها
مما سيجي فهذه الاقسام الثلاثة يتعلق بها الجار ويبقى قسم رابع لم يذكره وهو
ما اول بما يشبه الفعل ولعله ادرجه تحت ما يشبه الفعل اما الفعل فظاهر ومثال
الثاني قول ابن دريد
واشتعل المبيض في مسوده   مثل اشتعال النار في جزل الغضا
ففي مسوده متعلق بالمبيض ومثال التعلق بما اول بشبه الفعل قوله تعالى وهو
الذي في السما اله وفي الارض اله فان في متعلقة باله وهو اسم غير صفة بدليل انه
يوصف فيقال اله واحد ولا يوصف به فلا يقال شي اله وانما صح التعلق به
لتاويله بمعبود والخبر لهو محذوفا ومثال التعلق بما فيه معنى الفعل قولك
فلان حاتم في قومه فتعلق الظرف بما في حاتم من معنى الجود وجوز ابن مالك في
قول الشاعر   ونعم من هو في سر واعلان   كون من موصول بنعم وهو مبتدا
خبره هو اخرى مقدرة وفي متعلقة بالمقدرة لان فيها معنى الفعل اي الذي
هو مشهور   وهو من تمام العامل جملة حالية   كما سيجي بعد باوراق قليلة
في شرح قول المص وقد يسند المتعلق الى الجار والمجرور   من معرفته اي حرف
الجر قبلها اي قبل الامور الثلاثة لتوقفها عليه في العمل • فان قيل معارضة
للدليل المنتج تقدم حرف الجر على الامور المذكورة واعلم ~~قلت~~ ان تقرير الدليل الاول
هكذا حرف الجر قد يحتاج اليه الفعل وشبهه ومعناه الى العمل في بعض المعمولات وكل ما
يحتاج اليه في العمل لابد من معرفته قبله فحرف الجر لابد من معرفته قبله فالصغرى والنتيجة
مذكوران والكبرى مطوية ثم ان الصغرى مسلمة واما الكبرى فيتوجه عليها المنع

بانا لا نسلم ان ما يحتاج اليه في العمل لا بد من معرفته قبل اذ لا يتوقف عليه العامل الا اذا
كان جزءا منه والجواب عن المنع تصحيح كون حرف الجر جزءا فقوله وهو من تمام العامل قيد في
الكبرى المطوية به لا يتوجه عليها المنع المذكور واما دليل المعارضة فتقريره هكذا الفعل
وشبهه ومعناه يحتاج اليها حرف الجر دائما وكل ما يحتاج اليه الشيء لا بد من معرفته قبله
ينتج الفعل وشبهه ومعناه لا بد من معرفته قبل والجواب عن هذه المعارضة بمنع
الكبرى بالمنع السابق والجواب عنه لا يجري هنا اذ ليست هي هذه الامور من تمام
العامل الذي هو حرف الجر بل يحتاج اليها للارتباط بها فلم يتم دليل المعارضة
هكذا ينبغي ان يقرر هذا المقام واما ما اجاب به الشارح فلا يخفى ركته واختلاله
فانه جعل الفعل ماهية وصورة علم قبل الحرف وشبه الفعل صورة كذلك لا ماهية
ومعنى الفعل سيعلم فيما بعد وهذا مما لا ينفع في دفع المعارضة ابدا كما لا يخفى
الذي يتعلم عادة فيه ان الكلام في وجه التقديم والتاخير الواقع في
هذا الكتاب لانه بصدد ذلك وكل علم مستقل بنفسه بل وكل كتاب في فن ولا يجيز
بل لا يصح ان يقال ان هذا الشيء فرع عن هذا الشيء لكونه علم من العلم الفلاني لجوازات
لا يكون الناظر علمه قبله ولم ينظر في ذلك العلم اصلا فان عادة طلبة العرب قاطبة
تعلم النحو قبل الصرف وكذا شبهه سياقه يقتضي انه علم ماهية وصيغة
مما سبق كالفعل وليس كذلك واجاب عن هذا فيما نقل عنه بقوله اي كالفعل
شبهه في كونه معلوما من حيث الصيغة من الحرف وهذا تاويل بعيد من العبارة
غير معلوم قبله اصلا فرينة بلا مرية لانه علم بوجه عام فيما سبق من تعريف
الحرف واما خصوصية كونه جارا او غير ذلك فلم يعلم وذلك لا يستدعي نفي العلم به
اصلا فان الفعل كذلك اذ لم تعلم جميع الماضي والمضارع والامر بل علم اجمالا بذكر
تعريفه وخاصته فهو والحرف سواء في العلم مما سبق ومعنى الفعل وان كان
غير معلوم منهما اي مما سبق ومن الحرف الا انه اخر للاطراد اي لكونه مطردا في العمل
لانه قياسي وفيه ان الفعل وشبهه مما تحققت فيه هذه العلة فلم لم يعلل تاخيره بها
ثم بعد هذا كله نقول ايضا ان الدليل الاصلي المعارض لا يكاد يتم وانما قررناه
على وجه المساهلة والمجاراة لمراد فقد يقال ان كون حرف الجر من تمام العامل

٢ او الكتاب الفلاني

لا يستلزم معرفته قبل الامور المذكورة انما يلزم ذلك ان لو كان جزءا من مفهومها وليس
كذلك لانها وان كانت تتم به في العمل بمعنى ان عملها لا يحصل الا بمقارنته ليس
داخلا في حقيقتها بل هو بمنزلة الالة لها فهو كالقلم بالنسبة للكاتب في توقف الكتابة
عليه ولا يعقل انه جزء من الكاتب بل ما ذكره من توقف الظرف المستقر وبعض اسماء الافعال
والمضاف معنى والاسم التام بالاضافة في حيز المنع وانما جارينا بتوجيهات تحملنا
فيها اذ من المعلوم ان هذا المتن وضع للمبتدي ويتعلمه بطريق التوقيف من المعلم وبالنسبة
اليه لا يتوقف شيء على شيء لان المعلم يعلمه المسالة بجميع لوازمها واما المنتهي فهو في
غنية عن هذا الشرح وليس ما ذكر من التوقفات جاريا في حقه لانه يعلم حرف الجر والفعل
وغيره من بقية الاصطلاحات وكثير من المسائل قبل تعاطيه في هذا الكتاب فليت الشارح
سكت عن هذه الامور راسا واستمر على عادته من النقل عن الامتحان او غيره والا
فكل امر ياتي به من قبل فكره تراه هكذا وليت شعري اهذه نتائج الافكار التي اوهمت
الهم بتسمية شرحه بها ويسميان اي المبتدا والخبر اسما له اي للعامل
وذلك العامل هو ان ونظائرها وما عمل عملها مما الحق بها كلا النافية للجنس لكون
معمولي قدم هذه العلة لكونها مناسبة للسياق اذ المقصود بيان العامل موصوفا
بصفة العاملية وذلك لا يتحقق الا بالنظر الى المعمول واو فائدة اي اكثر
فائدة اذ قلما يخلو الكلام عنه. حروف الجر من قبيل اضافة المؤثر الى الاثر والسبب
للمسبب. لوجودهما في مفهومها ضمير التثنية يعود للاضافة والجر ولا يخفى
ان مفهوم هذه الحروف هو الافضاء كما صرح به وهو ليس بمعنى الاثر المترتب عليها المضافة
له فلا يكون هذا وجها لتسميتها حروف الجر الا ان يكون الجر الذي في التسمية بمعنى الافضاء
وهو خلاف الظاهر فلو قال لعملها الجر ولوجود الاضافة في مفهومها لكان اولى قال الرضي
وتسمية بعضهم لها حروف الاضافة لانها تضيف الافعال الى الاسماء اي توصلها اليها
قال بعضهم ومن هذا سميت حروف الجر لانها تجر معناها اليه والاظهر انه قيل لها حروف الجر
لانها تعمل اعراب الجر كما سميت بعض الحروف حروف الجزم وبعضها حروف النصب. لافضائها
الفعل الافضاء الوصول وهو تعدية الفعل الى الاسم حتى يكون المجرور مفعولا به
لذلك الفعل فيكون منصوب المحل فلذا جاز العطف عليه بالنصب في قول وارجلكم

أو معناه وهو ما دل على الحدث من الاسماء المشتقة وما فيه معنى الفعل على
ما تقدم تفصيله أو المأول به أي بالاسم كمدخول الحرف المصدري فإنه ينسبك
بالمصدر كعجبت من ان تفهم عبارة هذا الشارح اي عجبت من فهمها وفي الامتحان
التمثيل له بقوله كبما رحبت يشير لقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت
اي برحبها بالضم مصدر رحب ككرم أو حمل عليه أي على ما وضع زاده لادخال
حرف الجر الزائد في التعريف قال في الامتحان وهذا التعريف يعني تعريف البيضاوي
الذي ذكره الشارح هنا لا يتناول الزائد ولا شرب فيكون حدا للجار الاصلي
فيلزم كون ذكر غير الاصلي استطرادا مع كونه من مقاصد النحو ولو زاد او حمل عليه
لاصاب وللمصرح هنا حاشية نقلها الشارح في حاشية الامتحان قال اعلم ان معنى
تعلق الجار بعامل كونه الة ووسيلة في وصول معناه وتعديته الى اسم لا يتعدى اليه
بنفسه فالاصل في حروف الجر هذا ولذا عرفوها بانها ما وضع لافضاء الفعل او
معناه الى ما يليه وعملت الجر ليناسب عملها اللفظي عملها المعنوي وليدل في سائر
الحروف هذا الجر والافضا واما الجر بحروف لا تتعلق بعامل فغير اصلي بل العارض
اما الحروف الزائدة فلمشابهتها الحروف الجارة في الصورة والحرفية وتصور معناها
فيها بضرب من التاويل واما حاشا وعدا وخلا فللفرق بين كونها افعالا وكونها حروفا
واما رب ولولا فللتنبيه على ان الاصل في الحروف المختصة بالاسم ان تعمل الاعراب
المختص به واما الدليل على ان هذه الحروف لا تتعلق بعامل فهو ان العامل في الحروف
الزائدة ورب يتعدى بنفسه الى مجرورها وشرط التعلق عدم التعدي بنفسه كما مر
ولولا ولعل فلان معناهما جارين كمعناهما غير جارين ولم يقل احد بالتعلق بالمعنى
المذكور وهو المعنى المصطلح بين النحاة في غير حروف الجر واما حروف الاستثناء فلانها
تزيل معنى العامل عن مجرورها وهو ضد معنى التعلق والايصال ولو صح ان يقال انها
متعلقة لصح ذلك في الا والحاصل ان هذه الحروف سوى الزائدة دالة على معان
غير الايصال كلام التعريف والابتدا وهل وقد وكما لا يقال لهذه انها متعلقة بشي
كذلك الحروف واما التعلق بمعنى ان معانيها غير مقصودة بالملاحظة بل هي روابط
لمعاني الاسما والافعال فعام لكل حرف فلا كلام فيه اذ الكلام في المعنى الاصطلاحي

للتعلق

للتعلق لا اللغوي وبما ذكر ظهر الجواب عن اشكال يورد على تعريف المبتدا مثل بحسبك
درهم ولولاك لكان كذا ولعل زيد قائم ورب رجل كريم لقيته وعلمت لزيد قائم بان يقال
المراد التجرد بحسب اللفظ عن عامل لفظي يعمل بذاته بان يقوم المعنى المقتضي للاعراب
لا لامر عارض ولام الابتدا قد علقت زيدا عن علمت بحسب اللفظ لاقتضائه صدور
الكلام وفي عشرون لما كان العدد محمولا على مجهول معنى لم يذكر تمييزه لفظا
فرارا من التكرار بردا وامسكت الحبل لم يكتف بمثال واحد للالصاق لانه
لانه اما محسوس او معقول فالاول للثاني والثاني للاول وظاهر كلام المغني ان
به دار قبيل الالصاق المجازي لانه اقتصر في تمثيل الالصاق الحقيقي بامسكت
بزيد اذا قبضت على شي من جسمه او على ما يحبسه من يد او ثوب ونحوه ولكن
الشيخ الرضي ذكر المثال في امثلة الالصاق الحقيقي اي التصق مروري وعن
الاخفش ان المعنى مررت على زيد بدليل وانكم لتمرون عليهم مصبحين
ومنه اي من الالصاق المجازي القسم نحو اقسمت بك وبحياتك . ولذا لم يكن
القسم داخلا تحت الالصاق لم يذكر البا الداخلة عليه , وهو اي الالصاق
يستلزم المصاحبة فكلما وجد الالصاق وجدت المصاحبة ولا عكس كليا
كما في اشتريت الفرس بسرجه قال العصام فيه بحث لجواز ان يكون اشترا الفرس
في مكان بعيد من السرج ولا يصاحب السرج الفرس في الاشترا فقد يعني فيوجد
الالصاق بدون المصاحبة فلا تتم دعوى الاستلزام ورده اليسنوي بانه
لما كان معنى مررت بزيد التصق مروري بالمكان الذي يلابسه ظهر انه لابد
وان يكون مقارنا له ومصاحبا معه بخلاف اشتريت الفرس بسرجه فانه لا يتصور
فيه مثل ذلك المعنى بل يصح مع كون الفرس في مكان والسرج في مكان اخر
بعيد منه فتتحقق المصاحبة بدون الالصاق بلا عكس ولما كان الالصاق
اصلا قيل هو معنى لا يفارق البا فلهذا اقتصر عليه سيبويه ذكره في المغني
وغالبا عطف تفسير للاصل افاد به دفع ما يتوهم من كونه اصلا انه لازم في
جميع الصور وليس كذلك بل اغلبي اذ قد تتحقق المصاحبة بدونه كما تقدم
كما ذكره اي الاصل فيه اي في الامتحان قال فيه اذ الالصاق اصل وغالب في الغالب

الكوفي جواب لما وهذا اعتذار عن المص في ترك بقية المعاني للبا ولان
المقصود انه تعليل ثان للاقتصار من معاني البا على الالصاق لبساطته المراد
بالبسيط هنا ما لا جزو له بحيث لا يعني عن الجز[3] ابتدا اي كالمكان كقوله
تعالى استدلال لمذهب الكوفيين من مجي من للابتدا في الزمان ومثله قوله تعالى اذا نودي
للصلاة من يوم الجمعة قال الشارح في حاشية الامتحان والبصريين ان يقولوا ان من في
بمعنى في فانه يجي في الظرف بمعناه كثيرا كما في الرضي ه وعبارة الرضي هكذا وانما
لا ارى في الاتيان بمعنى الابتدا اذ المقصود من معنى الابتدا في من ان يكون الفعل
المتعدي بمن الابتدائية شيا ممتدا كالسير والمشي ونحوه ويكون المجرور بمن الشي
الذي منه ابتدا ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون الفعل المتعدي بها اصلا
للشي الممتد نحو تبرأت من فلان وكذا خرجت من الدار لان الخروج ليس شيا ممتدا
اذ يقال خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو باقل من خطوة وليس التاسيس
والتاحدين ممتدين ولا اصلين للمعنى الممتد بل هما حدثان واقعان فيما بعد
من وهذا معنى في ثم قال والظاهر مذهب الكوفيين اذ لا منع من مثل قولك نمت من
اول الليل الى اخره وهو كثير الاستعمال صححه اي صحة الابتدا في جمل من له
فائدة وهو ما كان بمعنى الى مما يفيد الغاية كحتى فيه انه هذا
نقض للتعريف بعدم شموله لجميع افراد المعرف لان قوله علامته صحة ان تعريف
لمن الابتدائية من التفضيلية قال الرضي واما من التفضيلية فهي وان كانت
لمجرد المجاوزة لكنه لا يستغنى عن مكانها لانها صارت علما في التفضيل.
واجاب عنه بعض الكرام ادم عيسى الرودي في حاشية الامتحان مكابرة
المكابرة في عرف النظار المنازعة في المسالة العلمية لا لاظهار الصواب بل لالزام
الخصم واظهارا للتجمل والظاهرات ههنا المنازعة بشي لا يوافق اظهار.
الصواب ويعجز مسموعه عند اهل التوجيه فيدخل فيه دعوى بطلان دليل
الخصم او دعواه من غير ذكر دليل يدل على البطلان وكذا منع شي مدلل الا ان
يراد ارجاع المنع الى شي من مقدمات دليله وكذا منع البديهي الاولي في كل حال
وكذا منع المجربات والحدسيات والمتواترات عند اشتراك التجربة والحدس والتوا

[3] اي الواقع فعلا لقصد الاحدى ... نحو لمسجد اسس على التقوى من اول يوم

بين عامة الناس وقضايا قياساتها معها في حكم البديهي الاولي ه كذا في تقرير
القوانين والمراد هنا دعوى بطلان دليل الخصم لان قوله عدم التمشي مع ابطال
لقوله لا يتمشى فاسد اذ لا يستفاد ~~اذ لا يستفاد منه ازيدية التفضيل~~
الفضل في زيد منه في عمرو بل يستفاد ان عمرا مبتدو وزيد منتهاه وهذا خلاف
المقصود وايضا يلزم منه ان عمرا مبدا ومنشا لفضل زيد وليس كذلك وايضا
اذا ريد ترقي الفضل منه اليه انفصاله عنه ووصوله اليه ففساده ح لا يكون
الفضل مشتركا بينهما مع انه لا بد منه وان اريد انه ترقى منه من غير انفصاله
عنه وتصعد وانتهى اليه طرفه الاعلى فهذا يفيد اعلوية فضل زيد لا ازيديته
واذا ريد ان التقدير ترقي الفضل وزاد من فضل عمرو فان كان المراد بالفضل
المترقي فضل زيد يكون المعنى فضل زيد ترقى الى زيد وان كان المراد فضل
غيره يكون المعنى فضل غيره ترقى الى زيد وفساده مما اظهر من ان يخفى على
ما لا يخفى لذا نقل عنه حتى قال المحققون انه الاصل قال في مراة الاصول
ذهب بعض الفقها الى ان اصل وضعها للتبعيض دفعا للاشتراك ورد باطباق
ائمة اللغة على انها حقيقة في ابتدا الغاية ولو قيل انها في العرف الغالب الفقهي
للتبعيض مع رعاية معنى الابتدا لم يبعد لينا سبا اي التقديم معناها
وهو الابتدا وقوله في تجاه الظاهر رجوعه للتقديم اي من حيث تقدمها على
ما بعدها لا تقدمها مطلقا فالتقديم هنا اضافي لا حقيقي كما هو الحاصل
بالبا. لم يذكر كونها بمعنى مع فيه ان المص لم يذكر للحروف الا المعاني الاصلية
لا كل المعاني وكونها بمعنى مع ليس اصليا فلا استقامة لقوله لم يذكر ح
كما ذكره في الامتحان قال فيه والحق انها بمعنى الانتها بتضمن معنى الضم ه وليس
من تحقيقات صاحب الامتحان بل صرح به الرضي قال في المتوسط والتحقيق
انها بمعنى الانتها اي تضيفونها الى اموالكم فان قلت لاي شي ارتكب التاويل
في الفعل بالتضمين دون الحرف وما المرجح مع قول الرضي ان اقامة بعض حروف
الجر مقام بعض غير عزيزة فان هذا يرجح بقا الفعل على معناه وحمل الى
بمعنى مع والجواب ان الرضي صرح في موضع اخر بان الاولى ابقا الحروف على معناها

ما امكن وهنا امكن ابقا الحرف على معناه بارتكاب التضمين فعدل اليه مع شيوعه
في كلامهم   ولو سلم اي يجيبها بمعنى مع فلقلته لم يذكر فتعين الكلام حذف لا يتم
المعنى بدونه الجاه اليه محبة ركالة العبارة . لكثرة مجيئها اي مجيئ حتي
عن للمجاوزة في الرضي اي لبعد شي عن المجرور بها بسبب ايجاد مصدر المعدي بها
نحو رميت السهم عن القوس اي بعد السهم عن القوس بسبب الرمي وقال الجامي
وعن للمجاوزة اي لمجاوزة شي وتعديته عن شي اخر فقول الشارح الي اخر زيادة
على قول عبره اذ لم يعتبر في مفهوم المجاوزة الوصول للثالث بل مجاوزة الثاني
فقط ثم عمم الجامي فجعل المجاوزة شاملة للوصول للثالث وبالوصول وحده
وبالزوال وحده وسوق الشارح يقتضي اخذ الوصول للثالث في المفهوم
فيكون الاستعمال مجازيا والذي اوقعه في ذلك كلام العصام الذي نقله عن
الرضي وقولهم رويت عن علما واخذت عنه مجاز لا وجهه انه لا يتحقق للمجاوزة
هنا لان العلم لم يتجاوز الاول وجعل من امثلة المعنى الحقيقي اطعمه عن جوع اي بعده
عن الجوع بسبب الاطعام وادبت عنه الدين وجعل المجاز في صورة الوصول
بلا زوال وهو وجيه خلافا للشارح وللعصام قدوته . كادبت عنه الدين
فان ادا الدين اسقاطه عن ذمة المديون مع عدم الوصول الي ذمة شي اخر .
كما ذكر في الامتحان حيث قال بعد قول المتن وعن للبعد اثره على المجاوزة لعمومه
لنحو اديت عنه الدين   ~~ولو سلم اي مجيئها بمعنى مع فلقلته~~ فذكرها اي
المجاوزة بعده اي بعد البعد   من عمومها اي المجاوزة للاخرين اي للمعنيين
الاخرين وهو ما كان بالوصول بلا زوال او بالزوال وحده . الغيم بالغين
المعجمة العطش وحرارة الجوف   بالارواي الري وهو الشبع من الما
. كان نقله اشارة الي ان المجاز من قبيل الاستعارة التبعية   نحو من عن
يميني في قول قطري بن الفجاءة الخارجي من قصيدة من الكامل .

ولقد اراني للرماح دريئة   من عن يميني تارة وامامي

الواو للعطف واللام للتاكيد وقد للتحقيق وفاعل اري مستتر يرجع الي
يوم الوغا فيما قبله واللام للتعليل ودريئة مفعول ثان لاري ان جعلت

علمية

علمية ونصب ان تكون بصرية فهو حال ودريئة بفتح الدال وكسر الرا بعدها همزة هي
الحلقة التي يتعلم عليها الطعن والرمي والشاهد في من عن يميني فان عن ههنا
اسم بمعنى جانب بدليل دخول حرف الجر عليها   ومن عليه اشارة لقوله

غدت من عليه بعدما تم ظمؤها   تصل وعن قيض ببيدا مجهل

قاله مزاحم بن الحرث العقيلي الصحيح انه اسلامي من قصيدة من الطويل في وصف القطا
واسم غدت ضمير مستتر يعود للقطا والشاهد في من عليه فان على ههنا اسم
فلذلك دخل عليه من ومعناه من فوقه اي فوق الفرخ وما مصدرية اي بعد
تمام ظمؤها وهو مدة صبرها على الما وهو ما بين الشرب الي الشرب ويروي خمسها
بكسر الخا وهو ورود الما في كل خمسة ايام وتصل بالصاد المهملة خبر غدت
اي تصوت احشاها من العطش وعن قيض عطف على من عليه بفتح القاف وسكون
اليا اخر الحروف وفي اخره ضاد معجمة واراد به ههنا الفرخ وبيدا صفة لقيض
وهي الفلاة التي تبيد من يسلكها اي تهلك ويروي بزيزا وهي الغليظة من
الارض ومجهل صفتها اما مصدر ميمي للمبالغة او اسم مكان   ~~اذا رضيت علي~~
~~البيت من الوافر قاله نحيف العامري والشاهد في على فان على فيه بمعنى عن~~
~~ويحتمل ان يكون رضي ضمن معنى عطف وقال الكسائي حمل على نقيضه وهو سخط~~
كذا في شرح شواهد العيني وفي الحواشي الهندية الظمؤ بكسر الزاي المعجمة
وسكون الميم وبهمزة بعدها من الوردين يستعمل في الابل ولكنه استعار
للقطاة وتصل بفتح حرف المضارعة وكسر الصاد المهملة بصوت جوفها من شدة
العطش والقيض بفتح القاف وسكون المثناة التحتية وبالضاد المعجمة
القشر الاعلى من البيض والبيدا القفر الذي يبيد من دخله اي يهلكه والمجهل
بالفتح المفازة لا اعلام فيها يعني غدت هذه القطاة من فوق ذلك الموضع بعد
تمام ظمئها بصوت جوفها من شدة العطش وعن قيض معطوف عليه والتقدير
ومن عن قيض اي من جانبه فيكون شاهدا على استعمال عن اسما ايضا   اذا رضيت
علي البيت من بحر الوافر قاله نحيف العامري والشاهد في على فان على فيه بمعنى
عن ويحتمل ان يكون رضي ضمن معنى عطف وقال الكسائي حمل على نقيضه وهو سخط

وبنوا قشير بضم القاف قبيلة وخبر لعمر الله محذوف وجوبا لسده جواب القسم مسده
اي يميني واعجبني رضاها جواب اذا والجواب في رضاها يرجع الي بني قشير والعمر
بفتح العين وضمها البقا ولا يستعمل في القسم الا بالفتح والللام تكسر مع كل ظاهر
نحو لزيد ولعمرو الا مع المستغاث المباشر ليا فمفتوحة نحو يا لله وانما فتحت في
المستغاث لاجتماع شيئين احدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك لانه
قد يلي يا من هو مستغاث له فتكسر اللام نحو يا للمظلوم ويا للضعيف بكسر
اللام والمنادي محذوف والثاني وقوع المستغاث موقع الضمير الذي تفتح لام
الجر معه والتقييد بالمستغاث المباشر احتراز من الا يكون مباشر الها كقوله
يا للكهول وللشبان للعجب فتكسر لام المعطوف لان الفرق بينه وبين لام
المستغاث له حاصل بعطفه علي المستغاث واما قراة بعضهم الحمد لله بضمها فهو عارض
للاتباع ومفتوحة مع كل مضمر نحو لنا ولكم ولهم الا مع يا المتكلم فمكسورة كذا في
المغني وفي الرضي كسرها مع المضمر لغة خزاعة وربما فتحت قبل المظهر
نحو لتيعلم بفتح اللام ونقل فتحها مع جميع المظهرات اعلم ان كل كلمة علي حرف واحد
كالواو والالف ولام الابتداء حقها الفتح لثقل الضم والكسر علي الكلمة التي هي
في غاية الخفة بكونها علي حرف وانما كسرت با الجر ولامه لموافقة عملها ولم تكسر كاف
التشبيه لانها تكون اسما فجرها اذن ليس بالاصالة بل بالقيام مقام الحرف عند
من قال هو الجار وانما ابقي لام الجر الداخلة علي المضمر علي فتحها الحاقا لها بسائر
اللامات كلام الابتدا ولام جواب لو وغير ذلك وانما خص لام المظهر بذلك لئلا يلتبس
اذن بغيرها من اللامات اذ الضمير المجرور غير المرفوع ولو فتحت في غير الضمير لالتبست
بلام الابتدا والفرق بالاعراب لا يتم اذ ربما يكون الظاهر مبنيا وموقوفا عليه ..
للتعليل ومنه قوله تعالي لايلاف قريش وتعلقها بقوله تعالي فليعبدوا كما في
الكشاف قال امرهم ان يعبدوا لاجل ايلافهم رحلتين ودخلت الفا لما في الكلام من
معني الشرط لان المعني اما لا فليعبدوه لايلافهم علي معني ان نعم الله لا تحصي فان لم
يعبدوه لسائر نعمه فليعبدوه لهذه الواحدة التي هي نعمة ظاهرة .. وقيل بما قبله
اي فجعلهم كعصف ماكول لايلاف قريش ورجح بانهما في مصحف ابي سورة واحدة .

قال

هذا شطر بيت من البسيط

قال ابن هشام وضعف بان جعلهم كعصف انما كان لكفرهم وجراتهم علي البيت
واجاب الدماميني في الحواشي الهندية بان جزا الكفر يوم القيمة بدليل اليوم تجزي كل
نفس بما كسبت سلمناه لكن لا يمتنع ان يكون لهما وطوي ذكر الكفر لانه لم يتعلق به غرض
بعود البعض وذكرت العلة الثانية لانها الممتن بها عليهم سلمناه لكن تكون اللام للعاقبة
وهذا القول وهو تعلق لايلاف قريش باخر سورة الفيل مذهب الزجاج وقيل متعلق
بمحذوف تقديره اعجبوا وقوله تعالي وانه لحب الخير لشديد اي وانه من اجل حب
ذهنا منصوب علي التمييز اي من جهة الذهن او علي التوسع في الظرف وانما كان التاذ
علة للضرب في الذهن لانه باعث عليه وان كان في الخارج معلولا له اوخارجا
عطف علي ذهنا اي او بيان علة شي في الخارج فالمخافة علة في الخروج ذهنا
وخارجا لدوا للموت نحو قيل انه حديث قال الامام احمد هو مما يدور في الاسواق
ولا اصل له لكن رواه البيهقي في الشعب من حديث ابي هريرة مرفوعا ان ملكا بابا
من ابواب السما يقول ذلك وهو عند البيهقي من حديث الزبير مرفوعا بمعناه
بسند فيه ضعيفان ومجهول وعند ابي نعيم في الحلية من حديث ابي ذر موقوفا
ومنقطعا هذا خلاصة ما ذكره السخاوي وزاد السيوطي ورواه احمد في الزهد
عن عبد الواحد قال قال عيسي فذكره كذا في رسالة الملا علي القاري فعلي تقدير
كونه حديثا ليس بشعر وان وافق بحر الوافر اذ كثير من الاحاديث بل ومن
الايات ما يوافق بحور الشعر لكنها لا قصد منه لخروجها عن تعريف الشعر باخذ
قيد القصد في مفهومه فما اشتهر من قول القايل

فمن يرجو من الدنيا وفاء ... كمن يرجو شرابا من سراب
له ملك ينادي كل يوم ... لدوا للموت وابنوا للخراب

وقول اخر

الا يا ساكن القصر المعلي ... ستدفن عن قريب في التراب
له ملك ينادي كل يوم ... لدوا للموت وابنوا للخراب

من قبيل النظم الاقتباس او التضمين علي تقدير عدم صحة ثبوت كونه حديثا
للتعليل مجازا وجهه في الاية ان الالتقاط ليس لاجل العداوة والحزن

بل كان للتبني والتربية فالعلة الحقيقية هي التبني والتربية وقد استعملت اللام
فيما ليس علة ففيه استعارة تصريحية تبعية بان يشبه اولا ترتب ما ليس مطلوبا من
الفعل عليه بالعلة والغرضية بجامع مطلق الترتب والحصول فيدخل المشبه في
جنس المشبه به ويسري التشبيه من الكلي للجزئي فتستعار اللام الموضوعة للعلة
والغرضية للترتب المخصوص وهو ترتب كون موسى عليه الصلاة والسلام عدوا وحزنا
لهم على الالتقاط وفي البيت ان الباعث للايلاد هو التناسل وبقاء النوع الانساني
وعلى البنا هو الانتفاع والاستكنان فليس الموت علة للولادة والخراب علة للبنا
وقد جعله في البيت علة فشبه ترتب شيء على شيء ليس شان الترتب عليه بترتب شيء
على شيء شانه الترتب ثم تستعار اللام بتبعية التشبيه الموضوعة للعلة والغرضية
لذلك الترتب المخصوص فالاستعارة في الموضعين تبعية لجريانها في الحرف تبعا
للتشبيه في المتعلق وهو الامر الكلي كما حققه الفاضل العصام فان قلت اما
كون الانتفاع علة باعثة للبنا فالامر ظاهر لانه فعل اختياري واما في الولادة
فلا اذ ليست من الافعال الاختيارية قلت انها وان لم تكن كذلك لكن اسبابها
من الافعال الاختيارية التي يترتب عليها غرض الفاعل وظهر ان كون التناسل والانتفاع
مثلا علة في الايلاد والبنا في الذهن اما في الخارج فمعلول لان نظير مرتب للتناسب
وكذا التبني في الاية فانه علة ذهنية وفي الخارج معلول تامل وارتباطه
عطف تفسير للتخصيص كما يأتي توضيحه كما ذكره الفاضل العصام قال في حاشية
الجامي ظاهره اي الحصر الاثبات لشيء والنفي عن غيره وجرى عليه الفحول وذكر بعض
المتاخرين ان معنى الاختصاص مجرد المناسبة لا الحصر اذ لا يصح في زيد اخ لعمرو واذا
كان اخا لبكر ايضا وفيه انه لا ينتفي الاختصاص الاضافي في مورد الاستعمال
لا فلا داعي لصرف الاختصاص عن الظاهر انتهى يعني انه لم يوجد الاختصاص الحقيقي
في بعض الصور يوجد الاضافي فلا داعي لصرف الاختصاص عن معناه الظاهري
وتفسيره بالمناسبة وح فقول الشارح كما ذكره العصام راجع للمنفي قال بعض
حواشي العصام للاختصاص ثلاثة معان اختصاص بمعنى الحصر واختصاص بمعنى
التخصيص بالذكر واختصاص بمعنى المناسبة وقد قال الايمة الاختصاص

المعدود

المعدود من جملة معاني اللام ليس بمعنى الحصر الذي هو اثبات الحكم للمذكور ونفيه عما
عداه والاختصاص الذكري غير مناسب ايضا مرادا ايضا فتعين ان يكون بمعنى المناسبة
كما ذكره ذلك البعض انتهى وهو يؤيد ما قاله الشارح اما التزام التكرار ان كان
المستفاد منهما حصرا راجعا لشيء واحد انتهى نقلا عنه . او بيان الفرق اي بين
الحصرين ان كان المستفاد من اللام غير المستفاد من اله والفرق هو ان اللام الجارة تفيد
حصر الحمد في الله تعالى وتعريف المسند اليه يفيد حصر الحمد في اختصاصه به تعالى
وبين الحصرين تلازم فيقع احدهما تاكيدا للاخر وفي شرح السيد لخطبة الكشاف ما يفيد
ان اختصاص الحمد به تعالى مستفاد من مجموع لامي التعريف والملك حيث قال دل
بلامي التعريف والملك على اختصاص الحمد به تعالى وتحقيق هذا المبحث يحتاج للتطويل
تركناه لكون الذهن كليلا والخاطر عليلا اسال الله ان يرد غربتي ويفرج كربتي
اي ظرفية مدخولها اشار الى ان المراد النسبة الجزئية الحاصلة بين الظرف
والمظروف لان معاني الحروف نسب جزئية لا ان الظرفية كون الشيء ظرفا او مظروفا
بناء على جعل الباء للمصدرية قال في المغني والظرفية اما مكانية او زمانية وقد
اجتمعتا في قوله تعالى الم غلبت الروم في ادنى الارض وهم من بعد غلبهم
سيغلبون في بضع سنين . او مجازا ومنه نظرت في الكتاب لتنزيل احاطة الكتاب
بالناظر منزلة احاطة الظرف بالمظروف قال العصام والجريان هذا التشبيه في
جميع مواقع في انكر الرضي مجيء في لغير الظرفية . ومنه اي من المعنى المجازي
على ضرب من الاستعارة بان يشبه اولا كون الشيء مستعلا عليه لشيء بظرفية شيء لشيء
في تمكنه فيه فيدخل في جنسه حتى كانه صار لفظ الظرفية مستعارا له فبتبعية
ذلك صار كون الشيء المخصوص وهو الجذوع هنا مستعلا عليه للشيء المخصوص وهو
المصلوب كالظرفية المخصوصة فاستعيرت منها لذلك انتهى افاده الشارح في حاشية
الامتحان وقوله حتى كانه صار لفظ الظرفية الخ تبع فيه تعبير الجمهور في الاستعارة
في الحرف والعصام يكتفي بمجرد التشبيه بدون الاحتياج الى تقدير الاستعارة في
المتعلق وقد اوضحنا ذلك في حواشي الفريدة لتمكن اشارة لوجه الشبه وقيل
انها فيه مقابل لقوله فان التحقيق انها الخ بعض الكلام فيه هو على الثروي محشي الامتحان

فيه معني الاستعلا وذلك لتقارب معني الاستعلا والظرفية اذ الاستعلا فيه استعلا
في الجملة كما ان الاستعلا فيه ظرفية في الجملة فيصلح الاتيان بفي وعلي في الفلك
التعبير بفي نظرا الاحاطة الفلك بهم كاحاطة الظرف علي الفلك الاتيان بعلي نظرا
الي استعلايهم عليها وتمكنهم منها مع بساطته اي الكاف المقتضي لتقدمه لانه اي
الكاف الاعلي قلة واما في فانها تدخل عليه بكثرة ويكون اي الكاف اسما واما في
فانها دايما حرف وفي توضيح ابن هشام الصحيح ان مجي الكاف اسما مخصوص بالشعر وقيل
يجوز في النثر فالشارح اطلق موضع التقييد بنا علي ما هو الصحيح او جري علي القول
الضعيف بمعني المثل كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن اسنان مثل
البرد الذايب للطافتها فالكاف بمعني مثل بقرينة دخول حرف الجر لان حرف الجر
لا يدخل علي مثله وهذا عجز بيت قال العجاج وصدره بيض ثلاث كنعاج جم
البيض جمع بيضا والنعاج جمع نعجة وهي البقرة ولا يقال لغير البقر من الوحش
نعاج والجم الكثير ويضحكن خبر عن بيض والمنهم الذايب ولذا لم تكسر اي ولكونه
يكون اسما لم يكسر لموافقة عمله كما كسرت البا واللام فان الحروف البسائط كالواو والبا
والتا واللام حقها الفتح للخفة لكن كسرت البا واللام تبعا لمعمولها ولم تكسر كاف
التشبيه لكونه يجي اسما وتقدم شرح ذلك عن الرضي بخلاف في راجع لكل من قولي
لا تدخل وتكون اسما حتي راسها بالجر بنا علي كون حتي جارة ويجوز النصب بنا
علي انها عاطفة والرفع علي انها ابتدائية ومثل بمثالين اشارة الي ان المراد بالغاية
ما تشمل الزمان قال الرضي الاكثرون علي انه يجوز كون ما بعد حتي متصلا باخر اجزا
ما قبلها كنمت البارحة حتي الصباح وصمت رمضان حتي الفطر كما يكون جزا منه
ايضا نحو اكلت السمكة حتي راسها بالجر والسيرافي مع جماعة اوجب كون
ما بعدها ايضا جزا ما قبلها كما في العاطفة فلم يجز نمت البارحة حتي الصباح جرا
كما لم يجز نصبا وهو مردود بقوله تعالي سلام هي حتي مطلع الفجر فلعل الشارح سكت
عن الاشتراط اكتفا بالمثال واما دخول المجرور بحتي في حكم ما قبلها ففيه اقوال
... باخره وجار الله بالدخول مطلقا سوا كان جزا ما قبله او ملاقي اخر جزء منه حملا علي
العاطفة وتبعه ابن الحاجب وجوز ابن مالك الدخول وعدم الدخول جزا كان او

او ملاقي اخر جزء وفصل عبد القاهر والرماني والاندلسي وغيرهم فقالوا الجزء داخل
كما في العاطفة والملاقي غير داخل وقال الاندلسي انما ذكرت زيدا مع دخوله في القوم
في قولك ضربت القوم حتي زيدا بالجر لغرض التعظيم او التحقير ومذهب ابن مالك قريب
لكن الدخول مطلقا اكثر واغلب واما الي فان الاظهر فيها عدم الدخول الا مع القرينة
كذا حقق الرضي قدمه علي رب لانها ليست متاصلة في العمل بل عملت بطريق الحمل
كما تقدم رب فيها ثمان لغات اشهرها ضم الرا وفتح البا المشددة الثانية ضم الراء
وفتح البا المخففة الثالثة ضم الرا وضم البا المخففة الرابعة ضم الرا واسكان البا
المخففة الخامسة فتح الرا وفتح البا المشددة السادسة فتح الرا وفتح البا المخففة
السابعة والثامنة ضم الرا وفتح البا المشددة ومخففة بعدها تا مفتوحة كذا في الرضي
اي لانشائه اي لا للاخبار عنه بحسب اصل وضعه كذا في حاشية الامتحان يوضحه
ما في الرضي تقول في جواب من قال ما لقيت رجلا رب رجل لقيته اي لا تنكر لقائي
للرجال بالمرة فاني لقيت منهم شيا وان كان قليلا قال ابن السراج النحاة كالمجمعين
علي ان رب جواب لكلام اما ظاهر او مقدر فهي في الاصل موضوعة لجواب فعل ماض
منفي فلهذا لا يجوزون رب رجل كريم اضرب هذا الذي ذكرناه من التقليل
اصلها ثم تستعمل في معني التكثير حتي صارت في معني التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز
المحتاج الي القرينة فان قلت ان رب حرف لا يوصف بخبرية ولا انشائية لان
معروضهما الكلام قلت ان الخبرية والانشائية وصف لمدخول رب فمدخولها صار
بها انشا وقد حذف الشارح كالمصنف شروط اعمال رب اعتمادا علي ما يفيده التمثيل
وهو التصدر والدخول علي النكرة دون المعرفة وكون الفعل ماضيا اما الصدارة
فلكونه انشا وكل ما وضع للانشا موضعه الصدر واما الاختصاص بالدخول علي
النكرة فلان وضعه لتقليل الافراد والافراد في النكرة دون المعرفة واما وجوب كون
الفعل ماضيا فلان التقليل انما يفهم من الموجود والماضي موجود والتقليل انما
يكون فيما عرف حده والمستقبل مجهول ومن ثم قال الرماني في ربما يود انما جاز
لان المستقبل معلوم عند الله كالماضي وقيل هو علي حكاية حال ماضية مجازا
مثل ونفخ في الصور نحو رب رجل كريم لقيته هذا من امثلة التقليل ومنه قوله

الا رب مولود وليس له اب   وذي ولد لم يلده ابوان
وذي شامة غرا في حر وجهه   مجللة لا تنقضي لاوان
ويكمل في تسع وخمس شبابه   ويهرم في سبع معا وثمان
اراد عيسى وادم عليهما السلام والقمر واصل لم يلده باسكان اللام لم يلده بكسرها
واسكان الدال فسكنت اللام تشبيها له بكتف فالتقى ساكنان فحركت الدال بالفتح اتباعا
لفتحة اليا او بالضم اتباعا لضمة الها والشامة الخال وهو النكتة السودا في الجسم
المخالف للونها واستشكل في الحواشي الهندية وصفها بالغرا فانه غير مناسب وذلك
لان الغرا تانيث الاغر وهو الابيض وشامة القمر سودا وهي المعبر عنها بالكلف
وكذا وصفها بمجللة غير مناسب فان معناها التي عمته بالتغطية وليس هذا
شان الشامة وفي شرح الشافية للجاربردي انشد هذا البيت هكذا
وذي شامة سودا في حر وجهه   مخلدة لا تنجلي لزمان
وهو ظاهر وحر الوجه ما بدا من الوجنة وهي ما ارتفع من الخد وهو في البيت
استعارة   ويستعمل غالبا للتكثير هذا وان كان مجازا فيه الا انه صار بالنوع
حقيقة عرفية بحيث لا يحتاج الى القرينة بخلاف معنى التقليل فانه وان كان
معنى حقيقيا الا انه يحتاج الى القرينة كذا في حاشية الشارح على الامتحان
كما في مقام المدح والذم فالمثال المذكور للذم ومثله قوله صلى الله عليه وسلم
يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيمة ومن امثلة المدح قول الشاعر
فيا رب يوم قد لهوت وليلة   بآنسة كانها خط تمثال
وقال اخر   ربما اوفيت في علم   ترفعن ثوبي شمالات
ووجه التكثير ان كلا من الحديثين مسوق للتخويف والبيتان مسوقان للافتخار
ولا يناسب كلا من التخويف والافتخار التقليل اللهو اللعب وقد يكنى به عن
الجماع والانسة التي تانس ولا تنفر والتمثال الصورة بكسر المثناة الفوقية
اولا والتي بعد الميم الساكنة مثلثة ولا يتعلق قوله بانسة بلهوت الملفوظ
به للزوم الفصل بالاجنبي وهو المعطوف وانما يتعلق بمحذوف اي لهوت
فيها بانسة وهذه الجملة صفة لليلة وحذف رابط الصفة الاولى ومتعلق اللهو

اي

اي يا رب يوم لهوت فيه بانسة اوفيت اشرفت والعلم الجبل والشمالات جمع شمال
وهي الريح المعروفة   قد مر اي رب وقوله لان الواو الخ تعليل للتقديم وهو غير مفيد
الا بضميمة وهي وما كان متاصلا في العمل اقوى من البدل فوجب انحطاط رتبته عنه
فح تم التعليل لكن يرد عليه ان رب ليست متاصلة في عملها بل عملت بطريق الحمل على
الحرف الاصلي وجوابه انها وان كانت عاملة بطريق الحمل على الحرف الاصلي لكنها
في العمل ليست بدلا وفرق بين العامل بطريق الحمل والعامل بطريق البدل فان الاول
عمله اصلي له والثاني كالنائب والوكيل   بدل من البا لما بينهما من المناسبة لفظا
لكونهما شفويتين ومعنى لان الواو للجمع والبا للالصاق   والتا بالنصب معطوف
على الواو اي ولان التا بدل من الواو وذلك كما في تراث فانها بدل من واو وراث
لقرب مخرجهما قوله لان الواو بدل الخ اصله للزمخشري قال في وتالله لاكيدن اصنامكم
البا اصل احرف القسم والواو بدل منها والتا بدل من الواو وفيها زيادة معنى
التعجب كانه تعجب من تسهيل الكيد على يده وتاتيه مع عتو نمرود وقهره
ولوجوب الخ تعليل لقوله اختص مقدم عليه   والتا بلفظة الله فيه ان دعوى
الاختصاص ممنوعة كيف وقد قالوا ترب الكعبة وتربي وتالرحمن وقد يجاب
بان الاختصاص بالنظر للمسموع اي اختصت في الشايع وقولهم هذا قليل نزل
منزلة العدم   ولهذا لم يكسر اي ولاختصاصه بلفظة الله لم يدخله الكسر بل فتح
على الاصل في الموضوع على حرف واحد وانما كسرت البا موافقة لعملها كما تقدم وكان
التا لما كانت مختصة بهذه المادة دون غيرها كان عملها قليلا ليس كالبا فكانها
لم تعمل ففتحت على الاصل لعدم تحقق علة الكسر الموجود في التا فيها بنا على الاعتبار
الذي قلنا   وتا به قال في المغني وتختص بالتعجب وعلله في الحواشي الهندية
بان المقسم عليه يجب ان يكون نادر الوقوع علم ذلك بالاستقرا والنادر موقع التعجب
وانه تفتح بهمزة ان معطوف على ان مقصوده اي ولما عرفت ايضا من انه
داخل في الالصاق وكلام الامير بن علم من شرح البا سابقا فاشار للثاني بقوله
ومنه القسم وللاول بقوله ولم يذكر سائر معانيه لان المقصود بيان العامل
لانه قد يخرج عن الجارية كما اشار لذلك بقوله في اثنا شرحه وهو فعل فجيه

الاول قوله وهو فعل في الاقل ما ذكره مذهب طائفة من النحويين منهم المبرد والزجاج
والاخفش والفراء وغيرهم فانها عندهم تستعمل كثيرا حرفا جارا وقليلا فعلا متعديا
جامدا لتضمنه معنى الا وسمع اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وابا الاصبع
وقال حاشى ابا ثوبان ان به ضنا على الملحاة والشتم. وذهب س واكثر البصريين
الى انها حرف دائما بمنزلة الا لكنها تجر المستثنى ثم على جعلها فعلا وما بعدها منصوبا
فالفاعل ضمير مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدم عليها او اسم فاعله او البعض
المفهوم من الاسم العام فاذا قيل قام القوم حاشا زيدا فالمعنى جانب هو اي قيامهم
او القائم منهم او بعضهم زيدا اللهم اغفر لي الخ نثر وليس شعرا والاصبع بفتح
الهمزة واهمال الصاد واعجام العين الضن بكسر الضاد المعجمة البخل والملحاة
بفتح الميم وسكون اللام وبالحاء المهملة اللوم والشتم السب قوله كما يشير اليه
في بحث المستثنى قوله لا يخرج عن العاملية لانه في حال خروجه عن الجارية يكون
فعلا متعديا يرفع الفاعل وينصب المفعول كما تقدم واما مذ ومنذ فيخرجان
عن الجارية للابتدائية كما سيأتي بقوله وقد يكونان اسمين بمعنى اول المدة او
جميعها فيكون كل منهما مبتدا وما بعدهما خبرا ويرد ان المبتدا عامل في الخبر
على ما تقرر فلم تخرجا عن العاملية ايضا ويجاب بان مسالة رفع الخبر خلافية
هل الرافع المبتدا وحده او هو مع الابتدا او نفس الابتدا وعن الكوفيين انهما
ترافعا فلعل الشارح جرى على القول بان العامل هو الابتدا او المبتدا معه
لان ما وصف بالعمل بشرط اقترانه بغيره لا يوصف به منفردا على ان ما ذكره
من خروجهما للاسمية ليس منحصرا فيما ذكره من المثالين وفقا فيه مبتدا
فقد يدخلان على الجملة الاسمية والجملة الفعلية وح لا يعملان شيئا لانهما حينئذ
ظرفان باتفاق مضافان للجملة او الى زمان مضاف لها وسيأتي لهذا مزيد
تحقيق ان شاء الله قوله مع انهم قالوا الخ بصيغة التبري لما سيأتي تضعيف
هذا القول قوله اصله منذ فحذفت النون وفي التصريح لو قيل بالعكس
بان يكون مذ اصلا ومنذ زيدت النون لكان مذهبا كما قالوا في ابنم اصله ابن
فزيدت الميم قوله بدليل لان كلا من التصغير والجمع يرد الاشيا الى اصولها وايضا

رجوعهم لضم الذال عند ملاقاة الساكن نحو مذ اليوم دليل على ان الاصل الضم ولولا
ذلك لكسروا قوله بعد التسمية ظرف للتصغير قيد له لان الحرف لا يصغر فاذا خرج عن
الحرفية بالتسمية صغر وصرح ان الذي اصله منذ مذ الحرفية وقال المالقي اذا كانت
مذ اسما فاصلها منذ وان كانت حرفا فهي اصل نظرا الى ان الحرف لا يتصرف قوله كخفة
علة لتقديم مذ ووجه الخفة انه اقل حروفا وقوله ولانه لغة الخ تعليل ثان للتقديم
قوله الحجازيين نسبة للحجاز وهو مكة والمدينة واليمامة وقراها والطائف سمي
حجازا لانه حجز بين تهامة ونجد قوله على ان قولهم علاوة على قوله مع انهم قالوا
الخ وح سقط المعارض لوجه التقديم فعلى هذا كل منهما اصل كما صرح به ابن ملكون
ووجه تقديم احدهما على الآخر ما ذكره الشارح قوله لما قال صاحب المغني الخ لم ار
هذا الكلام في المغني عند تعرضه لشرحهما فلعله ذكره في موضع آخر من كتبه كما ان
ما نقله عن العصام لم ار في حاشية الجامي فلعله ذكره في شرحه على الكافية قوله حال كونهما
في الزمان الماضي اي حال كونهما داخلين على اسم دل على زمان ماض قوله نحو
ذلك الزمان اي الذي دخلا عليه قوله لا جميعه عطف على مبدا قوله ولم يكن اي
القول الذي صدر منك بناء على تصدريك بالياء المثناة تحت وهو الذي في
النسخة التي بين يدي ويحتمل بالتاء المثناة فوق ويؤيده قوله فيما بعد وكنت في
ذلك الشهر او اليوم وكلاهما صحيح لانهما مثلا زمان تام قوله الى الآن اي وقت
القول قوله بان معنى بعضه تصوير لمدخولهما قوله ظرفية فعلهما الذي دخل
عليها وهو في مثالنا سافرت وما رايت وقوله معا التساوي اي لمدخولهما فيكون
الزمن المدلول عليه بالفعل مساو للزمن المجرور بها قوله وكنت مرتبط بقوله قلت مقابل
لقوله سابقا ولم تكن في تلك السنة قوله بمعنى اول المدة كما في المثال الاول او
جميعها كما في المثال الثاني وفي المغني ومعناهما الامد ان كان الزمان
حاضرا او معدودا واول المدة ان كان ماضيا كما رايته مذ يومنا او عامنا او
مذ ثلاثة ايام او مذ يوم الخميس قوله فيكون كل منهما مبتدا وما بعدهما خبر واجب
التاخير اجرا للرفع مجرى الجر وقيل بالعكس فيكونان ظرفين خبرين مقدمين
وما بعدهما مبتدا ومعناهما حينئذ بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته مذ

مذ يومان بيني وبين لقائه يومان وقبل ظرفان وما بعدهما فاعل بكان تامة محذوفة
والتقدير مذ كان يومان وقبل ظرفان وما بعدهما خبر لمبتدا المحذوف والتقدير من
الزمان الذي هو يومان قال في التصريح وهو مبني على أن منذ ومذ ركبت من
من الجارة وذو الطائية او من ان واذ وهذا مستبعد جدا اذ الاصل عدم التركيب
ولما كانت هذه المذاهب واهية متعسفة اعرض عنها الشارح وجرى على مختار
ابن الحاجب في الكافية وصرح في غيرها بانه مذهب المحققين قال في الحواشي الهندية
ويشكل على ابن الحاجب عدم المبتدا ومذ في الظروف مع اختياره لهذا الاعراب
فيها اذ كونهما مبتدا ينافي لكونهما ظرفين ولم اعثر له على جواب مع شدة البحث عنه
: فهذا البيان وهو خروجهما عن الحرفية للاسمية ووقوعهما مبتدا استطراد
وهو ذكر الشيء في غير موضعه لمناسبة لان الكلام هنا في الحروف الجارة لكن
ذكرت اسميتها لادنى مناسبة استطرادا . لان خروجها اي منذ ومذ
اقل كما يشير اليه قوله وقد يكونان اسمين بخلاف خلا وعدا فان خروجهما
عن الجارية اكثر كما سيقول ويكونان فعلين وهو الاكثر لتقدم الحاء اي في
المخرج عن العين فان كلا منهما من وسط الحلق لكن الحاء اقرب من العين فهي متقدمة
عليها بالنظر للمخارج الشفوية والعين متقدمة بالنظر لمخرج اقصى الحلق فكل منهما
متقدم على الاخر بجهتين وح لم يتم التعليل لوجود المعارض والشارح
ارتكب في ترتيب هذه الحروف المناسبة فاضطر لتلك التعليلات الواهية الباردة
لان كونها اي لولا . لامتناع الشيء فنحو لولا زيد لاكرمتك امتنع
الاكرام لوجود زيد واما قوله عليه السلام لولا ان اشق على امتي لامرتهم
بالسواك عند كل صلاة فقد قال صاحب المغني التقدير لولا مخافة ان اشق
لامرتهم امر ايجاب والا لانعكس معناها اذ الممتنع المشقة والموجود الامر
اذا اتصل ضمير اي ضمير كان مخاطبا او متكلما او غائبا كما يشير له تنكير ضمير
واما اذا وليها مظهر فالرفع لازم واذا عطف على الضمير المجرور بها نحو لولاك
وزيد تعين رفعه لانها لا تخفض الظاهر تصرف في العامل بان غير لولا عن
حالها وهو عدم العمل لعمل الجر فقوله لئلا يلزم تعليل للتاويل في العامل وقوله

فجعل

فجعل لولا تصوير للتاويل ثم ان الضمير المجرور بها محله رفع عنده على الابتدا والخبر
محذوف واما الاخفش فانه يقول الضمير مبتدا ولولا غير جارة في الفاظ كثيرة
وهو الضمائر المجرورة بلولا فانه اذا لم تجعل لولا عاملة يحتاج للتاويل فيها كما هو
مذهب الاخفش بعني نزل منزلته من حيث اللفظ والعمل لا من حيث المعنى
فجعله مستعارا للمرفوع لانه اذا ولي لولا ضمير حقه ان يكون ضمير رفع قال الله
تعالى لولا انتم لكنا مومنين قال في المغني وانما وقعت النيابة في الضمائر
المنفصلة لشبهها بالاسماء الظاهرة في الاستقلال ما انا كانت فانه استعير
ضمير الرفع لضمير الخطاب وهو الكاف فرارا من توالي حرفي خطاب لو قيل كانت
فان الكاف الجارة في صورة حرف الخطاب وان لم تكن له . بخلاف ما الاستفهامية
اي التي تجرها رب كيمه اصله كيما حذفت الف ما الاستفهامية على ما هو
القاعدة من دخول حرف الجر عليها ثم لحقتها هاء السكت وهذا الحذف واجب للفرق
بين الاستفهام والخبر فلذا حذفت في نحو فيم انت من ذكراها فناظرة بم يرجع
المرسلون واما قراءة عكرمة وعيسى عما يتساءلون فنادر واما قول حسان
على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في دمان
فضرورة والدمان كالرماد وزنا ومعنى ويروى في رماد قال الدماميني
في شرح التسهيل صرح بذلك ابن هشام في مغنيه ايضا حرف نصب دائما يرده
قولهم كيمه كما يقولون لمه وقول حاتم
فاوقدت ناري كي ليبصر ضوؤها واخرجت كلبي وهو في البيت داخله
لان لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه واجابوا عن الاول بان الاصل كي
تفعل ماذا ويلزمهم كثرة الحذف واخراج ما الاستفهامية عن الصدر وحذف الفها
في غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت نعم
وقع في صحيح البخاري في تفسير وجوه يومئذ ناضرة فيذهب كيما فيعود ظهره
طبقا واحدا اي كيما يسجد وهو غريب جدا لا يحتمل القياس عليه كذا في المغني
وعن الاخفش انها جارة دائما وان النصب بعدها بان ظاهرة او مقدرة
مضمرة ويرده لكيلا تاسوا فان زعم ان كي تاكيد للام كقوله ولا للما بهم ابدا دواء

رد بان الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ   فقلت ادع اخرى هذا البيت من قول
كعب الغنوي في رثاء اخيه وقبله

وداع دعا يا من يجيب الى الندى   فلم يستجبه عند ذاك مجيب

والشائع في تعديته استجاب الى الداعي ان يقال استجاب له وقد يقال استجابه
بمعنى اجابه ومنه البيت الاول واما في التعدية الى الدعا فشائع بدون لام
مثل استجاب الله دعاه ولهذا قيل في البيت انه على حذف مضاف اي لم يستجب
دعاه ذكره الدماميني وفي شواهد العيني بدله قوله هنه وارفع الصوت
دعوة وابي المغوار بكسر الميم وسكون الغين المعجمة كنية رجل وروي بابا المغوار
على اصله اسم لعل وقريب خبره وزعم الفارسي انه لا دليل في ذلك لانه يحتمل
ان الاصل لعله لابي المغوار جواب قريب فحذف موصوف قريب وضمير الشان
ولام لعل الثانية تخفيفا وادغم الاولى في لام الجر ومن ثمة كانت مكسورة ومن
فتح فهو على من يقول المال لزيد بالفتح قال في المغني وهذا تكلف كثير ولم يثبت
تخفيف لعل ثم هو محجوج بنقل الائمة ان الجر بلعل لغة قوم باعيانهم واعلم
ان مجرور لعل في موضع رفع بالابتداء لتنزيل لعل منزلة الجار الزائد نحو بحسبك
درهم بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل - حاصله ان هذه الحروف جعل الجار
والمجرور ظرفا مستقرا خبرا للا اذ لو كان لغوا متعلقا به لوجب التنوين عند
الجمهور لانه ح يكون اسم لا شبيها بالمضاف وان صح ترك التنوين على مذهب
البغداديين وقوله من متعلق اما خبر بعد خبر او خبر مبتدا محذوف تقديره
هذا اي البد المنفي كائن من متعلق   من متعلق بفتح اللام قال الشهاب الخفاجي
في حواشي البيضاوي حروف الجر تفضي بمعاني الافعال وما اشبهها وما تفضي
بمعناه يسمى متعلقا لها بفتح اللام وهي متعلقة وقد يعكس ذلك ح ففتح اللام
ليس متعينا بل اولى   والظاهر لابد بالنصب والتنوين   تعلق الجار به
فيكون عاملا فيه   وكونه شبيه مضاف عطف لازم وشبه المضاف ما اتصل به شيء
من تمام معناه نحو لا قبيحا فعله محمود ولا طالعا جبلا حاضر ولا خيرا من زيد
عندنا وما هنا من قبيل الثالث والشبيه بالمضاف كالمضاف يجب نصبه منونا

عند

عند الجمهور فاذا جعلت اللام متعلقة بيد نصب ونون   بجعل الظرف بيان
للصرف عن الظاهر كما فعل الشارح هنا   لا انه اي الجار مع مجروره   لتضمنه اي
لتضمن الجار والمجرور ضمير ذلك المصدر الذي تعدى بذلك الجار واذا كان متضمنا
لضميره كان ظرفا مستقرا اذ المستقر معناه ما استقر فيه ضمير عامله   لا تثريب
فالتثريب مصدر تعدى بعلى فصح جعل مع المجرور خبرا عنه وقدر له متعلق عام
على قاعدة الظرف المستقر ولا يصح جعل الجار متعلقا بالمصدر لاقتضائه التنوين
مع تركه . بلا خلاف زيادة من الشارح على كلام الرضي كما ستطلع عليه افسد بها النظر
فان تنظير الرضي في كلام البغداديين بمخالفة القاعدة المشهورة المؤيدة بالاستعمال
وزيادة بلا خلاف افادت ان التنظير راجع للنقل عنهم لان نفي الخلاف يقتضي عدم
قولهم بذلك فكيف يصح نقله عنهم وليس نفي الخلاف صحيحا كيف وقد صرح به في كثير
من كتب النحو المعتبرة حتى قال ابن هشام في المغني ان البغداديين يجيزون لا طالع جبلا
بلا تنوين اجروه في ذلك مجرى المضاف كما اجري مجراه في الاعراب وخرج عليه حديث
لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت ومع نفي الخلاف ارتكاب للخلاف وسأذكر لك
عبارة الرضي بالحرف لتكون على بصيرة ولتعرف كيف تصرف فيها الشارح بما لا يسلم له
قال الرضي ونحو قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم عند سيبويه وجمهور النحاة الظرف
بعد المنفي لا يتعلق بالمنفي والا كان مضارعا للمضاف فينتصب كما في لا خيرا من
زيد بل الظرف متعلق بمحذوف وهو خبر المبتدا كما في قولك عليك تثريب واليوم
معمول لعليكم ويجوز العكس وكذا قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله اليوم خبر
المبتدا وان كان جثة اذ المعنى لا وجود عاصم على حذف المضاف وقوله من امر
الله متعلق بما دل عليه لا عاصم اي لا يعصم من امر الله فلا تظنن ان مثل هذا الجار
والمجرور متعلق بالمنفي وان اوهم ذلك في الظاهر بل مثله متعلق بمحذوف وكل مصدر
يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز جعل ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان او
منفيا كما تقول الاتكال عليك واليك المصير ومنك الخوف وبك الاستعانة
وما عليك المعول وليس بك الالتجا وكذا لا تثريب عليكم اليوم وذلك لان الخبر المقدر
ههنا اعني ما يتعلق به الجار فيه معنى المبتدا لتضمنه ضميره ولا يجوز مثل ذلك في اسم

الفاعل فانك لا تقول بك مار علي ان بك خبر لمار كما تقول بك المرور فلهذا جعلنا
من امر الله متعلقا بمدلول لا عاصم اليوم وتقول لا مصليا في الجامع اذا نفيت من
الوجود من يوقع صلاته في الجامع اي ليس في الوجود من يصلي في الجامع ويجوز ان
يكون مستقرا في الجامع من يصلي في غيره واذا قلت لا مصلي في الجامع فالمعنى ليس
في الجامع مصل سوا صلي في الجامع او في غيره هذا وحكي ابو علي عن البغداديين
انهم يجيزون كون الظرف والجار في نحو لا امر بالمعروف ولا عاصم اليوم من امر الله
من صلة المنفي المبني وفيه نظر لان المضارع للمضاف لا يبني وذهب ابن مالك
الي ان مثل هذا مضارع معرب لكنه انتزع تنوينه تشبيها له بالمضاف
وذهب ابن مالك الي ذهب اليه الزجاج ايضا كما نقل في الحواشي الهندية قال ان
الزجاج من البصريين يري ان التنوين حذف استخفافا لكثرة الاستعمال فيمكن
ان يخرج عليه لا عاصم اليوم من امر الله لا تثريب عليكم اليوم وقوله عليه السلام لا مانع
لما اعطيت ولا معطي لما منعت ه ولو فرج ما هنا عليه لسلمنا من هذه التكلفات
وهو ما دل علي حدث تفسير لشبه الفعل ومن الاسما بيان لما وقوله المتصلة اي
المشابهة والقريبة لما فيها من معني الحدث الذي هو مدلول للفعل كاسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة ~~والمستعار كاسد علي وغير ذلك كالتعلق بحروف~~
المعاني ان كان الحرف نايبا عن فعل حذف فانه جوز بعضهم تعلق الجار بذلك الحرف
علي سبيل النيابة لا الاصالة والا فلا وبعضهم جوز مطلقا وبعضهم منع
والتفصيل لابي علي وابي الفتح زعما في نحو يا لزيد ان اللام متعلقة بيا
والمجوزون قال بعضهم في قول كعب وما سعاد غداة البين اذ رحلوا الا اغن
غضيض الطرف مكحول غداة البين ظرف للنفي اي انتفي كونها في هذا الوقت الا
كاغن وقال ابن الحاجب في قوله تعالي ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم اذ بدل من اليوم
واليوم اما ظرف للنفع المنفي واما لما في لن من معني النفي اي انتفي في هذا اليوم
النفع فالمنفي نفع مطلقا وعلي الاول نفع مقيد باليوم لكن جمهور النحويين لا يوافقون
علي صحة التعلق بالحروف ويأولون وسيجي كمثله عند قول المصنف التاسع ففي
الفعل الذي هو اخر العامل القياسي فانه قال هناك والتاسع من التسعة

وافعل التفضيل والمصدر او معناه كمعنى بيوم الفعل
والظرف اي المستقر وكذا كالمنسوب والمستعار
كاسد علي ومن التعلق نحو ذا المال ٥٥

معني الفعل والمراد به كل لفظ يفهم منه معني الفعل والسادس يبينه هناك النحو
البيان فساغ له الحوالة عليه هنا بالجر اي علي البدلية من هذه الحروف والنصب
علي الاستثنا وانما جاز الوجهان هنا لان الاستثنا من كلام غير موجب والمختار
فيه البدلية ومن ثم قدم الشارح احتمالها كفي بالله مثل بمثالين اشارة الي ان
الباء تزاد في الفاعل وفي المبتدا وليس التمثيل حاصرا للزيادة فلا ينافي ما ذكره
صاحب المغني من زيادتها في ستة مواضع الثالث المفعول نحو ولا تلقوا بايديكم
الي التهلكة الرابع الجر وهو اما غير موجب فينقاس نحو ليس زيد بقايم وما
الله بغافل وموجب فيتوقف علي السماع وهو قول الاخفش ومن تابعه وجعلوا
منه والذين كسبوا السيات جزا سيئة بمثلها والاولي تعلق مثلها باستقرار محذوف
هو الخبر وقال ابن مالك في بحسبك زيد ان زيدا مبتدا موخر لانه معرفة وحسبك
نكرة الخامس الحال المنفي عاملها كقوله
فما رجعت بخايبة ركاب حكيم بن المسيب منتهاها
السادس التوكيد بالنفس والعين وجعل منه بعضهم يتربصن بانفسهن
ونظر فيه صاحب المغني بما يطول شرحه فهذه مواضع زيادة الباء مثال
للفاعل اي لزيادة البا فيه والزيادة هنا غالبة وقال الزجاج دخلت لتضمن
كفي معني اكتف قال الدماميني كانك قلت اكتف بالله شهيدا فليس المجرور
فاعلا في المعني ولا البا زايدة ومن مجي فاعل كفي هنا مجردا عن البا قول سحيم
كفي الشيب والاسلام للمرء ناهيا ولا تزاد البا في فاعل كفي التي بمعني اجزاء
واغني ولا التي بمعني وقي بل الاولي متعدية لواحد كقوله
قليل منك يكفيني ولكن قليلك لا يقال له قليل
والثانية متعدية لاثنين كقوله تعالي وكفي الله المومنين القتال ووقع في شعر
المتنبي زيادة البا في فاعل كفي المتعدي لواحد قال
كفي ثعلا فخرا بانك منهم ودهر لان امسيت من اهله اهل وقال
كفي بجسمي نحولا انني رجل لولا مخاطبتي اياك لم ترني
اما زيادتها وجوبا في الفاعل ففي نحو احسن بزيد علي قول الجمهور ان الاصل احسن

زيد يعني صار ذا احسن ثم غيرت صيغة الخبر الي الطلب وزيدت الباء اصلاحا للفظ
والضرورة كقوله الم ياتيك والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد وقوله
مهما لي الليلة مهما ليه اودي بنعلي وسرباليه واعلم ان زيادة الباء في المفعول
غير مقيسة مع كثرتها كما في الجني الداني وقد اهمل هذا القيد في المغني
بحسبك درهم حسب مبتدا ودرهم خبر واما نحو بحسبك زيدا او الدرهم فقد
جوز ابن مالك العكس كما تقدم لا تتعلق بشي لان معني التعلق الارتباط
المعنوي والاصل ان افعالا قصرت عن الوصول الي الاسماء فاعينت علي ذلك بحروف
الجر والزائد انما دخل في الكلام تقوية له وتوكيدا ولم يدخل للربط وقول الحوفي
في البسملة باسم الحاكمين ان الباء متعلقة وهم نعم يصح ان يقال في اللام المقوية
انها متعلقة بالعامل المقوي نحو مصدقا لما معهم وفعال لما يريد وان كنتم
للرويا تعبرون لان التحقيق انها ليست زائدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف
الذي نزله منزلة القاصر ولا معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها فلها منزلة
بين المنزلتين واعلم ان المصنف حذف كاف التشبيه مع انها لا تتعلق عند
الاخفش وابن عصفور موافقة للجمهور من انها مما يتعلق وحجة المانعين انه
اذا قيل زيد كعمرو ان كان المتعلق استقر فالكاف لا تدل عليه وان كان فعلا مناسبا
للكاف وهو اشبه فهو متعد بنفسه لا بالحرف قال ابن هشام والحق ان جميع
الحروف الجارة الواقعة في موقع الخبر ونحوه تدل علي الاستقرار او غير ذلك
كالسجع وحمل الزائد يصح قراءة حمل ماضيا مجهولا نائب فاعله الزائد فهو مرفوع
ويصح قراءته بصيغة المصدر فالزائد مجرور باضافته اليه والخبر قوله للاشتراك في الصورة
والجملة جواب سوال تقديره اذا كانت هذه الحروف لا افعالها فلاي شي عملت اجاب
بان عملها لا بطريق الاصالة بل بالحمل مما هو له فحمله بيان للغير للاشتراك
اللام للاجل تعليل للحمل ونصور معانيه اي الغير وهو الحرف الاصلي فيه اي في
الزائد الذي حمل عليه بضرب اي نوع متعلق بنصور ومن التاويل صفة ضرب لان
الجار والمجرور بعد النكرة صفة واعلم ان هذه الجملة ماخوذة من حاشية ذكرها المصنف
هنا ونقلناها لك سابقا قال واما الجر بحرف لا يتعلق بعامل فغير اصلي بل العامل

اما

اما الحروف الزائدة فلمشابهتها الحروف الجارة في الصورة والحرفية وتصور معانيها
فيها بضرب من التاويل واما حاشا وعدا الخ ما ذكره والشارح تصرف فيه بما يوهم
خلاف المراد لان قوله وحمل الزائد الخ شامل لجميع ما لا يتعلق من المذكورات مع انه في
كلام المصنف قاصر علي نحو الباء بدليل انه علل الحمل في البقية بتعليلات اخر وكلام الشارح
يوهم العموم لما عدا رب فتامل من التاويل مثلا الباء في هل زيد بقائم زائدة لصحة الحمل
بدونها اذ يصح ان يقال زيد قائم فان اول بالمصدر بان لوحظ معناه فيه وتخيل ان المحمول
هو المصدر لا تكون الباء زائدة لانه لو اخبر بالمصدر احتيج اليها اي هل زيد موصوف بقيام
ونحو بحسبك درهم زائدة لكونها بمعني كافيك والحمل بدونها صحيح ولكنه اذا لوحظ
المعني المصدري لا تكون زائدة للاحتياج اليها في تصحيح الحمل اي موصوف بحسبك درهم
هذا معني ما رايته للشارح في حاشية علقها هنا ووجه التكلف فيه غني عن البيان
ورب اي وحملت رب او علي غيره وهو الاصلي فقد تحقق مشاركتها الكلام الزائد
والاصلي فلذلك يذكر في بعض تاليفات المصريين ان قول النحاة فيها حرف جر شبيه
بالزائد من قبيل الاكتفا اي والاصلي في افادة المعني وهو التقليل او التكثير
وكل من الحروف المذكورة ماعدا الباء يفيد معني كما تقدم شرحه فالاقتصار في البيان
علي رب تقصير او قصور وقد لوح المصنف رح لذلك في كلامه حيث قال ورب بالعطف
المفيد للمغايرة وتفطن الشارح لذلك هناك واعاد حرف الاستثنا وان كان قد
غفل عنه هنا فان المصنف يشير الي ان رب وما بعدها مخالف للباء في انه وان
كان زائدا لكنه يفيد معني بخلاف الباء فانها لا تفيد معني اصلا فان قلت انها تفيد
التاكيد والتحسين وغير ذلك قلت ان المعني المعتبر معني وضع له اللفظ واستعمل
فيه وكل من التاكيد والتحسين وغيره المستفادة من الباء ليس من معانيها الموضوعة
هي له بل معني تركيبي عرض من التركيب بخلاف الامتناع للوجود في لولا والتكثير
في رب والترجي في لعل وغير ذلك فانه من المعاني الموضوعة له الكلمة ولقد اخل
بيانه الشارح هنا غاية الاخلال وبينت هذه المسالة باوفي مقال في حاشيتي علي
علي قواعد الاعراب لكنه قد حال بيني وبينها الان طول الاغتراب فهي بمصر
وانا باسكندرية الروم جمع شملي بها وبالاحباب الحي القيوم فاني وان طالت

العزبة لا ياس من الزلاق فعسى ان تنتهي نوائب العراق شعر
وقد يجمع الله الشتيتين بعدما يظنان كل الظن ان لا تلاقيا
او على من الاستغراقية في افادة التاكيد ليت شعري ما التاكيد المستفاد من
رب مع اتفاقهم على انها للتقليل او التكثير ولم يذكر واحد من معانيها التاكيد اصلا نعم
افادة من التاكيد ظاهر لانها تدخل على النكرة المنفية التي للعموم فيما قبلها من قبيل
الظاهر فيصير من قبيل النص فان قلت التاكيد في رب كالتاكيد في البا الزائدة
قلت لا فان البا في حال زيادتها تتجرد عن معانيها ويعرض لها التاكيد بخلاف
رب فان كلا من التقليل او التكثير لا يفارقها ابدا ذهب الى هذا المشار اليه
في كلام الشارح مجمل وان كان السوق يقتضي ان المشار اليه حمل رب على من الاستغراقية
وليس بصحيح كما لا يصح ان يكون المشار اليه حملها على الزائد او غيره اما الحمل
على من الاستغراقية فظني انه لم يقاربه احد بل هو من تعسفات الشارح واما الحملان
الآخران فهما فصحيحان ولكنهما لا يعدان من مذاهب النحاة بل من قبيل التعليلات
وليسا من قبيل الاحكام التي هي مذاهب وانما الذي ذهب اليه ابن طاهر وغيره
عدم احتياج رب للمتعلق فيكون المشار اليه قوله ورب في المثنى وهو بعيد
لا يكاد يفهم من السياق فلو قال وعد رب مما لا يحتاج لمتعلق مذهب ابن طاهر
لكان في غاية الحسن وايضا الدماميني لا يعد من ارباب المذاهب وان كان
حبرا جليلا في العربية فكيف بالمصنف فما هذه المستغربات من العبارات الهائلة
ولله القائل ما هكذا يا سعد تورد الابل قال في المغني عند تعداد الحروف
التي لا تتعلق الرابع رب في نحو رب رجل صالح لقيته او لقيت لان مجرورها
مفعول في الثاني ومبتدا في الاول او مفعول على حد زيدا ضربته ويقدر
الناصب بعد المجرور لا قبل الجار لان رب لها الصدر من بين حروف الجر وانما دخلت
في المثالين لافادة التكثير او التقليل لا لتعدية عامل هذا قول الرماني وابن طاهر
وقال الجمهور هي فيهما حرف جر معد ثم فما احسن هذه العبارة واسلسها وتاملها
مع عبارة الشارح تجد الفرق مثل الصبح ظاهر رحم الله الجميع ورحمنا معهم وبالجملة
فهذا الكتاب والامتحان لا يعدان من كتب الافادة فما احقها بقول القاضي الفاضل

[هامش: شطر بيت اوله اوردها سعد وسعد مشتمل]

الطلل هائل ولا طائل ورد قال في المغني ان قالوا انها عدت العامل المذكور
فخطا لانه يتعدي بنفسه ولاستيفائه معموله في المثال الاول يعني قوله رب
رجل صالح لقيته وان قالوا عدت محذوفا تقديره حصل او نحوه كما صرح به جماعة
ففيه تقدير ما معنى الكلام مستغني عنه ولم يلفظ به في وقت فعبارة الشارح بجنب
عبارة المغني حقها الماتريدي لو كان كما ذكروا قياس استثنائي حذفت
استثنائيته وذكر دليلها والتقدير لكن التالي وهو عدم جواز العطف باطل
فبطل المقدم وهو كونها معدية الذي هو معنى قوله ماذكروا فثبت نقيضه
اي انها ليست معدية وهو المطلوب اما دليل الاستثنائية فقوله وقد جاز الخ
واما بيان الملازمة فانها اذا كانت معدية كان ما بعدها في محل نصب كما هو شان
المعدي واذا كان في محل نصب امتنع عطف المرفوع او المنصوب عليه مع انه يعطف
اما عطف المرفوع فعلى تقدير كونه مبتدا واما المنصوب فعلى تقدير كونه مفعولا
للفعل الذي يليه واخاه التمثيل وان لم يكن نصا في النصب لجواز ان
يخرج على لغة القصر كما في ان اباها وابا اباها الا انه ازال ايهام التخريج
على هذه اللغة رفع واخوه بالواو فيكون الاول منصوبا بالالف على اللغة
المشهورة بهما اي بالرفع والنصب بل يتعين الجر فان قلت لم لا يعطف عليه
بالنصب باعتبار محله وهو النصب لانه مفعول به قلت يمنع من ذلك قصور العامل
لانه لا يتعدي بنفسه والنصب في المفعول يقتضي تعديه بنفسه واذا لم يتعد للمتبوع
بنفسه فاولى ان لا يتعدى للتابع كما مر في كفى بالله وبحسبك درهم ولا
تلقوا بايديكم الى التهلكة وقيل ضمن تلقوا معنى تفضوا وعليه فالبا اصلية
مفعول في الثاني اي رب رجل صالح لقيت بدون ضمير ومبتدا في الاول وهو
رب رجل صالح لقيته فان ما ذكره مثالان باعتبار التوزيع في لقيته ولقيت
وقال لانها لا توصل اذ اعلم انه صرح بنحو ما ذكر في موضعين من المغني فقال في بحث
خلا انها على وجهين احدهما ان تكون حرفا جارا للمستثنى ثم قيل موضعها نصب عن
تمام الكلام وقيل تتعلق بما قبلها من فعل او شبهه على قاعدة احرف الجر والصواب

عندي الاول لانها لا تعدي الافعال الي الاسما اي لا توصل معناها اليها بل تزيل
معناها عنها فاشبهت في عدم التعدية الحروف الزائدة ولانها بمنزلة الا وهي غير متعلقة
وقال في الباب الثالث عند عد ما لا يتعلق من الحروف السادس حرف الاستثناء وهو
خلا وعدا وحاشا اذا خفضن فانهن لتنحية الفعل عما دخلن عليه كما ان الا كذلك
وذلك عكس معني التعدية الذي هو ايصال معني الفعل الي الاسم ولو صح ان يقال انها
متعلقة لصح ذلك في الا وانما خفض بهن المستثني ولم ينصب كالمستثني لئلا
يزول الفرق بينهن افعالا واحرفا ه فقال الدماميني في مبحث خلا لا نسلم ان
معني التعدية كما ذكره بل معناها جعل المجرور مفعولا به لذلك الفعل ولا يلزم منه اثبات
ذلك المعني للمجرور بل ايصاله اليه علي الوجه الذي يقتضيه الحرف وهو هنا مفقود
لا نتفاء عنه وقد افصح المصنف بهذا المعني حيث قال عند الكلام في حروف التعدية

بعض نسخه

علي علي الاستدراكية ما نصه وتعلق علي هذه بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها
عند من قال به لانها اوصلت معناه الي ما بعدها علي وجه الاضراب والاخراج
واما الاستدلال بانها بمنزلة الا وهي غير متعلقة فساقط لانه لا يلزم من كون
حرف بمعني حرف اخر مساواته له في جميع احكامه الا تري ان الا التي هذا الحرف
بمعناها لا تعمل الجر وهذا الحرف يعمله   واقول اعتراض علي الدماميني
المنع اي منع الدماميني ان معني التعدية ايصال معني الفعل الي الاسم مكابرة
~~ومنع دعوى عن الشارح بلا دليل~~   والا ينتقض اي وان لم يكن المنع مكابرة
بل في موقعه ينتقض التعريف   لوجود التعدية ~~فيصدق علي اداة الاستثني~~
~~تعريف حرف الجر اعني ما وضع لافضا معني الفعل او شبهه الي الاسم~~ اقول قد فسر
الدماميني الافضا بجعل المجرور مفعولا به لذلك الفعل فيكون الافضا المعتبر
في حروف الجر هو هذا المعني ولا يصدق ذلك علي اداة الاستثني فان ما بعد الا
منصوب اما بالا او بالفعل او معناه كما ذكره في الامتحان فان كان منصوبا بالا
فظاهر وان كان بغيرها فلا يصدق عليها انها جعلت ما بعدها مفعولا به لذلك الفعل
الي المستثني منه وكذا يقال في بقية الادوات الا تري انه قد يكون الفعل متعديا بنفسه

اي بالمعني الذي ذكره الدماميني ح

كضربت

كضربت القوم   كما في الثاني وهو لعل فان الخبر ملفوظ به   كما في الاول
وهو لولا فان الخبر مقدر اذ معني لولاك لهلك زيد لولاك موجود   في الاختلاف
اي بين ابن الحاجب والجمهور . وقد يسند من الاسناد يطلق ويراد به نسبة احد
الشيئين للاخر بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة ويطلق ويراد به نسبة احدهما اليه
مطلقا وهو المراد ههنا اذ نحو زيد ممرور به من قبيل اسناد المتعلق الي الجار
والمجرور ولا يتناول المعني الاول فهو يستند تجريد والباعث عليه ان الشي الاول
والثاني ليس علي اطلاقه بل علي كونه متعلقا في الاول وعلي كونه جارا ومجرورا في
الثاني فتامل فانه ادق وينفعك في مواضع شتي كذا نقل عنه ما حللناه فوجدناه
ليس بشي بل لا يكاد يستقيم وبيانه انه ذكر للاسناد ~~تجريد~~ معنيين اراد الثاني
منهما بنا علي عدم صحة ارادة الاول وهو وهم بل المراد الاول اذ زيد ممرور به
يصدق عليه الاول لتحقق الفائدة وتعليله بقوله اذ نحو زيد لا ينتج تعين
ارادة الثاني وقوله ولا يتناوله الاول وهم والقول بعدم التناول مكابرة
وارتكاب التجريد مما لا داعي اليه اذ معني قول المصنف وقد يسند المتعلق الي
الجار والمجرور لينسب احدهما الي الاخر بحيث يتحقق بينهما ربط واسناد ينتظم
منه الفائدة وكون احد الشيئين هنا متعلقا والثاني جارا ومجرورا لا يستلزم
التجريد فانه من افراد احد الشيئين والاخر فالحق ان المراد بالاسناد هنا المعني الاول
ولا تجريد   فتدبر ولا تكن من اسري التقليد   كما حققه في الامتحان قال في
مبحث الظروف واما النصب المحلي في نحو مررت بزيد فللمجرور فقط اذ الجار انما وسيلة
في افضا معني العامل اليه فهو اذن من جملة العامل فكيف يكون من جملة المعمول فقول
بعض المعربين الجار مع المجرور منصوب المحل مسامحة اذ تجوز تسمية للكل باسم الجزء ه :
قال الشارح فيما علقه هنا وتمام التحقيق مذكور في حاشيتنا له وفقك الله تعالي
لمطالعتها ه اقول قد اطلعت علي حاشيته في هذا المبحث فما وجدته ذكر شيا ابدا سوي
ان كتب علي قوله مسامحة ان لم تعتبر العلاقة بل يبني علي ظهور المراد هذا ما كتبه ولعله
هو تمام التحقيق بزعمه . تسامح هو استعمال اللفظ في غير حقيقته بلا قصد علاقة
مقبولة ولا نصب قرينة دالة عليه اعتمادا علي ظهوره للفهم في المقام فوجود العلاقة

بدفع التسامح كالحميم اي الصاحب له اي للظرف وضمير هو يعود للجار والمجرور
وهو معنى ما يقال المحل الجار والمجرور والظرف اخوان واما نائب الفاعل
فكالفاعل اي في عدم جواز التقديم على العامل ظاهر كلام صاحب الكشاف نعم
قد خطاه البيضاوي بان الفاعل وما يقوم مقامه لا يتقدم ح فقال صاحب التقريب
وانما جاز تقدمه اعتبارا لاصالة ظرفيته لا لعروض فاعليته ولان الفاعل لا يتقدم
لالتباسه بالمبتدأ ولا التباس هنا ولانه ليس بفاعل حقيقة بل مفعول به لكن
قال ابو حيان حكى الاتفاق من النحويين على انه لا يجوز تقدم الجار والمجرور
الذي يقام مقام الفاعل على الفعل ابو جعفر النحاس في المقنع من تاليفه وح
لا يتم كلام التقريب الا ان ينازع في صحة الحكاية قال سعدي جلبي فان قيل لم لا يجوز
ان يراد الاسناد المعنوي ويكون عنه فاعل مسئوله المحذوف والثاني مفسرا
وليس في كلام القائل ما يابى عن الحمل على ذلك بل يجوز ان يوجد فيه ما يويده قلنا
لا بد في المفسر من الضمير العائد الى المرفوع لئلا يبقى بلا فاعل ولا مجال له هنا اذ
لا يمكن جعله مبتدأ للزوم حرف الجر الا ان يحمل على الحذف والايصال فليتامل ولهذا
التاويل قال التفتازاني ظاهر كلام الكشاف مع انه نص في جواز التقديم واما
تخريج الاية على المختار فالضمير في عنه عائد الى كل السابقة والاية هكذا ان السمع
والبصر والفواد كل اولئك اي كل هذه الاعضاء اجريت مجرى العقلاء لما كانت
مسئولة عن احوالها شاهدة على صاحبها كان عنه مسئولا اي كل واحد منها
مسئولا عن نفسه يعني عما فعل به صاحبه ويجوز ان يكون الضمير في عنه للمصدر
لا تقف او لصاحب السمع والبصر انه عنه فاعل مسئول حيث قال ان مسئولا
مسند الى عنه كقوله غير المغضوب عليهم والمعنى يسال صاحبه عنه اكتفى
به اي بالتعبير بالفعل ح ان المتعلق يشمله وما يشبهه ومعناه كما تقدم اما معنى
الفعل فلا يحتاج فضلا عن العموم واما ما يشبهه فلم يتعرض له اكتفا بالتعبير بالفعل
كما قال الش او المراد به اي بالفعل الدال على الحدث فيفسر بالفعل اللغوي فيشمل
الفعل الاصطلاحي وما يشبهه كما للشارح المناسب كالكون والحصول لانه
بصدد التمثيل للفعل لا لما يشبهه وقد يقال انه جرى في التمثيل على الاحتمال

الثاني

الثاني وان المراد بالفعل ما دل على الحدث متضمنا بصيغة اسم المفعول اي يكون
الظرف بحيث يفهم منه عرفا معنى عامله مستقر زيادة فيه اشارة الى انه
من قبيل الحذف والايصال فهو في الاصل مستقر فيه ثم حذفت الصلة اختصارا
لكثرة دوره بينهم كقولهم في المشترك فيه مشترك قال اليمني في حاشية الكشاف
سمي مستقرا لانه يتعلق بالاستقرار فهو مستقر فيه والظاهر انه اخذه من كلام الرضي
حيث قال قال سيبويه تقديم الخبر اذا كان ظرفا مستحسن ويسمى ذلك الظرف
مستقرا وكذا كل ظرف عامله مقدر لان ناصبه هو استقر مقدرا قبله فقولك كان
في الدار زيد اي كان مستقرا في الدار زيد فالظرف مستقر فيه ثم حذف الجار
كما يقال المحصول للمحصول عليه هذا كلامه وقال الدماميني في الحواشي الهندية
لما كان المتعلق عاما اذا حذف انتقل الضمير الذي كان مستترا فيه الى الظرف سمي
ذلك الظرف مستقرا لاستقرار الضمير فيه قال ولا يخفى ان اعتبار المناسبة التي
ذكرها في التسمية وهو الذي سمعته من بعض اشياخنا اولى من اعتبار ما ذكره اليمني
والرضي اما اولا فلان الظرف المستقر لا يلزم تقدير عامله باستقر على الخصوص
بل يجوز ان يقدر يحصل وثبت ونحو ذلك مما يدل على كون عام فلم اشتق له
اسم من استقر دون غيره واما ثانيا فلان الظرف اللغو ايضا من قولنا صمت يوم
الجمعة وصليت في المسجد يصدق عليه انه مستقر اذ قد استقر في اليوم
المذكور الصوم وفي المسجد الصلاة وان لم يكن متعلقه لفظ استقر والمناسبة
التي ذكرناها سالمة من ذلك كله هذا الذي ذكرناه هو الذي طفحت به كتب القوم
واما الشارح رح فقد تهور وزاد على ما ذكره القوم تابعا لصاحب الامتحان
فقال لاستقرار معنى العامل وعمله وضميره واعرابه فيه اما استقرار معنى العامل
وضميره فمما لا نزاع فيه واما استقرار عمله فكانه يشير بذلك الى جواز رفع الظاهر
بعد الظرف والجار والمجرور فانه اذا وقع بعدهما مرفوع وتقدمهما نفي او استفهام
او موصول او موصوف او صاحب خبر او حال نحو ما في الدار احد وافي الله شك
ونحو ذلك ففي المرفوع ثلاثة مذاهب الاول كونه مبتدأ مخبرا عنه بهما ويجوز
كونه فاعلا الثاني الارجح كونه فاعلا الثالث وجوب كونه فاعله والاعتماد ليس

بشرط عند الكوفيين والاخفش ثم اذا اعرب فاعلا فهل عامله الفعل المحذوف او هما النيابتهما
عن استقر وقربهما من الفعل لاعتمادهما خلاف المختار الثاني اذا علمت هذا فاعلم انه علي تقدير
ان يكون المرفوع مبتدا وهما خبر عنه فلا عمل لهما ومثله ما اذا كان فاعلا والعامل هو الفعل
المحذوف وح لا يستقيم قوله وعمله لانه علي الاول لا عمل لهما اصلا وكذلك علي الثاني
وما علي ما هو المختار من انهما العاملان علي تقدير جعل المرفوع فاعلا فربما يتوهم صحة
ما قاله الشارح وليس الامر كما يتوهم وذلك لانا لا نسلم ان العمل الحاصل لهما ح هو
نفس عمل العامل استقر فيهما بل عرض لهما ذلك العمل لقربهما من معنى الفعل كما تقدم ولذلك
شرط الاعتماد لاجل التقريب فلم يتم قوله وعمله واما قوله واعرابه فلا يتم ايضا لان
اعراب مصدر مضاف للمفعول والمراد الاعراب القائم بالعامل اي الاعراب المحلي لو
قدر فعلا او اللفظي اذا قدر اسما لان الاعراب من قبيل الصفات ولا يجوز انتقال
الصفة عن موصوفها الاخر علي انا لا نسلم ان المقدر له اعراب كيف وقد حكموا بانهما في
محل رفع لو وقعا مبتدا وفي محل نصب لو وقعا حالا وغير ذلك وانما تقدير المتعلق
لداع لفظي فهو من قبيل دلالة الاقتضا ولذلك لم يعين بخصوصه فان قلت قد اختلفوا
فيما اذا كانا خبرا هل هما وحدهما الخبر او هما مع المتعلق او هو وحده وقد رجح ابن
هشام ان الخبر هو المتعلق فكيف تنكر الاعراب قلت جعل الخبر المتعلق بحسب
المعنى لا بحسب اللفظ لانه هو الذي حصلت به الفائدة واما الخبر من حيث الحكم واللفظ
هو الظرف علي انه لو جعل الخبر المتعلق من حيث الحكم ايضا للزم ان محل الظرف نصب به
فلم يكن اعراب اللفظ عليهما الظرف اعرابه انتقل عنه اما اذا جعل المجموع يكون الاعراب
لهما فلا يسلم وصفهما به فضلا عن انتقاله لان الحكم الثابت للكلام من حيث هو كل
لا يثبت للجزء من حيث هو جزء وكونهما وحدهما واضح جلي وبالجملة فقد خالف
الشارح وصاحب الامتحان جماعة طلبا للاغراب فاتيا بما هو العجب العجاب
كل منهما اي العمل والضمير والاعراب منه اي العامل اليهما اي الجار والمجرور
اما انتقال الضمير فمسلم واما العمل والاعراب فلا يعقل كما اسلفناه لقيامهما
اي الجار والمجرور تعليل للانتقال فقد يقع ركنا كزيد في الدار وفضلا كزيد
في الدار راكب فان الاول وقع خبرا فهو ركن والثاني وقع حالا فليس بركن

وبقي

علي انه لو سلم صدق ان عليهما انه
المرفوع فصار بطريق الانتقال بعمل د
من العامل فليس ذلك بمعنى
من جميع مواقعهما بل في بعضها دون
الاحوال فلا تنتقل العمل والضمير
استقرار بمعنى العامل والنسبة
ولا زمهما فلذلك علله بالتسمية
ح ح

وبقي النظر في صحة هذا التفريع وفي المفرع عليه ماذا وما وجه الاتيان به فلينظر فاني
ما فهمت له معنى واصل العبارة في الامتحان هكذا وهو مستقر اي مستقر فيه
معنى عامله ومنتقل اليه عمله وضميره واعرابه فيقع ركنا وفضلة انتهى وصاحب
الامتحان اتى بقوله فيقع ركنا وفضلة ربطا للكلام المتن وتمهيدا لما لم يذ
ذكرهما وهنا لا داعي لذلك فما هذه التعسفات التي لا طائل تحتها سوى تشويش
الفكر ظرفا الفواسمي بذلك لكونه فضلة يتم الكلام بدونه او لانه ملغي من
~~جهة العمل حيث لا يعمل اصلا لا في المظهر ولا في المضمر وفي تسمية اصطلاحية~~
~~خالية عن المناسبة~~ وانما سمي الجار والمجرور ظرفا لكونه جاريا مجرى الظرف
في الاحتياج الي الفعل والمناسبة له لان الظرف في الحقيقة الجار والمجرور
لكونه بمعنى في قبل المناسب ان يسمى الملفوظ خاصا لوقوعه في التنزيل والحديث
لان عامله خاص وان يسمى المستقر ظرفا عاما اذ الملحوظ في الاول خصوص العامل
وفي الثاني عمومه او مقابله مثل الي اكل زيد وما حذف به اي بالقرينة
هذا اي المذكور من ان المستقر ما كان متعلقه عاما محذوفا واللغو ما ذكر
عامله ولو كان عاما او حذف وهو خاص والمسالة خلافية قال الخفاجي في
حواشي البيضاوي اختلف في تفسيرهما فقيل اللغو ما يكون عامله مذكورا والمستقر
ما يكون محذوفا مطلقا وقيل المستقر ما يكون عامله عاما من معنى الحصول
او الاستقرار وهو مقدر واللغو بخلافه او اللغو ما يكون عامله خارجا عن
الظرف غير مفهوم منه سواء ذكر او لا والمستقر ما فهم منه معنى عامله وفي حواشي
الهندية المستقر ما كان عامله عاما واجب الحذف نحو وعنده علم الساعة ونحو في
الله شك وخرج بقولنا عاما نحو زيد جالس في الدار وبما قولنا واجب
الحذف فلم يذكر للاحتراز اذ المتعلق العام واجب الحذف دائما علي المختار
وانما ذكر لبيان الواقع واللغو ما كان متعلقه خاصا سواء وجب حذفه نحو
ايوم الجمعة صمت فيه او جاز نحو زيد راكب علي الفرس فقول الشارح وقيل انه
مع الخاص لغو صادق عليه القول الاول قال ابن كمال باشا في بعض تعليقاته قد
يقدر الفعل الخاص ولا يخرج الظرف عن حد المستقر علي ما افصح عنه الفاضل اليمني

حيث قال النحويون يقدرون في الظرف المستقر فعلا عاما اذا لم توجد قرينة
الخصوص اما اذا وجدت فلا بد من تقديره لانه اكثر فائدة والشريف الفاضل نقل
عن هذه الفائدة في شرح خطبة الكشاف وادنفناها وكانه غفل عما قرره في شرح
المفتاح حيث قال في شرح قوله واليك الاختيار والاختبار فاعلم مفوض
واليك ظرف لغو ولا يصح ان يجعل الاختيار مبتدا واليك خبره لان الظرف
الواقع خبرا لا يكون الا مستقرا ولا يجوز ان يكون اليك هنا مستقرا لامتناع
الاكتفا بتقدير المعنى العام او رجوعه اليه ه واعلم انه يجب تعلقها بمحذوف في
ثمانية مواضع احدها ان يقعا صفة الثاني ان يقعا حالا الثالث ان يقعا
صلة الرابع ان يقعا خبرا الخامس ان يرفعا الظاهر نحو افي الله شك السادس
ان يستعمل المتعلق محذوفا في مثل او شبهه كقولهم للمعرس بالرفا والبنين
باضمار اعرست السابع ان يكون المتعلق محذوفا على شريطة التفسير نحو ايوم
الجمعة صمت فيه الثامن القسم بغير البا نحو والليل اذا يغشى وتالله لاكيدن
اصنامكم ولو صرح بالفعل في ذلك وجبت البا فان قلت قد قدر المتعلق مع الكائنة
في قوله تعالى فلما راه مستقرا عنده قلت قال صاحب المغني زعم ابن عطية ان مستقرا
هو المتعلق الذي يقدر في امثاله قد ظهر والصواب ما قاله ابو البقا وغيره
من ان هذا الاستقرار معناه عدم التحرك لا مطلق الوجود والحصول فهو كون خاص
هذا وقد بحث عبد الغفور في قولهم الظرف يحتاج لمتعلق فقال قولهم الظرف
لا بد له من متعلق محل بحث لان كلمة في في نحو زيد في الدار للظرفية والظرفية نسبة
لا تقتضي الا ظرفا ومظروفا اما الظرف فمدخولها واما المظروف فزيد ولا حاجة
الى اعتبار امر اخر فان قيل هذا انما يصح اذا كان الحكم بوقوع الظرفية لا بما هو هو
والحكم فيه ليس الا بما هو هو قلنا لا نسلم ان الحكم فيه ليس الا بما هو هو اذ لا بد لذلك
من دليل مع ان تقدير العامل لا يصح الحكم بما هو هو الا بتاويل ه كلامه واجاب
العصام بان الظرف يكون ظرفا لامر من امور زيد من قيامه او سكونه او
حصوله او غير ذلك فلا بد من تقديره ليتم البيان واما ما اجاب به بعض حواشي
العصام ففي غاية الضعف كما يعلم من ملاحظة الكلام السابق في معنى التعدية

وقصوره على الجار والمجرور وحاصله ان الظرف في الحقيقة عبارة عن الجار والمجرور
والجار والمجرور لا بد له من متعلق عامل فيه لان حروف الجر موضوعة لافضا معاني
الافعال الى الاسما لا لافضا الذوات الى الذوات حتى تكون كلمة في في المثال
المذكور لمجرد نسبة الذات الى الذات بل هي فيه لنسبة فعل من افعال زيد الى الدار
صراحة ويلزمها نسبة الذات التزاما كما في سائر احرف الجر فتدبر وقد تحذف الجار
اقول حيث انتهى بنا الكلام الى مسالك الحذف فلنحذف عنان البنان اليراعه ونصون
كاسد هذه البضاعه عن شناعة الاضاعه حيث وجب البخل بالاذاعه
لعدم قابلية الزمان والمكان حتى يتيسر لنا الامكان وبالله اقسم ما سطرت
سطرا الا ومقلتي عبرى وكبدي بنار التحزن حرا ومعيشتي بدار الغربة
غبرا واني لي بالخوض في لجة هذا الكتاب الذي عجز بدقته وغموضه فحول
الطلاب والفكر قد فسد وقد وهنت القوى والجلد وعدم الخليل
والصاحب وسد في وجه حيلتي كل الاحب وجاءت حوادث الدهر تترى
وكاني لما سمحت من الفضيلة بين ابنا الزمان جئت شيا امرا غريبة فاطبه
ومحنة علويه وحرقة ادبية شعر
ما علي هذه الحوادث صبر لا ولو كنت صخرة صماء
والى الله المشتكى من تفنن وجوه المطالب وتعسر حصول المآرب وانفرادي
عن كل انيس وخلو مكاني من زائر ولبيس وجليس اسامر في الدجا نجوم
الثواقب واناجي في النهار جدران بيتي المحيطة بي من كل جانب مع
حرمان لذة الامن والامان وترادف اخبار الاساة والاحزان ومالي والدخول
في هذه المضائق وقد حال بيني وبين ما اروم العوائق دعني اريح نفسي
من تكليفها بتحشية هذا الكتاب ~~المطلع الشقيق~~ اليس هذا وقت ليس لابنا الفضائل
فيه عند احد مقيل اليس هذا وقت فشو الجهل وركود رياح الفضل فقد
تهدمت ولا حول ولا قوة الا بالله اركان العلوم بتطاول السفله وانزوى في
زوايا الخمول من معاناة الشدائد الكملة ولله القائل
والدهر دهر الجاهلين وامر اهل العلم فاتر

الذي هو خطب جليل

لاشي اكسد فيه من سوق المحابر والدفاتر والقائل

هذا زمان درهم لا غير فدع الدفاتر للزمان الغابر

قد تصدى كل غمر في المجالس ورمق بعين الاجلال لحسن الشارة والملابس

ونوه باسمه الجاهلون فسما من غير اصل ثابت واكب على الدنيا بجبائل التحصيل

فهو كالذباب على الحلوى تهافت حتى اقبلت عليه وحصلت بين يديه فبآمنها

بصفقة مغبون لانه بزخارفها مفتون وفي عداد اهل الفضيلة لا يكون

الا ان حزب الله هم المفلحون

والدهر كالدولاب ليس يدور الا بالبقر ثم انه اذا قدر الله لي بالفرج

وتخلصت من اسار الغربة التي هي ضيق في الصدر وحرج وانجلت عن الفؤاد

احزانه واستقرت به عن كربة الغربة اوطانه شرعت في الاتمام ان ساعدت

عناية الملك العلام والا فليكن هذا اخر ما قدرنا عليه والحمد الذي كابدنا

حتى وصلنا المسير اليه ويأتي الله بعدنا بمن يتمم المرام ويكون لحاشيتنا ههنا

مسك الختام والحمد لله اولا واخرا وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم.

ووافق الفراغ منه يوم الجمعة من شهر شعبان المعظم من شهور عام اثنين وعشرين

بعد المائة والالف على يد جامعه الفقير حسن بن محمد العطار الازهري الشافعي

المصري الخلوتي وكتبه بمدينة سكندرية الروم حين استقرار بها بعد رحلته

عن مصر اعاده الله للوطن وازال عنه بمنه المشقة والحزن امين امين

الصواب المائتين
١٢٢٢



